SAM
Rights & Liberties

الحرب التي غيرت اليمن

تقرير يوثق 12 عامًا من الحرب اليمنية التي اندلعت عقب سيطرة مليشيا الحوثي على العاصمة صنعاء

2014 - 2026



من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.



SAM
Rights & Liberties

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان الرئيسي / الفرعي	اسم الفصل / القسم
9	**المقدمة**	التمهيد
13	**منهجية التقرير**	التمهيد
15	**الفصل الأول: من الدولة الهشة إلى الحرب متعددة المستويات**	الفصل الأول
16	1- اليمن عشية 2014 وتعثر الانتقال السياسي	الفصل الأول
18	2- سقوط صنعاء: من ضعف الدولة إلى تفكك وظائفها	الفصل الأول
22	3- التدخل الإقليمي وتدويل الحرب	الفصل الأول
24	4- تحولات أطراف الحرب وأهدافها	الفصل الأول
26	5- الهدنة وحالة اللاحرب واللاسلم	الفصل الأول
28	6- الإطار القانوني للنزاع وحماية المدنيين	الفصل الأول
31	**الفصل الثاني: الحرب كمنتج معرفي: تحوّل المعنى والهوية والمستقبل**	الفصل الثاني
33	1- من الحرب على السلطة إلى الحرب على المعنى	الفصل الثاني
34	2- الوطن والوطنية: روايات متنافسة	الفصل الثاني
35	3- الدولة والشرعية: من هو صاحب الحق في تعريف الدولة؟	الفصل الثاني
36	4- الإنسان من مواطن إلى حامل هوية	الفصل الثاني
37	5- العدو والصديق وخطاب الكراهية	الفصل الثاني
38	6- النساء: الحرب تعيد تعريف الدور والمجال العام	الفصل الثاني
39	7- الأطفال: جيل يتعلم الحرب قبل أن يعرف السلام	الفصل الثاني
40	8- العلاقات الاجتماعية والثقة بالحقيقة	الفصل الثاني
40	9- الحياة والهجرة والمستقبل	الفصل الثاني
41	10- الذاكرة: من تاريخ مختلف عليه إلى تاريخ متنازع على الحق في تذكره	الفصل الثاني
41	11- إلى أين؟ إعادة بناء الحدود المشتركة للمعنى	الفصل الثاني
45	**الفصل الثالث: الجغرافيا القلقة والدولة المجزأة**	الفصل الثالث
46	1- تحولات السيطرة والنفوذ	الفصل الثالث
47	2- تعدد مراكز الحكم وتحول معنى السلطة	الفصل الثالث
49	3- انقسام المؤسسات السيادية والإدارية	الفصل الثالث
50	4- الجيوش والتشكيلات العسكرية والأمنية	الفصل الثالث
51	5- انقسام القضاء والبنك والعملة والإيرادات	الفصل الثالث
53	6- أثر التجزؤ على المواطنة والحقوق والحركة	الفصل الثالث
54	7- من جغرافيا داخلية مضطربة إلى مصدر قلق إقليمي ودولي	الفصل الثالث
58	**الفصل الرابع: الإنسان وكلفة الحرب الممتدة**	الفصل الرابع

59	1- القتلى والجرحى والإعاقة	الفصل الرابع
60	2- القصف والقنص والألغام ومخلفات الحرب	الفصل الرابع
62	3- النزوح والتهجير وفقدان السكن والممتلكات	الفصل الرابع
63	4- الفقر والجوع وانهيار سبل العيش	الفصل الرابع
65	5- النساء: تحولات الأدوار والمخاطر والقيود	الفصل الرابع
67	6- الأطفال: التجنيد والتعليم والعمل والزواج المبكر	الفصل الرابع
69	7- الصحة النفسية والاجتماعية وآثار الحرب طويلة المدى	الفصل الرابع
70	8- الآثار التدميرية على الأسرة والنسيج الاجتماعي ورأس المال البشري	الفصل الرابع
74	**الفصل الخامس: الاعتقال والإخفاء وانتهاكات سلطات الحرب**	الفصل الخامس
75	1- الاعتقال التعسفي: عندما يصبح تقييد الحرية أداة حكم	الفصل الخامس
77	2- الإخفاء القسري والمفقودون	الفصل الخامس
79	3- التعذيب وسوء المعاملة والوفاة في الاحتجاز	الفصل الخامس
81	4- السجون وأماكن الاحتجاز غير الرسمية	الفصل الخامس
82	5- المحاكمات غير العادلة وأحكام الإعدام	الفصل الخامس
83	6- الصحفيون والنشطاء والمدافعون والعاملون في المجال الإنساني	الفصل الخامس
84	7- الانتهاك كأداة للسيطرة وإدارة السكان	الفصل الخامس
85	8- آثار الاعتقال والإخفاء على الأسر والمجتمعات	الفصل الخامس
89	**الفصل السادس: السجون بوصفها جزءاً من بنية السلطة (من الاحتجاز خارج القانون إلى المحاكمة السياسية)**	الفصل السادس
90	1- السجن في القانون: حرمان من الحرية تحت رقابة القضاء	الفصل السادس
91	2- انقسام الدولة أنتج انقساماً في منظومة العقاب	الفصل السادس
92	3- في مناطق الحوثيين: من السجن إلى منظومة للسيطرة	الفصل السادس
93	4- السجون غير الرسمية في الجنوب: سلطة أمنية موازية	الفصل السادس
94	5- تعدد أجهزة القبض والتحقيق: من يملك جسد المحتجز؟	الفصل السادس
95	6- من الاعتقال إلى المحاكمة السياسية	الفصل السادس
96	7- المحكمة الجزائية المتخصصة: حين تصبح أداة الاستثناء قاعدة	الفصل السادس
98	8- الاعتراف المنتزع: عندما يدخل التعذيب قاعة المحكمة	الفصل السادس
99	9- انقسام القضاء: حين تصبح العدالة مرتبطة بالجغرافيا	الفصل السادس
100	10- السجن كمرآة للدولة التي صنعتها الحرب	الفصل السادس
104	**الفصل السابع: العدالة المؤجلة والإفلات من العقاب**	الفصل السابع
105	1- غياب التحقيقات والمساءلة الفعالة	الفصل السابع
107	2- انقسام مؤسسات العدالة واقطابها	الفصل السابع
108	3- عندما تحولت أدوات العدالة إلى أدوات للانتهاك	الفصل السابع
110	4- تراجع آليات المساءلة الدولية	الفصل السابع

111	5- حقوق الضحايا: الحقيقة، العدالة، الجبر، وعدم التكرار	الفصل السابع
112	6- البحث عن المفقودين وحفظ الأدلة والسجلات	الفصل السابع
113	7- المجتمع المدني: من التوثيق إلى الذاكرة والمناصرة	الفصل السابع
114	8- مبادرات العدالة الانتقالية والمصالحة المحلية	الفصل السابع
115	9- حدود المجتمع المدني والعدالة الانتقالية كشرط للسلام	الفصل السابع
119	**الفصل الثامن: الهوية والفضاء المدني والمجتمع**	الفصل الثامن
120	1- السردية الوطنية: من خلاف داخل المجال المشترك إلى روايات متنافسة	الفصل الثامن
122	2- تصاعد الهويات المناطقية والسلالية والإنفصالية	الفصل الثامن
124	3- خطاب الكراهية والوصم والتحريض السياسي والاجتماعي	الفصل الثامن
126	4- عندما يمهد الخطاب للعنف	الفصل الثامن
127	5- الإعلام والتضليل: من المجال العام إلى إعلام السلطات	الفصل الثامن
129	6- مناهج التعليم وصناعة الذاكرة والهوية	الفصل الثامن
131	7- انكماش الفضاء المدني وحرية التعبير والتنظيم	الفصل الثامن
133	8- الرقابة والمراقبة الرقمية	الفصل الثامن
134	9- تراجع الثقة الاجتماعية وتفكك الروابط المجتمعية	الفصل الثامن
135	10- المصالحة وإعادة بناء المجال الوطني المشترك	الفصل الثامن
139	**الفصل التاسع: اقتصاد الحرب والخدمات والموارد**	الفصل التاسع
140	1- من اقتصاد الأزمة إلى اقتصاد الحرب	الفصل التاسع
141	2- انقسام الاقتصاد والبنك والسياسة النقدية	الفصل التاسع
143	3- الرواتب والجبايات والضرائب والإيرادات	الفصل التاسع
145	4- شبكات اقتصاد الحرب والمصالح المستفيدة	الفصل التاسع
147	5- الموانئ والمطارات والطاقة والطرق	الفصل التاسع
149	6- الصحة والتعليم والمياه: من الخدمة العامة إلى اقتصاد البقاء	الفصل التاسع
151	7- المساعدات الإنسانية والاعتماد الممتد عليها	الفصل التاسع
153	8- المياه والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية	الفصل التاسع (تابع)
155	9- الاقتصاد والحقوق والاستقرار	الفصل التاسع (تابع)
159	**الفصل العاشر: الإفلات من العقاب - الانتهاك الذي ينتج الانتهاك التالي**	الفصل العاشر
160	1- التحقيق الوطني: تراكم الملفات وبطء الانتقال إلى القضاء	الفصل العاشر
163	2- لماذا لا يصل التحقيق إلى المساءلة؟	الفصل العاشر
165	3- من الفعل الفردي إلى ثقافة المؤسسة	الفصل العاشر
166	4- ماذا حدث للآلية الدولية؟	الفصل العاشر
167	5- ماذا فعل مجلس الأمن؟ وما حدود العقوبات؟	الفصل العاشر
168	6- ملف المعتقلين: حق إنساني أم ورقة تفاوض؟	الفصل العاشر
170	7- أين حقوق الضحايا في مفاوضات السلام؟	الفصل العاشر

171	8- من الإفلات الفردي إلى إعادة إنتاج العنف	الفصل العاشر
172	9- ما الذي يكسر الحلقة؟	الفصل العاشر
175	**الفصل الحادي عشر: العدالة الانتقالية من الأسفل (ما الذي بناه المجتمع المدني أثناء الحرب؟)**	الفصل الحادي عشر
177	1- التوثيق: بناء الحقيقة قبل وجود مؤسسة للحقيقة	الفصل الحادي عشر
179	2- الحقيقة والذاكرة: منع الضحية من الاختفاء للمرة الثانية	الفصل الحادي عشر
181	3- البحث عن المفقودين: حين تحولت الأسرة إلى مؤسسة للحقيقة	الفصل الحادي عشر
182	4- من التوثيق إلى المساءلة: محاولة جعل الملف قابلا للاستخدام	الفصل الحادي عشر
183	5- المصالحة المحلية: معالجة النزاع قبل اكتمال التسوية الوطنية	الفصل الحادي عشر
184	6- بناء تصور يمني للعدالة الانتقالية	الفصل الحادي عشر
186	7- ما الذي حققته هذه الجهود؟	الفصل الحادي عشر
187	8- وما الذي لم يستطع المجتمع المدني تحقيقه؟	الفصل الحادي عشر
189	9- هل وصل خطاب العدالة إلى السياسة والمجتمع؟	الفصل الحادي عشر
192	**الفصل الثاني عشر: انكماش المجال المدني (حين تتسع سلطة السلاح وتضيق مساحة المجتمع)**	الفصل الثاني عشر
194	1- من التضييق على الأفراد إلى إعادة تشكيل المجال العام	الفصل الثاني عشر
195	2- المنظمات والجمعيات: من التنظيم المدني إلى الإذن الأمني	الفصل الثاني عشر
197	3- الرقابة والمراقبة والفضاء الرقمي	الفصل الثاني عشر
198	4- التشهير والابتزاز والتهديد: العقوبة قبل المحكمة	الفصل الثاني عشر
199	5- النساء: المجال المدني عندما يصبح الوصول إليه مشروطا بالجنس	الفصل الثاني عشر
200	6- العمل الإنساني: عندما يصبح تقديم المساعدة نشاطا عالي المخاطر	الفصل الثاني عشر
201	7- كيف غيرت الحرب المجتمع المدني نفسه؟	الفصل الثاني عشر
203	8- المجال المدني والسلام: لماذا لا يصنع السلاح وحده تسوية مستقرة؟	الفصل الثاني عشر
205	9- الضحايا خارج طاولة السلام	الفصل الثاني عشر
207	10- من تمثيل الضحايا إلى مشاركتهم	الفصل الثاني عشر
210	**الفصل الثالث عشر: حقوق الأطفال وعسكرة الطفولة (من المدرسة إلى التعبئة والجبهة)**	الفصل الثالث عشر
212	1- الطفل في النزاع: حماية خاصة لا مقاتل صغير	الفصل الثالث عشر
213	2- تجنيد الأطفال: من الحالات الفردية إلى النمط الواسع	الفصل الثالث عشر
215	3- التجنيد الحوثي: عندما تتحول العملية إلى منظومة	الفصل الثالث عشر
217	4- المراكز الصيفية: من النشاط التعليمي إلى بوابة التعبئة	الفصل الثالث عشر
218	5- تغيير المناهج: حين تتحول المدرسة أداة لإنتاج المقاتل المقبل	الفصل الثالث عشر
219	6- المدرسة: من مساحة للحماية إلى مساحة للتعبئة والاستخدام العسكري	الفصل الثالث عشر
220	7- عسكرة الطفولة ليست تجنيدًا فقط	الفصل الثالث عشر
221	8- ماذا فعلت الأطراف تجاه التزاماتها؟	الفصل الثالث عشر

222	9- الطفل المجند: ضحية قبل أن يكون موضع مساءلة	الفصل الثالث عشر
223	10- استعادة المدرسة من الحرب	الفصل الثالث عشر
226	**الفصل الرابع عشر: نهب الممتلكات وتفجير المنازل والجبايات (حين يصبح المال والسكن أداة للعقاب والسيطرة)**	الفصل الرابع عشر
228	1- الملكية في القانون: الحرب لا تلغي حرمة المال والمنزل	الفصل الرابع عشر
229	2- تفجير المنازل: العقاب الذي يمتد من الفرد إلى الأسرة	الفصل الرابع عشر
231	3- النهب قبل التفجير: حين يفقد المنزل والجدران وما بداخلها	الفصل الرابع عشر
232	4- من النهب بالقوة إلى المصادرة بأدوات السلطة	الفصل الرابع عشر
234	5- الشركات والتجار: الاستيلاء بوصفه إعادة توزيع للاقتصاد	الفصل الرابع عشر
235	6- الجبايات والإتاوات: حين تصير القدرة على التحصيل منفصلة عن تقديم الخدمة	الفصل الرابع عشر
237	7- ليست كل الاعتداءات على الممتلكات حوثية	الفصل الرابع عشر
238	8- الممتلكات والتهجير: لا عودة من دون بيت	الفصل الرابع عشر
239	9- الاعتداء على الملكية كأداة لإدارة السكان	الفصل الرابع عشر
240	10- ما الذي يتطلبه ملف الممتلكات بعد الحرب؟	الفصل الرابع عشر
243	**خاتمة التقرير (اثنا عشر عامًا من تحولات الدولة والجغرافيا والإنسان)**	الخاتمة النهائية

المقدمة

بعد اثني عشر عامًا من دخول اليمن مرحلة جديدة من النزاع المسلح في عام 2014، لم تعد آثار الحرب قابلة للقياس بعدد القتلى والجرحى والنازحين، أو بحجم المنشآت التي دُمّرت والخدمات التي تعطلت فحسب. فقد امتد أثر النزاع إلى بنية الدولة والمجتمع، وأعاد تشكيل العلاقة بين السلطة والمواطن، وغيّر أنماط السيطرة على الأرض والموارد، وأنتج مؤسسات ومراكز قوة واقتصادات وخطابات وذاكرات متنافسة. وبينما بقيت الحدود الدولية لليمن على حالها، تغيرت داخلها حدود أخرى أقل ظهورًا وأكثر اتصالًا بالحياة اليومية: حدود السلطة والقانون، وحدود الحركة والعملة والخدمات، وحدود الحماية والخوف والانتماء.

ينطلق هذا التقرير من قراءة الحرب بوصفها عملية تحوّل ممتدة، لا مجرد تعاقب للعمليات العسكرية. فاليمن الذي دخل الأزمة في عام 2014 كان دولة تعاني هشاشة مؤسسية واختلالات عميقة في توزيع السلطة والثروة وضعفًا في سيادة القانون، إلا أنه ظل، من الناحية الرسمية والمؤسسية، محكومًا بمركز سياسي واحد وبمؤسسات وطنية يفترض أنها تعمل داخل مجال قانوني وإداري مشترك. وبعد اثني عشر عامًا، أصبح المشهد أكثر تعقيدًا: سلطات متنافسة تسيطر على أجزاء مختلفة من البلاد، وقوات عسكرية وأمنية متعددة، ومؤسسات سيادية منقسمة، ونظم مختلفة للجباية والخدمات والإدارة، وانقسام في المجال النقدي والقضائي والإعلامي والتعليمي.

ولذلك لا يستخدم التقرير مفهوم "انهيار الدولة" بوصفه تفسيرًا كافيًا لما حدث. فالدولة لم تختفِ بصورة كاملة، وإنما تعطلت بعض وظائفها وأعيد توزيع وظائف أخرى بين سلطات رسمية وأمر واقع وتشكيلات مسلحة ومراكز نفوذ محلية وخارجية. وأنتج ذلك حالة من السيادة المجزأة، أصبح معها المكان الذي يعيش فيه المواطن عاملًا مؤثرًا في الجهة التي تحكمه، والقانون الذي يطبق عليه، والسلطة التي تستطيع اعتقاله، والمحكمة التي تنظر في قضيته، والعملة التي يستخدمها، ومستوى الخدمات المتاحة له، وقدرته على السفر أو الانتقال أو ممارسة حقوقه الأساسية.

وفي الوقت نفسه، تغير موقع اليمن في الحسابات الإقليمية والدولية. فما بدأ أزمة سياسية داخلية واتسع إلى نزاع مسلح ذي أبعاد إقليمية أصبح متداخلًا بصورة متزايدة مع أمن البحر الأحمر وباب المندب والملاحة الدولية والتنافس الإقليمي. ولم تعد الجغرافيا اليمنية مجرد مسرح لنزاع محلي، بل أصبحت بعض أجزائها قادرة على التأثير في طرق التجارة والأمن الإقليمي وحسابات قوى دولية متعددة. ويكشف هذا التحول كيف أعادت الحرب تعريف الجغرافيا اليمنية: من مجال وطني مضطرب إلى جغرافيا تتقاطع فيها صراعات الداخل مع اعتبارات الأمن الإقليمي والدولي.

غير أن التحولات الأعمق تظهر في حياة الإنسان. فقد تحمل المدنيون على امتداد سنوات النزاع أنماطًا متعددة من الانتهاكات والأضرار، شملت القتل والإصابة والقصف والقنص والألغام والنزوح والتهجير وتدمير الممتلكات، إلى جانب الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمات التي تفتقر إلى ضمانات العدالة. ولم تؤدِّ فترات انخفاض العمليات العسكرية الواسعة بالضرورة إلى انتهاء هذه الممارسات؛ إذ استمرت أشكال من الاعتقال والإخفاء والتضييق على الحريات في مناطق مختلفة، بما يشير إلى أن بعض أدوات العنف التي توسعت في ظل الحرب تجاوزت ساحات القتال وأصبحت جزءًا من آليات ممارسة السلطة والسيطرة على المجتمع.

ويولي التقرير اهتمامًا خاصًا للإخفاء القسري باعتباره من الانتهاكات التي تتجاوز آثارها الضحية المباشرة. فغياب الشخص دون الكشف عن مصيره أو مكان احتجازه يضع أسرته في حالة مستمرة من عدم اليقين، ويحرمها من الحقيقة ويترك آثارًا قانونية واقتصادية ونفسية واجتماعية ممتدة. كما يتناول التقرير الاعتقال والتعذيب والمحاكمات غير العادلة في سياق أوسع يتعلق بتحول أجهزة الأمن والاحتجاز والقضاء في بعض المناطق إلى مساحات تتراجع فيها الرقابة والضمانات القانونية، بما يضاعف مخاطر الإفلات من العقاب.

وقد تزامنت هذه الانتهاكات مع انكماش متزايد في الفضاء المدني. تعرض صحفيون وناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في المجال المدني والإنساني لأشكال مختلفة من التقييد والاحتجاز والتهديد والمراقبة، كما واجهت منظمات المجتمع المدني قيودًا على النشاط والوصول والتمويل والحركة. ولا ينظر التقرير إلى إغلاق المجال العام باعتباره مسألة تتصل بالحريات فقط؛ إذ إن مجتمعًا تضيق فيه مساحة التنظيم

المستقل والنقد والمساءلة يصبح أقل قدرة على معالجة النزاعات سلميًا، وأكثر عرضة لأن يتحول السلاح إلى الوسيلة الأكثر تأثيرًا في توزيع القوة والمصالح.

وإلى جانب العنف المادي، أنتجت الحرب أنماطًا من العنف في الخطاب والهوية. فقد توسعت خطابات تقوم على التصنيف السياسي والمناطقي والسلالي والمذهبي، واستخدمت مفردات التخوين والإقصاء والتحريض في سياقات مختلفة لتجريد الخصم من شرعيته أو تصوير جماعات اجتماعية بوصفها مصدر تهديد. ويكتسب خطاب الكراهية خطورته عندما يتجاوز التعبير العدائي ليهيئ بيئة تقبل التمييز والإقصاء أو تبرر العنف. كما تركت هذه الخطابات آثارًا تدميرية في الثقة الاجتماعية وفي قدرة اليمنيين على الاحتفاظ بسردية وطنية مشتركة، وهو إرث قد يستمر بعد انتهاء المواجهات العسكرية إذا لم تتم معالجته ضمن مسار أوسع للمصالحة وضمان عدم التكرار.

ولا يقتصر مفهوم الدمار الذي يعتمده التقرير على الخسائر المادية. فإلى جانب تدمير المنازل والطرق والمدارس والمنشآت الصحية، خلّفت الحرب تدميرًا أقل ظهورًا في المؤسسات ورأس المال البشري والتعليم والصحة النفسية والثقة العامة والروابط الاجتماعية وسيادة القانون. وقد نشأ جيل كامل في ظروف الحرب والانقسام، بينما تغيرت أدوار النساء داخل الأسر والمجتمعات تحت ضغط الفقر والنزوح وفقدان المعيل، وتراجعت قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع على توفير الحماية والخدمات والفرص بصورة متكافئة.

وفي مقابل اتساع نطاق الانتهاكات، ظل مسار المساءلة محدودًا. لم تُترجم معظم حالات الانتهاكات الجسيمة إلى تحقيقات مستقلة وفعالة أو مساءلة تتناسب مع حجم الضرر، فيما بقي الضحايا وأسرهم في كثير من الأحيان خارج مسارات التفاوض وصناعة التسويات. وقد أدى غياب المساءلة إلى أكثر من مجرد حرمان الضحايا من الإنصاف؛ إذ أسهم في خلق بيئة يمكن أن تتكرر فيها الممارسات نفسها دون تكلفة قانونية أو مؤسسية كافية.

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن سنوات الحرب خالية من محاولات مقاومة النسيان والإفلات من العقاب. فقد اضطلعت منظمات حقوقية ومدنية وروابط الضحايا وأسر المعتقلين والمخفيين والمحامون والناشطون بأدوار في توثيق الانتهاكات، وحفظ الشهادات والأدلة، والبحث عن المفقودين، والمناصرة من أجل الإفراج عن المحتجزين، وإحياء ذاكرة الضحايا، وطرح تصورات للمصالحة والعدالة الانتقالية. وتشكل هذه الجهود رصيدًا مهمًا لأي عملية

عدالة مستقبلية، لكنها لا تستطيع أن تحل محل مسؤولية المؤسسات العامة والأطراف المعنية عن كشف الحقيقة، والتحقيق في الانتهاكات، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات وضمان عدم التكرار.

ولا يهدف هذا التقرير إلى إعادة كتابة التاريخ السياسي للحرب، ولا إلى تقديم قائمة شاملة بكل انتهاك وقع خلال اثني عشر عامًا. وإنما يسعى إلى الإجابة عن سؤال أكثر تركيبًا :**ماذا فعلت الحرب باليمن؟** ما الذي دمرته، وما الذي فاقمته، وما الذي أنشأته؟ وأي من التحولات التي أنتجتها ما يزال قابلًا للعكس، وأيها يهدد بالتحول إلى بنية دائمة؟

ومن هذا المنظور، لا يصبح وقف إطلاق النار نهاية كافية للحرب. فقد تسكت الجبهات بينما تبقى مؤسسات منقسمة، وسجون خارج الرقابة، ومفقودون دون مصير معلوم، واقتصادات مستفيدة من الانقسام، وأطفال خارج المدارس، وخطابات كراهية تعيد إنتاج الخصومة، وحقوق ضحايا مؤجلة. ولذلك فإن الانتقال الحقيقي من الحرب إلى السلام يتطلب أكثر من تسوية بين القوى المسلحة؛ يتطلب استعادة المجال المدني وسيادة القانون، وتوحيد المؤسسات العامة على أسس تحمي الحقوق، والكشف عن مصير المخفيين والمفقودين، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، وجبر ضرر الضحايا، وإصلاح مؤسسات الأمن والقضاء، ومواجهة خطاب الكراهية، ووضع العدالة الانتقالية في صميم أي تصور لمستقبل اليمن.

فالاختبار الذي يواجه اليمن بعد اثني عشر عامًا ليس فقط ما إذا كان القتال سيتوقف، بل ما إذا كان يمكن تفكيك البنى التي صنعتها الحرب قبل أن تتحول من ترتيبات استثنائية إلى النظام الذي يحكم حياة اليمنيين لسنوات قادمة.

الخطوة المنهجية الأنسب بعد هذه المقدمة هي **«منهجية التقرير ونطاقه ومصادره ومعيار الإثبات»** في نحو صفحتين، ثم ندخل إلى الفصل الأول مباشرة؛ وبهذا نحافظ منذ البداية على نبرة قريبة من تقارير فريق الخبراء من حيث الانضباط الحقوقي، لكن أوسع منها في تحليل التحولات.

منهجية التقرير

يعتمد هذا التقرير منهجًا حقوقيًا تحليليًا يغطي الفترة 2014–2026، ويجمع بين توثيق الانتهاكات وقراءة التحولات التي أحدثتها الحرب في الدولة والجغرافيا والمجتمع والاقتصاد والحقوق. ولا يقتصر على سرد الوقائع أو جمع الأرقام، بل يسعى إلى الانتقال من الحالة الفردية إلى تحديد النمط، ثم إلى تحليل ما إذا كان هذا النمط قد أصبح جزءًا من بنية السلطة أو المجتمع أو من الآثار الممتدة للحرب.

استند التقرير إلى قاعدة المعلومات التي راكمتها منظمة سام خلال سنوات النزاع، وإلى إفادات الضحايا وذويهم والشهود والمحامين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، إضافة إلى الوثائق القضائية والطبية والإدارية المتاحة، والصور والمواد الداعمة ذات الصلة. كما استفاد من تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية اليمنية والدولية، والبيانات الرسمية، والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمصادر المفتوحة التي أمكن التحقق من أصلها وسياقها.

وجرى رصد الانتهاكات من خلال جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بالضحية، ومكان الواقعة وتاريخها، وطبيعة الانتهاك، والجهة المنسوب إليها، والآثار المترتبة عليه، ثم مقارنتها، كلما أمكن، بمصادر أو وثائق أخرى مستقلة. ولم تُعامل المعلومات المنشورة أو الشهادة المنفردة باعتبارها كافية بذاتها لبناء استنتاج رئيسي، بل جرى تقييم المصادر بحسب قربها من الواقعة، ومدى قدرتها على معرفتها، واتساقها مع الأدلة الأخرى. وتعكس لغة التقرير درجة الثقة في المعلومات؛ فيستخدم، بحسب مستوى التحقق، تعبيرات مثل "وثقت سام"، و"تشير المعلومات التي راجعها التقرير"، و"تؤيد مصادر متقاطعة"

ولا يفترض التقرير تماثل أطراف النزاع أو تساويها في طبيعة الانتهاكات أو حجمها، وإنما ينسب المسؤولية بحسب الأدلة المتاحة في كل واقعة أو نمط. كما يميز بين إثبات الواقعة، وتحديد الجهة المسؤولة عنها، والتوصيف القانوني المحتمل، ويحلل الوقائع في ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون اليمني، مع تجنب الجزم بالمسؤولية الجنائية الفردية خارج إطار تحقيق قضائي مستقل.

ويولي التقرير اهتمامًا خاصًا للآثار الممتدة للانتهاكات على الضحايا وأسرهم، وعلى النساء والأطفال والنازحين والفئات الأكثر عرضة للخطر، كما يتناول استمرار الاعتقال والإخفاء القسري، وانكماش الفضاء المدني، وخطاب الكراهية، والإفلات من العقاب، وجهود منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا في التوثيق وحفظ الذاكرة والبحث عن المفقودين والمناصرة والعدالة الانتقالية.

واجه إعداد التقرير تحديات تتعلق بصعوبة الوصول إلى بعض المناطق وأماكن الاحتجاز، والخوف من الانتقام، ورفض أو تعذر الحصول على معلومات من بعض الجهات، وانقسام المؤسسات والسجلات الرسمية، وتفاوت جودة البيانات بين المناطق والفترات، إضافة إلى مرور سنوات على بعض الوقائع وفقدان بعض الوثائق أو تعذر الوصول إلى الشهود. ولذلك لا يدعي التقرير تقديم حصر شامل لجميع الانتهاكات أو الخسائر، وتُفهم الأرقام الواردة فيه، ما لم يذكر خلاف ذلك، باعتبارها ما أمكن توثيقه أو التحقق منه. كما روعيت في جمع المعلومات مبادئ السرية والموافقة المستنيرة وعدم الإضرار وحماية الضحايا والشهود.

هذه إعادة صياغة **الفصل الأول كاملًا**، بمدخل أقصر، مع توسيع تحليل تحوّل الدولة ووظائفها ومشروعيتها وانقسام المؤسسات، ثم الانتقال إلى تدويل الحرب والهدنة والإطار القانوني دون تحويل الفصل إلى سرد تاريخي.

الفصل الأول

من الدولة الهشة إلى الحرب متعددة المستويات



دخل اليمن عام 2014 بدولة ضعيفة القدرة، لكنها ظلت تمثل الإطار القانوني والسياسي العام للبلاد. وبعد اثني عشر عامًا، لم تعد المشكلة في ضعف الدولة وحده؛ فقد توزعت وظائفها ومؤسساتها وسلاحها ومواردها بين سلطات متعددة، وأصبح النزاع يدور، بصورة متزايدة، ليس فقط حول من يحكم اليمن، وإنما حول معنى الدولة ومصدر مشروعيتها وشكلها وعلاقتها بالمواطن والخارج.

كان استيلاء جماعة أنصار الله «الحوثيين» على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014 نقطة الانكسار الرئيسية في هذا المسار. ومع توسع النزاع، والتدخل العسكري الإقليمي في مارس/آذار 2015، ثم ظهور قوى ومراكز حكم مسلحة جديدة، انتقل اليمن من أزمة انتقال سياسي إلى حرب متعددة المستويات، أنتجت واقعًا مؤسسيًا وأمنيًا واقتصاديًا يصعب اختزاله في خطوط الجبهات وحدها.

1 - اليمن عشية 2014 وتعثر الانتقال السياسي

لم تكن الدولة اليمنية قبل الحرب دولة مستقرة أو مكتملة الوظائف. فقد عانت طويلًا من ضعف المؤسسات، وشخصنة السلطة، وهيمنة شبكات النفوذ السياسي والعسكري والقبلي، والفساد، والتفاوت الكبير بين المركز والأطراف، وضعف سيادة القانون، وعدم قدرة المؤسسات على ضمان وصول متكافئ إلى العدالة والخدمات والموارد. كما كشفت حروب صعدة والقضية الجنوبية والاحتجاجات التي بلغت ذروتها في 2011 أن العقد السياسي القائم لم يعد قادرًا على إدارة التعدد والتنافس على السلطة والثروة بوسائل مستقرة.

غير أن الفرق الأساسي بين تلك المرحلة وما أعقبها هو أن الاختلالات كانت تتحرك، رغم خطورتها، داخل إطار دولة واحدة: دستور ومؤسسات مركزية وبنك مركزي وجهاز إداري وقضاء وقوات مسلحة وأمنية تحمل الصفة الوطنية، حتى وإن كانت فاعليتها وحيادها محل نزاع. ولهذا فإن وصف ما حدث بعد 2014 بأنه مجرد استمرار لهشاشة سابقة يفقد التحول معناه؛ فالحرب لم تخلق جميع مشكلات الدولة، لكنها غيرت طبيعتها ونقلتها من **ضعف داخل الدولة إلى تفكك في الدولة ذاتها**.

جاءت المرحلة الانتقالية بعد 2011 محاولة لمعالجة جانب من هذه الأزمة ، وطرح مؤتمر الحوار الوطني تصورًا لإعادة بناء الدولة على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وناقش بصورة مستقلة بناء الدولة، وأسُس بناء الجيش والأمن، والحقوق والحريات، والعدالة الانتقالية، والقضية الجنوبية وقضية صعدة ، وكانت النتيجة السياسية الأبرز هي الاتجاه نحو دولة اتحادية ودستور جديد يعيد توزيع السلطة بين المركز والأقاليم كما وضحة وثيقة مؤتمر الحوار الوطني .

لكن نجاح الحوار في إنتاج وثيقة توافقية لم يكن يعني نجاح الانتقال نفسه. فقد بقيت مؤسسات الدولة ضعيفة، وتأخر تنفيذ إصلاحات جوهرية في القطاعين العسكري والأمني، ولم تُحل أزمة السلاح خارج الدولة، ولم يتحول التوافق السياسي إلى مؤسسات قادرة على فرض قواعده. وهكذا دخلت العملية الانتقالية مرحلتها الأكثر حساسية فيما كانت الدولة التي يفترض أن تنفذ مخرجاتها أقل قدرة من أن تحميها.

ومن هذه الزاوية، لم يكن تعثر المرحلة الانتقالية مجرد فشل في إدارة جدول سياسي؛ بل كشف فجوة أعمق بين **الدولة التي صاغتها الوثائق والدولة القادرة على إنفاذها**، فقد كانت وثيقة الحوار ترسم دولة مدنية تقوم على المواطنة والقانون، بينما كانت موازين القوة خارج المؤسسات تتحرك في اتجاه معاكس .

2 - سقوط صنعاء: من ضعف الدولة إلى تفكك وظائفها

مثّل دخول الحوثيين صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول 2014 والاستيلاء التدريجي على المؤسسات والمعسكرات نقطة تحول نوعية. فالجماعة التي شاركت في مؤتمر الحوار بوصفها مكونًا سياسيًا استخدمت القوة المسلحة لتغيير ميزان السلطة، ثم توسعت سيطرتها على المؤسسات الحكومية والأمنية والعسكرية. وفي فبراير/شباط 2015 أدان مجلس الأمن بالإجماع الإجراءات التي اتخذها الحوثيون لحل مجلس النواب والاستيلاء على مؤسسات الحكومة، واعتبر أنها قوّضت العملية الانتقالية وهددت أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته.

وبذلك لم تعد المسألة تتعلق بحكومة ضعيفة أو انتقال سياسي متعثر، وإنما بانتقال مركز القوة من المؤسسات الدستورية إلى جماعة مسلحة فرضت أمرًا واقعًا على مركز الدولة. ثم وسّع قرار مجلس الأمن 2216 هذا التوصيف، وطالب الحوثيين بالانسحاب من المناطق التي استولوا عليها وتسليم الأسلحة التي استحوذوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية .

وتكمن أهمية هذه اللحظة في أنها دشنت تحولًا في **وظيفة الدولة نفسها** .فالدولة، حتى عندما تكون ضعيفة، تستمد مبرر وجودها من أداء وظائف عامة: حماية السكان، إنفاذ القانون، إدارة الموارد، تقديم الخدمات، وصون الحقوق. أما عندما تستولي قوة مسلحة على مؤسساتها وتعيد ترتيبها لخدمة بقائها السياسي والعسكري، فإن المؤسسة قد تحتفظ باسم الوزارة أو المحكمة أو الجهاز الأمني، لكنها لا تحتفظ بالضرورة بوظيفتها العامة.

وقد ظهر ذلك بوضوح في مناطق سيطرة الحوثيين، حيث أعادت الجماعة بناء جانب واسع من مؤسسات الدولة ضمن منظومة سياسية وأمنية أكثر ارتباطًا ببنية الجماعة وقياداتها وأجهزتها. وتوثق تقارير منظمة سام استخدام أجهزة الأمن والاحتجاز والقضاء ضد معارضين وناشطين، فضلًا عن الاعتقالات والإخفاء القسري والتعذيب والمحاكمات التي تفتقر إلى ضمانات العدالة. وفي تقرير "عقد من الانهيار"، رصدت سام كذلك إعادة تشكيل مؤسسات عامة واستخدام أدوات الجباية والمساعدات والسلطة الإدارية بما يعزز قدرة سلطة الأمر الواقع على السيطرة والتمويل.

ولا يعني ذلك أن وظيفة الدولة تحولت بالطريقة نفسها في جميع المناطق. فقد وثقت سام والمنظمات الدولية انتهاكات ارتكبتها أيضًا أجهزة تابعة للحكومة المعترف بها دوليًا وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي وتشكيلات أخرى، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والإخفاء والتعذيب. غير أن المسؤوليات ليست متماثلة من حيث السياق والحجم والنمط، وينبغي نسبتها بحسب الأدلة لا وفق معادلة سياسية بين الأطراف.

الدولة التي انقسمت وظائفها

لم تؤد الحرب إلى إنشاء دولتين واضحتين بقدر ما أنتجت **توزيعًا مجزأً لوظائف الدولة** . فهناك حكومة تتمتع بالاعتراف الدولي، لكنها لا تملك احتكار القوة أو الإدارة في جميع المناطق التي يفترض أنها تقع تحت سلطتها؛ وسلطة حوثية تسيطر فعليًا على صنعاء ومساحات واسعة من البلاد دون اعتراف دولي؛ وقوى أخرى تمارس وظائف أمنية وعسكرية وإدارية متفاوتة، أبرزها المجلس الانتقالي الجنوبي وتشكيلات عسكرية في الساحل الغربي ومناطق أخرى.

وبهذا أصبح سؤال الدولة أكثر تعقيدًا من سؤال السيطرة الجغرافية. فسلطة قد تملك الاعتراف ولا تملك السيطرة الكاملة، وأخرى تملك السيطرة ولا تملك الاعتراف، وثالثة تملك قوة عسكرية وتمثيلًا محليًا ولا تدعي تمثيل الدولة اليمنية بصورتها الحالية. ومن هنا تحولت أزمة اليمن من أزمة شرعية سياسية إلى **أزمة مشروعية وسيادة متعددة المستويات**.

وكان أحد أخطر مظاهر هذا التحول انقسام المؤسسات التي تمثل عادة وحدة الدولة، انقسم البنك المركزي والسياسة النقدية، وتعددت سلاسل القيادة العسكرية والأمنية، وانقسمت مؤسسات القضاء والإدارة والمالية، وأصبحت القرارات واللوائح والجبايات تختلف بين مناطق السيطرة. ويصف البنك الدولي هذه الحالة بأنها "تجزؤ مؤسسي" أصبح أحد القيود الأساسية أمام التعافي، بينما تشير بياناته الحديثة إلى استمرار الانقسام الاقتصادي والمؤسسي إلى عام 2026 .

ولا تتوقف آثار هذا الانقسام عند المؤسسات العليا. فحين ينقسم البنك، يتغير دخل المواطن وقيمة ماله بحسب المكان؛ وحين تتعدد الأجهزة الأمنية، تختلف ضمانات الحرية والحماية؛ وحين ينقسم القضاء، يصبح الوصول إلى العدالة وتنفيذ الأحكام أكثر تعقيدًا؛ وحين تتعدد السياسات التعليمية والإعلامية، يبدأ الانقسام في إنتاج تصورات مختلفة للهوية والتاريخ والسلطة.

وبذلك لم تقسم الحرب مؤسسات الدولة فقط؛ بل بدأت في **تجزئة تجربة المواطنة** .فلم يعد المواطن يواجه الدولة باعتبارها منظومة عامة متشابهة في جميع أنحاء البلاد، بل يواجه سلطات تختلف في قواعدها وإجراءاتها ومقدار ما توفره من حقوق وحماية.

من الولاء للدولة إلى الولاء للسلطة

أحد الآثار الأقل ظهورًا والأكثر خطورة هو تغير معنى الولاء داخل المؤسسة العامة. فالدولة الحديثة تقوم، نظريًا، على أن الموظف والجندي والقاضي يعملون لصالح القانون والمؤسسة لا لصالح الحاكم أو الجماعة. لكن استمرار الحرب أعاد في أجزاء من المؤسسات ربط الوظيفة العامة بالولاء السياسي أو العسكري أو العقائدي أو المناطقي.

وكان هذا التحول أكثر وضوحًا في المؤسسات التي أعاد الحوثيون تشكيلها داخل مناطق سيطرتهم، حيث أصبح البناء الأمني والسياسي للجماعة متداخلًا بصورة عميقة مع أجهزة الدولة القائمة. ولا تقتصر خطورة ذلك على التعيينات الحالية؛ فمرور سنوات طويلة على هذه العملية يخلق ثقافة مؤسسية ومصالح وسلاسل قيادة يصعب تغييرها بمجرد توقيع اتفاق سياسي.

وفي الجانب الآخر، أدت تعدد القوات التابعة أو المرتبطة بالحكومة والتحالف إلى إضعاف مبدأ وحدة القيادة العسكرية. وتوثق تقارير الأمم المتحدة تعقيد سلاسل القيادة والسيطرة وتعدد القوات المدعومة من جهات مختلفة، كما أظهرت أحداث عدن في 2019 أن قوات المجلس الانتقالي استطاعت استخدام القوة للسيطرة على معسكرات ومؤسسات حكومية رغم انتماء المجلس لاحقًا إلى بنية السلطة المعترف بها دوليًا.

وهنا تكمن مفارقة الدولة اليمنية بعد الحرب: بعض الأطراف أصبحت **داخل الدولة وخارجها في الوقت نفسه**؛ تشارك في المؤسسات الرسمية، لكنها تحتفظ بقوة مسلحة ومشروع سياسي وسلسلة ولاء خاصة بها. وهذا يجعل إعادة بناء الدولة أكثر تعقيدًا من مجرد تشكيل حكومة ائتلافية.

أزمة شكل الدولة

قبل الحرب كان النقاش حول شكل الدولة قد وصل، عبر الحوار الوطني، إلى مشروع الدولة الاتحادية. أما الحرب فقد أعادت فتح السؤال من أساسه. فالحكومة تتمسك قانونيًا بوحدة الجمهورية ومؤسساتها؛ والحوثيون يعلنون تمثيل الدولة اليمنية من صنعاء لكنهم بنوا نظام حكم يستند إلى بنية سياسية وأيديولوجية خاصة بالجماعة؛ والمجلس الانتقالي الجنوبي يحمل مشروع استعادة دولة الجنوب، رغم مشاركته في مجلس القيادة الرئاسي ومؤسسات الحكومة.

وبذلك لم يعد الخلاف على **من يحكم الدولة** فقط، وإنما أيضًا على **أي دولة يجري الحديث عنها**: دولة موحدة؟ اتحادية؟ دولتان؟ أم دولة واحدة قانونيًا تتوزع سلطتها فعليًا بين أقاليم نفوذ مستقرة؟

وهذه من أخطر نتائج الحرب؛ لأن اتفاق وقف إطلاق النار يستطيع تجميد خطوط الجبهة، لكنه لا يحسم تلقائيًا شكل الدولة أو مصادر مشروعيتها أو توزيع السلطة والثروة فيها.

3 - التدخل الإقليمي وتدويل الحرب

أدى تقدم الحوثيين جنوبًا وانهيار مركز السلطة في صنعاء إلى نقل النزاع إلى مستوى إقليمي. ففي 26 مارس/آذار 2015 تدخل التحالف الذي تقوده السعودية عسكريًا، بناءً على طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي، دعمًا للحكومة اليمنية. ومنذ تلك اللحظة أصبح النزاع الداخلي مرتبطًا بصورة مباشرة بسياسات ومصالح دول إقليمية.

غير أن التدخل الخارجي لم يقتصر على التحالف. فقد وثقت تقارير فريق الخبراء الأممي حصول الحوثيين على دعم عسكري وتقني وتدريب وأسلحة من إيران وحزب الله وجماعات عراقية؛ وهي اتهامات تنفيها إيران. ويشير تقرير فريق الخبراء لعام 2024 إلى أن حجم ونوعية التكنولوجيا العسكرية التي حصل عليها الحوثيون لا يمكن تفسيرها بالقدرات المحلية وحدها.

وفي المقابل، لعب الدعم الإماراتي لقوات محلية والمجلس الانتقالي الجنوبي دورًا في إعادة تشكيل توازن القوة في المحافظات الجنوبية والساحل الغربي، وأنتج مراكز عسكرية لا تخضع دائمًا بصورة فعلية لسلسلة قيادة حكومية موحدة. وقد أظهرت أحداث عدن وأبين وشبوة أن الانقسام داخل المعسكر المناهض للحوثيين نفسه يمكن أن يتحول إلى مواجهات مسلحة.

ومع مرور الوقت، تغير معنى التدخل الخارجي أيضًا. فلم يعد مقتصرًا على دعم طرف يمني في حرب داخلية؛ بل أصبح التمويل والسلاح والتدريب والغطاء السياسي والعلاقات الدبلوماسية جزءًا من قدرة أطراف محلية على البقاء والحكم. وهنا انتقلت مشكلة السيادة من السؤال التقليدي: من يسيطر على الأراضي اليمنية؟ إلى سؤال إضافي :**إلى أي مدى تملك السلطات اليمنية المختلفة استقلال قرارها السياسي والعسكري عن داعميها الخارجيين؟**

وتزايد هذا البعد بصورة أكبر منذ أواخر 2023 مع هجمات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر وإسرائيل وما تبعها من ضربات أمريكية وبريطانية وإسرائيلية داخل اليمن ، وخلص فريق الخبراء الأممي إلى أن نزاعًا بدأ كصراع داخلي ثم تحول إلى مواجهة إقليمية أصبح جزءًا من أزمة دولية أوسع، وهو تحول جعل الموقع الجغرافي لليمن عنصرًا مباشرًا في أمن الملاحة والتجارة الدولية.

وبذلك انتقل اليمن من دولة تتأثر بالصراعات الإقليمية إلى جغرافيا تستطيع جماعة مسلحة داخلها التأثير في الأمن الإقليمي والممرات البحرية الدولية. وهذه نتيجة تتجاوز المجال العسكري إلى معنى السيادة نفسه؛ إذ أصبحت قرارات الحرب والتصعيد التي يتخذها طرف واحد قادرة على تحميل البلد كله تبعات سياسية وعسكرية واقتصادية تتجاوز الحدود.

4 - تحولات أطراف الحرب وأهدافها

لم تبق أطراف الحرب أو أهدافها ثابتة منذ 2014. بدأت المواجهة الرئيسية بين الحوثيين والقوى الموالية للحكومة، لكنها تحولت تدريجيًا إلى شبكة من النزاعات والتحالفات المتغيرة. انفصل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن الحوثيين في 2017 وانتهى تحالفهما بمقتله؛ برز المجلس الانتقالي الجنوبي منذ 2017 وتحول إلى قوة عسكرية وسياسية رئيسية؛ وتوسعت أدوار القوات المدعومة إماراتيًا في الجنوب والساحل الغربي؛ ثم انتقلت السلطة التنفيذية في أبريل/نيسان 2022 من الرئيس هادي إلى مجلس قيادة رئاسي ضم قوى كانت بينها خلافات سياسية وعسكرية عميقة .

وتغيرت الأهداف بالتوازي مع تغير الأطراف. فقد تحول هدف استعادة مؤسسات الدولة إلى صراعات موازية على التمثيل والسيطرة المحلية والثروة وشكل الدولة ومستقبل الجنوب. كما تحولت جماعة الحوثي من حركة مسلحة تنازع الحكومة إلى سلطة أمر واقع تدير السكان والموارد والمؤسسات في مناطق سيطرتها، وفي الوقت ذاته حافظت على بنيتها العسكرية والأيديولوجية المستقلة عن مفهوم المؤسسة الوطنية المحايدة.

وهذا التحول من **الجماعة المسلحة إلى السلطة الحاكمة** له أثر حقوقي خاص. فعندما تصبح الجماعة مسؤولة عن السكان والأراضي، لا يمكن تقييم أفعالها فقط بمعيار سلوك المقاتلين في الجبهة؛ بل تصبح طريقة إدارتها للقضاء والأمن والتعليم والاقتصاد والحريات جزءًا أساسيًا من تقييمها. وتكشف تقارير سام استمرار الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب واستخدام القضاء ضد معارضين وناشطين في مناطق سيطرة الحوثيين، بما يعكس انتقال بعض ممارسات الحرب إلى أدوات لإدارة المجتمع.

وفي مناطق الحكومة والمجلس الانتقالي والتشكيلات الأخرى، ظهرت بدورها أنماط من الاعتقال والإخفاء والتعذيب والتدخل في الحريات والعمل المدني، وهو ما يؤكد أن الحرب لم تقسّم الدولة فحسب، بل سمحت بنشوء **سلطات أمنية متعددة مع مستويات متفاوتة من الرقابة والمساءلة**.

وبهذا لم يعد المشهد قابلًا للاختزال في ثنائية "الحكومة والحوثيين"، هناك نزاع رئيسي، لكن داخله وحوله مشروعات سياسية ومصالح وقوى محلية وإقليمية تجعل أي تسوية لا تعالج بنية الدولة والسلاح والسلطة عرضة لإعادة إنتاج الصراع بصورة أخرى.

5 - الهدنة وحالة اللاحرب واللاسلم

مثلت الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة وبدأت في 2 أبريل/نيسان 2022 أكبر انخفاض مستدام في مستوى القتال منذ سنوات. وأوقفت إلى حد كبير الضربات الجوية والهجمات عبر الحدود، وخفضت مستوى المواجهات على خطوط القتال، وسمحت ببعض الحركة عبر مطار صنعاء وموانئ الحديدة.

لكن الهدنة لم تتحول إلى تسوية سياسية. وبعد انتهاء مدتها الرسمية في أكتوبر/تشرين الأول 2022، استمر هدوء نسبي دون اتفاق شامل، فنشأت حالة يمكن وصفها بـ **اللاحرب واللاسلم**: الجبهات الرئيسية أقل نشاطًا، لكن أسباب النزاع ومؤسساته وسلاحه واقتصاده بقيت قائمة.

وهذه الحالة لم تعنِ عودة الدولة. بل ربما كشفت بصورة أوضح حجم التحولات التي أحدثتها الحرب. فلم تعد المعركة اليومية على صنعاء أو عدن، لكن البنك بقي منقسمًا، والجيش ظل متعدد البنى، والسلطات الأمنية والقضائية بقيت متفرقة، والرواتب والخدمات والأوضاع الاقتصادية ظلت مرتبطة بمناطق السيطرة، ولم يبدأ مسار مؤسسي جدي لتوحيد الدولة.

كما أن تراجع الأعمال العسكرية الواسعة لم يؤد إلى توقف الانتهاكات المرتبطة بممارسة السلطة. فقد استمرت الاعتقالات والإخفاء القسري والقيود على المجتمع المدني والصحافة، وفي مناطق الحوثيين شهد عام 2024 وما بعده حملات اعتقال واسعة طالت موظفين في الأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع المدني، بما يؤكد أن انخفاض العنف العسكري لا يعني بالضرورة انخفاض العنف السياسي والأمني.

وفي 2026 أصبح هذا الهدوء نفسه أكثر هشاشة. وحذر المبعوث الأممي في أغسطس/آب من أن اليمن يواجه أخطر احتمال للعودة إلى نزاع واسع منذ هدنة 2022، مشيرًا إلى هجمات جديدة للحوثيين في مأرب وحضرموت والمخا وإلى استئناف الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن. كما أكد أن الانقسامات التي أصابت مؤسسات الدولة خلال أكثر من عقد جعلت قدرة اليمن على تحمل جولة حرب جديدة أكثر ضعفًا.

وهكذا فإن الهدنة نجحت في تقليل الحرب، لكنها لم تفكك **بنية الحرب** .وهذا فارق أساسي؛ لأن استمرار المؤسسات المنقسمة والقوات المسلحة المتعددة واقتصادات الحرب وغياب التسوية بشأن شكل الدولة يعني أن الهدوء يمكن أن يكون مرحلة بين حربين بقدر ما يمكن أن يكون مدخلًا إلى السلام.

6 - الإطار القانوني للنزاع وحماية المدنيين

لا يغير الخلاف على الشرعية السياسية أو مسؤولية بدء النزاع من الالتزامات القانونية المترتبة على جميع أطرافه. فالقانون الدولي الإنساني ينطبق متى استوفت المواجهة شروط النزاع المسلح، ويهدف إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو كفوا عن المشاركة فيه، وإلى تقييد وسائل الحرب وأساليبها.

وتُصنف المواجهة الرئيسية في اليمن، في جانبها الأساسي، ضمن النزاعات المسلحة غير الدولية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة، مع إمكان وجود علاقات نزاع مختلفة بحسب الأطراف والفترات ، ولا يؤدي وجود تدخل عسكري أجنبي بذاته إلى تحويل جميع المواجهات تلقائيًا إلى نزاع مسلح دولي؛ إذ يعتمد التكييف القانوني على طبيعة الأطراف والعلاقة بينها والوقائع الخاصة بكل مواجهة..

ويترتب على ذلك التزام جميع أطراف النزاع، بما فيها الجماعات المسلحة من غير الدول، باحترام القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، واتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين، والمعاملة الإنسانية للأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، وحظر القتل والتعذيب وأخذ الرهائن.

كما يستمر تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال النزاع إلى جانب القانون الدولي الإنساني وفق نطاق كل منهما، ولا تمنح الحرب أي سلطة حقًا مطلقًا في الاعتقال أو التعذيب أو الإخفاء أو مصادرة الممتلكات أو تقييد الحقوق دون أساس قانوني. ومن هنا فإن تحول جماعة مسلحة إلى سلطة أمر واقع لا يعفيها من الالتزامات المتعلقة بحماية السكان الخاضعين لسيطرتها، كما أن الاعتراف الدولي بالحكومة لا يعفي مؤسساتها أو القوات المرتبطة بها من المسؤولية عن الانتهاكات التي ترتكبها.

وقد خلص فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن، قبل إنهاء ولايته في 2021، إلى وجود انتهاكات جسيمة ارتكبتها أطراف مختلفة، بعضها قد يرقى إلى جرائم حرب، وهو ما يجعل المساءلة بحسب بعض المنظمات الحقوقية جزءًا من متطلبات إنهاء النزاع لا ملفًا يمكن تأجيله إلى ما بعد التسوية.

وتكتسب هذه القواعد أهمية إضافية في الحالة اليمنية لأن أحد آثار الحرب كان اختلاط وظائف المقاتل والحاكم. فالأطراف التي تدير مناطق وسكانًا لم تعد مسؤولة فقط عن احترام قواعد القتال، وإنما كذلك عن طريقة استخدام أجهزة الأمن والاحتجاز والقضاء والموارد العامة. ومن ثم يصبح تقييم الحرب بعد اثني عشر عامًا أوسع من السؤال عن كيفية استخدام السلاح؛ فهو يشمل أيضًا **كيفية استخدام السلطة التي أنتجها السلاح**.

خلاصة الفصل

لم تنتقل اليمن خلال اثني عشر عامًا من دولة مستقرة إلى دولة منهارة؛ فقد كانت أزمة الدولة سابقة للحرب. لكن ما فعلته الحرب هو نقل هذه الأزمة إلى مستوى مختلف: من دولة واحدة ضعيفة المؤسسات إلى **دولة فقدت عمومية جزء كبير من وظائفها، وتوزعت سلطتها بين مراكز حكم وقوة متنافسة**.

وتتحمل جماعة الحوثي مسؤولية مركزية في لحظة هذا التحول عندما استخدمت القوة للاستيلاء على صنعاء والمؤسسات الحكومية والأسلحة التابعة للدولة وتقويض العملية الانتقالية، ثم أعادت بناء سلطة أمر واقع واسعة في مناطق سيطرتها. وفي السنوات اللاحقة ساهمت التدخلات الخارجية، والانقسامات داخل المعسكر المناهض للحوثيين، وصعود المجلس الانتقالي والتشكيلات العسكرية المتعددة، وضعف الحكومة ومؤسساتها، في تعميق عملية التجزؤ وتحويلها من انقسام عسكري إلى واقع مؤسسي واقتصادي وسياسي أوسع.

والخطر اليوم لا يكمن فقط في وجود سلطات متعددة، وإنما في أن اثني عشر عامًا كانت كافية لتنشأ لكل منها مؤسسات ومصالح وشبكات أمن وموظفون وتشريعات وخطابات ومصادر مشروعية خاصة. وكلما امتد هذا الوضع أصبحت العودة إلى مؤسسة وطنية عامة أكثر تعقيدًا.

ولهذا فإن وقف إطلاق النار، على ضرورته، لا يعيد الدولة تلقائيًا. يمكن لاتفاق سياسي أن يوقف إطلاق النار في يوم واحد، لكنه لا يستطيع في اليوم نفسه توحيد جيش وبنك وقضاء وإدارة وسلسلة ولاء ومفهوم للمشروعية أعادت الحرب تشكيلها على مدى اثني عشر عامًا. ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه اليمن لم يعد إنهاء الحرب فقط، بل **استعادة الدولة بوصفها مؤسسة عامة، وفصل وظائفها عن الجماعة والسلاح والمنطقة، وإعادة تأسيس علاقتها بالمواطن على القانون والحقوق والمساواة بدل السيطرة والولاء.**

الفصل الثاني

الحرب كمنتج معرفي

تحوّل المعنى والهوية والمستقبل



لم تغيّر الحرب في اليمن موازين القوة والحدود الفعلية للسلطة فقط؛ فقد غيّرت أيضًا الطريقة التي ينظر بها اليمنيون إلى الدولة والوطن والآخر وإلى أنفسهم. وعلى امتداد اثني عشر عامًا، أنتجت الأطراف المتصارعة رواياتها الخاصة عن الشرعية والوطنية والعدو والتاريخ، وانتقلت هذه الروايات من الخطاب السياسي إلى المدرسة والمنبر والإعلام والمؤسسة الأمنية والفضاء الرقمي. ونتيجة لذلك، لم يعد الانقسام مقتصرًا على السؤال عمّن يحكم اليمن، بل امتد إلى معنى اليمن نفسه، وإلى المعايير التي يُعرَّف بها الانتماء والولاء والمواطنة والمستقبل.

ولا يعني ذلك أن اليمن امتلك قبل 2014 هوية وطنية مكتملة أو ذاكرة سياسية خالية من الانقسام. فقد حملت الجمهورية إرث الإمامة والجمهورية، والشمال والجنوب، وحرب 1994، وحروب صعدة، والمركز والأطراف. لكن الحرب الحالية أعادت تنشيط هذه الانقسامات وربطتها بالسلطة والسلاح والتعليم والإعلام، بما جعل بعض الخلافات القديمة تتحول إلى روايات متنافسة حول من يمثل الوطن ومن يملك حق تعريفه.

1 - من الحرب على السلطة إلى الحرب على المعنى

تنتج الحروب خطابًا يبررها، لكن طول النزاع اليمني جعل الخطاب نفسه جزءًا من ممارسة السلطة. فالأطراف لا تكتفي بتفسير الحرب، بل تحدد من خلالها من هو الوطني والخائن، ومن هو الشهيد والعدو، ومن يمثل الدولة ومن يهددها. وقد دعت مبادرات حقوقية يمنية إلى نبذ العنف وخطاب الكراهية ومنع استخدامه لتحقيق أهداف سياسية أو مناطقية أو طائفية، باعتباره أحد العوامل المهددة للتماسك الاجتماعي.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما يقترن الخطاب بالقدرة على الاعتقال أو الإقصاء أو التحكم بالتعليم والإعلام. ففي تقرير منظمة سام **"انتقام بأثر رجعي"** وثقت المنظمة حملة اعتقالات واسعة نفذتها جماعة الحوثي ضد محتفلين بذكرى ثورة 26 سبتمبر، ورصدت استخدام لغة التخوين والعمالة وتصوير الاحتفال نفسه باعتباره نشاطًا يخدم «العدو». ويكشف ذلك كيف يمكن أن تنتقل عملية تعريف الخصم من المجال السياسي إلى المجال الأمني، بحيث يصبح التعبير عن ذاكرة وطنية مختلفة سببًا للاشتباه أو الاعتقال.

بهذا المعنى تصبح الحرب **منتجًا معرفيًا**: فهي لا تنتج القتلى والنازحين فقط، وإنما تنتج أيضًا التصنيفات التي تجعل الإقصاء والعنف ممكنين أو مقبولين، وتعيد تعريف الحد الفاصل بين المواطن والخصم، وبين الرأي السياسي والولاء، وبين الاختلاف والخيانة.

2 - والوطن والوطنية: روايات متنافسة

أحد التحولات الرئيسية التي أحدثتها الحرب يتعلق بمعنى الوطن. ففي الدولة التي تعمل داخل مجال سياسي مشترك، يمكن أن تختلف الجماعات حول الحكومة مع بقائها متفقة على المجال الوطني ذاته. أما في اليمن، فقد أصبح الخلاف لدى بعض القوى يمتد إلى تعريف هذا المجال نفسه ومستقبله.

قدمت جماعة الحوثي نفسها في مراحل مختلفة باعتبارها حركة دينية، وقوة ثورية في مواجهة الفساد، ثم سلطة أمر واقع وممثلًا لمفهوم خاص بالسيادة والمقاومة. وتبين دراسة يمنية منشورة لدى مركز مالكوم كير–كارنيغي أن قدرة الجماعة على توظيف هويات دينية وسياسية واجتماعية مختلفة كانت عنصرًا مهمًا في صعودها من حركة محلية في صعدة إلى سلطة تسيطر على صنعاء ومساحات واسعة من شمال اليمن.

لكن المسألة لم تبق في مستوى الخطاب السياسي. فقد وثقت سام تغييرات واسعة في قطاع التعليم في مناطق الحوثيين، شملت تعديلات على المناهج الدراسية اعتبر التقرير أن جزءًا منها يهدف إلى إدخال تصورات مرتبطة بأحقية الجماعة وقياداتها بالحكم وإعادة تشكيل مواد التربية الوطنية والاجتماعيات والتربية الإسلامية.

وفي المقابل، أعادت الحرب في الجنوب القضية الجنوبية وذاكرة ما قبل الوحدة وحرب 1994 إلى مركز تعريف الانتماء السياسي، وأصبح مشروع استعادة دولة الجنوب مكونًا أساسيًا في خطاب المجلس الانتقالي الجنوبي. وبذلك لم تعد الوطنية تُعرّف من مرجعية واحدة، بل باتت تتجاور وتتصادم داخل اليمن رؤى جمهورية ووحدوية وجنوبية وحوثية ومناطقية مختلفة.

ولا تكمن المشكلة الحقوقية في وجود هويات متعددة؛ فالتعدد حق طبيعي. تبدأ المشكلة عندما تتحول الهوية التي تتبناها السلطة إلى معيار في الوصول إلى الحقوق أو الوظيفة أو التعليم أو حرية التعبير، أو عندما تستخدم مؤسسات عامة لفرض تصور سياسي أو ديني واحد على مجتمع متعدد.

3 - الدولة والشرعية: من هو صاحب الحق في تعريف الدولة؟

مثلما تغير معنى الوطن، تغير معنى الدولة. فالحكومة المعترف بها دوليًا تستند إلى الاستمرارية القانونية والاعتراف الدولي، بينما أسست جماعة الحوثي شرعيتها الفعلية على السيطرة المسلحة وبناء منظومة حكم في مناطق سيطرتها، في حين يشارك المجلس الانتقالي الجنوبي في مؤسسات السلطة المعترف بها دوليًا مع احتفاظه بمشروع سياسي مختلف حول مستقبل الجنوب.

لذلك لم يعد الصراع يدور فقط حول من يدير مؤسسات الدولة، بل حول ما إذا كانت الأطراف تتحدث أصلًا عن الدولة نفسها. ويتحول هذا الخلاف من فكرة سياسية إلى مسألة حقوقية عندما تعاد صياغة التعليم والإدارة والقضاء والإعلام والأمن وفق تعريف السلطة للشرعية والهوية.

وتظهر تجربة الحوثيين بوضوح هذه العلاقة بين السيطرة المادية والسيطرة على المعنى. فمع السيطرة على المؤسسات لم تعد الجماعة قوة عسكرية فقط، بل أصبحت قادرة على استخدام المدرسة والإعلام والجهاز الإداري والأمني لتوسيع روايتها عن التاريخ والسلطة والعدو. وهذا ما يجعل مشروعها أكثر تأثيرًا في المجال المعرفي من مجرد خطاب حزبي أو سياسي.

4 - الإنسان: من مواطن إلى حامل هوية

أحد أخطر آثار الحرب هو تراجع فكرة المواطن الذي ينبغي أن يتمتع بحقوقه بصرف النظر عن انتمائه، لمصلحة الإنسان الذي تُقرأ هويته قبل حقوقه. فالمنطقة التي ينحدر منها، أو موقفه السياسي، أو المناسبة التي يحتفل بها، أو النشاط الذي يمارسه، يمكن أن يصبح سببًا لتصنيفه باعتباره مواليًا أو خصمًا.

ويظهر ذلك في حالات المحتفلين بذكرى 26 سبتمبر التي وثقتها سام، حيث جرى التعامل مع فعل رمزي مرتبط بذكرى سياسية بوصفه مؤشرًا على الولاء والعداء. وقد جمعت المنظمة، في تقريرها، أسماء أكثر من 500 محتجز على خلفية تلك الاحتفالات في 2024، إلى جانب شهادات ومواد ميدانية ومصادر مفتوحة.

هذه الممارسة تكشف تحولًا أوسع: حين يصبح الإنسان مطالبًا بإثبات ولائه للسلطة أو الجماعة كي يُنظر إليه باعتباره مواطنًا مأمونًا، تتراجع المواطنة لصالح الهوية السياسية. ولا يقتصر هذا الخطر على مناطق الحوثيين؛ فقد ظهرت في مناطق أخرى أشكال من التصنيف المناطقي والسياسي والاشتباه على أساس الانتماء، لكن اقتران هذه الممارسة بمنظومة حكم مركزية واسعة في مناطق الحوثيين يمنحها قدرة أكبر على إنتاج أثر مؤسسي مستمر.

5 - العدو والصديق وخطاب الكراهية

مع طول الحرب، توسعت ثنائية "نحن والآخر"، ولم يعد العدو دائما المقاتل الذي يحمل السلاح، بل قد يصبح تيارا سياسيا أو منطقة أو جماعة اجتماعية كاملة، وتزداد خطورة الخطاب عندما يصور الخصم باعتباره تهديدا وجوديا ويبرر حرمانه من الحقوق أو التعامل معه خارج قواعد القانون.

وتدعو وثيقة "لمّ الشمل وبناء الدولة اليمنية الحديثة" صراحة إلى تحييد الخطاب الديني، وتعزيز الهوية الوطنية، ونبذ خطاب الكراهية ومنع استخدامه لتحقيق أهداف سياسية أو مناطقية أو طائفية، بما يعكس إدراكًا يمنيًا مبكرًا للعلاقة بين انهيار الثقة واستمرار النزاع .

ولا ينبغي الخلط بين مكافحة خطاب الكراهية وقمع النقد السياسي. فحرية التعبير تشمل الآراء الصادمة أو المعارضة، والمشكلة تبدأ عندما يتحول الخطاب إلى تحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، أو عندما تستخدمه سلطة تمتلك وسائل القمع لتبرير استهداف فئة بعينها.

6 - النساء: الحرب تعيد تعريف الدور والمجال العام

أعادت الحرب تشكيل موقع النساء في المجتمع في اتجاهين متعارضين. فمن جهة، أدت وفاة أو غياب المعيلين والنزوح وتراجع فرص العمل إلى دفع كثير من النساء إلي تحمل مسؤوليات اقتصادية واجتماعية أكبر، والعمل في مجالات كانت أقل حضورًا فيها سابقًا. وتوضح دراسة عربية عن تحول الدور الاجتماعي لليمنيات أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية للحرب وسعت بعض أدوار النساء في إعالة الأسر والعمل والمبادرة الاقتصادية.

لكن هذه التحولات رافقتها قيود وانتهاكات جسيمة. ويشير تقرير سام "عقد من الانهيار" إلى تعرض النساء للاعتقال والتعذيب والإخفاء والقيود على العمل والتعليم والحركة، ويوثق بصورة خاصة القيود التي فرضها الحوثيون على تنقل النساء واشتراط «المحرم» في سياقات متعددة، وتأثير ذلك كذلك على العاملات في المجال الإنساني.

وهكذا أصبحت المرأة نفسها جزءًا من النزاع حول تعريف المجتمع: ما دورها؟ وما حدود حركتها؟ ومن يملك سلطة تحديد حضورها في المجال العام؟ وهو نزاع يتجاوز العادات إلى طبيعة الدولة التي ستخرج من الحرب ومدى التزامها بالمساواة والحقوق.

7 - الأطفال: جيل يتعلم الحرب قبل أن يعرف السلام

الأثر المعرفي الأكثر امتدادًا يظهر لدى الأطفال. فهناك اليوم جيل ولد أو نشأ بعد 2014 ولم يعرف المدرسة أو الدولة أو الحياة العامة خارج زمن الحرب والانقسام. وتقدر اليونيسف أن الاضطرابات التعليمية يمكن أن تمس ملايين الأطفال، وأن تدمير المدارس أو استخدامها لأغراض أخرى وعدم انتظام رواتب المعلمين أضر بالتعلم والنمو النفسي والإدراكي لجيل كامل .

لكن الضرر لا يتعلق بفقدان المدرسة فقط. فالمدرسة نفسها دخلت في الصراع على المعنى. ويوثق تقرير سام تعديلات واسعة أجراها الحوثيون على المناهج الدراسية في مناطق سيطرتهم، ولا سيما في مواد التربية الإسلامية والوطنية والاجتماعيات واللغة العربية.

وهذا يعني أن إعادة بناء التعليم مستقبلًا لن تقتصر على إصلاح المباني وصرف رواتب المعلمين؛ بل ستتطلب كذلك معالجة الانقسام في المحتوى الذي يتلقاه الأطفال، وضمان أن يكون التعليم مجالًا للمعرفة وحقوق الإنسان والمواطنة، لا وسيلة لإنتاج الولاء السياسي أو العقائدي.

8 - العلاقات الاجتماعية والثقة بالحقيقة

دخلت الحرب إلى الأسرة والقرية والحي ومكان العمل والفضاء الرقمي. وأعاد النزوح والفقر والاعتماد على المساعدات وتعدد السلطات تشكيل العلاقات بين المجتمعات، في الوقت الذي أسهم فيه الاستقطاب الإعلامي والرقمي في إضعاف الثقة بالمعلومة نفسها.

وهذه خسارة لا تقل خطورة عن الدمار المادي؛ فالمجتمع الذي لا يستطيع الاتفاق على الحد الأدنى من الوقائع يصبح أقل قدرة على إدارة الخلاف بوسائل سلمية، ومن هنا تكتسب دعوات المجتمع المدني إلى إعلام مستقل، وحماية حرية الفكر، ومواجهة التشهير والتحريض والتخوين أهمية تتجاوز حرية الصحافة إلى إعادة بناء الثقة العامة.

9 - الحياة والهجرة والمستقبل

غيّرت الحرب أيضًا معنى المستقبل بالنسبة إلى ملايين اليمنيين. ففي مجتمع مستقر نسبيًا يستطيع الفرد بناء قراراته حول التعليم والعمل والأسرة والسكن ضمن أفق زمني معقول؛ أما في النزاع الممتد فتتحول الأولويات نحو البقاء: الغذاء والراتب والطريق والعلاج والنزوح أو الهجرة.

ولم يقتصر أثر الحرب على اللحظة الراهنة؛ فقد خلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النزاع أدى إلى تراجع كبير في مسارات التنمية البشرية في اليمن، بما في ذلك الصحة والتعليم والاقتصاد والبنية التحتية، وأن آثاره تمتد سنوات وعقودًا بعد توقف القتال .

ومن هنا أصبحت الهجرة بالنسبة إلى كثيرين ليست مجرد مغادرة مكان خطر، بل جزءًا من إعادة صياغة العلاقة بين الوطن والمستقبل. ويبقى التحدي الأساسي هو ما إذا كان اليمن يستطيع أن يعود مكانًا يستطيع الشباب أن يتصوروا فيه حياتهم القادمة، لا مجرد مكان يحملونه في الذاكرة.

10 - الذاكرة: من تاريخ مختلف عليه إلى تاريخ متنازع على الحق في تذكره

حملت اليمن قبل الحرب ذاكرات سياسية متعددة، لكن النزاع رفع مستوى الصراع عليها. ثورة سبتمبر، وثورة أكتوبر، الوحدة، حرب 1994، حروب صعدة، 2011، سقوط صنعاء، وعاصفة الحزم أصبحت جميعها أحداثًا يعاد تفسيرها وفق موقع كل طرف.

ويظهر الخطر عندما لا تكتفي السلطة بتقديم روايتها، بل تمنع الرواية الأخرى. وتقدم حملة الاعتقالات ضد المحتفلين بثورة 26 سبتمبر مثالًا واضحًا على انتقال الصراع من تفسير التاريخ إلى **التحكم في الحق في تذكره والتعبير عنه**.

ولهذا فإن حفظ ذاكرة الضحايا والتوثيق والعدالة الانتقالية ليست أعمالًا مرتبطة بالماضي فقط؛ بل هي جزء من حماية المستقبل من أن يصبح تاريخ الحرب ملكًا للطرف الأقوى.

11 - إلى أين؟ إعادة بناء الحدود المشتركة للمعنى

بعد اثني عشر عامًا، قد يكون أحد أخطر آثار الحرب هو تآكل المجال الذي يستطيع اليمنيون داخله الاختلاف مع بقائهم متفقين على قواعد أساسية مشتركة.

ولا تعني الحدود المعرفية المشتركة أن يحمل الجميع رواية واحدة. المقصود هو الاتفاق على أن الإنسان متساوٍ في الحقوق بصرف النظر عن نسبه أو منطقته أو مذهبه؛ وأن القانون أعلى من الجماعة؛ وأن الطفل ليس أداة للحرب؛ وأن المرأة صاحبة حقوق؛ وأن الخصم السياسي ليس عدوًا وجوديًا؛ وأن الانتهاك يظل انتهاكًا مهما كانت هوية مرتكبه.

وقد أضعفت سنوات الحرب هذه الحدود. لكل طرف روايته عن الشرعية والتاريخ والعدو، لكن قدرة الحوثيين على الجمع بين السلطة العسكرية والسيطرة على التعليم والإعلام والأجهزة العامة جعلت مشروعهم في إعادة تشكيل المجال المعرفي أكثر مؤسسية في مناطق سيطرتهم. وفي المقابل، تعززت في مناطق أخرى روايات مناطقية وجنوبية وسياسية ساهمت بدورها في تراجع المجال الوطني المشترك.

ولا يكون العلاج بفرض رواية رسمية جديدة. فذلك سيعيد إنتاج المشكلة نفسها. المطلوب هو استعادة فضاء يسمح بتعدد الذاكرات والهويات داخل نظام حقوق متساوية، ومدرسة لا تنتج الولاء، وإعلام لا يصنع العدو، ومؤسسات لا تسأل المواطن عن هويته السياسية قبل أن تعترف بحقوقه.

ولهذا فإن إعادة بناء اليمن لن تكون عملية إعادة إعمار مادي فقط، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه يوضح أن آثار النزاع امتدت إلى التنمية البشرية والاجتماعية بصورة تتجاوز الدمار المباشر وستحتاج البلاد إلى إعادة بناء المدرسة والمجال المدني والذاكرة والثقة والمواطنة بقدر حاجتها إلى إعادة بناء الطريق والمستشفى والمؤسسة.

فالطرق يمكن إصلاحها، والمباني يمكن إعادة تشييدها، لكن السؤال الأصعب بعد الحرب سيبقى :**كيف يعاد بناء مجتمع أمضى اثني عشر عامًا وهو يتعلم تعريفات متعارضة للوطن والدولة والعدو والإنسان؟**

خلاصة الفصل

لم تكن الحرب اليمنية صراعًا على الأرض والسلطة فقط؛ فقد تحولت تدريجيًا إلى صراع على تعريف الوطن والدولة والانتماء والتاريخ والإنسان والمستقبل. ودخل هذا الصراع إلى المدرسة والإعلام والخطاب الديني والأمن والذاكرة والعلاقات الاجتماعية.

وكانت عملية إعادة تشكيل المعنى أكثر مؤسسية في مناطق سيطرة الحوثيين، حيث اقترنت رؤية الجماعة بالسيطرة على مؤسسات الدولة والتعليم والأمن والإعلام، وظهرت آثارها في تغيير المناهج، وقمع التعبيرات المرتبطة بالهوية الجمهورية، وفرض قيود اجتماعية وسياسية مختلفة. وفي مناطق أخرى عزز النزاع بدوره هويات وروايات مناطقية وجنوبية وسياسية متنافسة.

والخطر ليس في تعدد الروايات، وإنما في أن يتحول الاختلاف في الرواية إلى اختلاف في الحقوق. لذلك فإن أحد أهم متطلبات السلام هو فك الارتباط بين **الهوية والحق**، وإعادة بناء مجال وطني يستطيع اليمنيون داخله أن يختلفوا في السياسة والتاريخ والدولة من دون أن يتحول المختلف إلى عدو أو مواطن أقل حقوقًا.

صحيح. في النسخة الجديدة سأدمج **الرابط عند المعلومة نفسها داخل الفقرة**، ولن أضع قائمة مراجع منفصلة في النهاية. كما سأستبعد مركز صنعاء، ولن أعتمد على «مواطنة» إلا إذا كانت لها واقعة لا يوجد لها مصدر أقوى؛ والأساس هنا سيكون **سام، المصادر اليمنية الرسمية، الأمم المتحدة، فريق الخبراء، البنك الدولي، UNDP، ثم العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش عند الحاجة**.

لفصل الثالث

الجغرافيا القلقة والدولة المجزأة



لم تتغير الحدود الدولية لليمن خلال اثني عشر عامًا من الحرب، لكن ما يجري داخلها تغير على نحو عميق. فقد تحولت الجغرافيا من مجال يفترض أن تحكمه دولة ومؤسسات وقانون واحد إلى مناطق تتباين فيها السلطة والسلاح والقضاء والعملة والإدارة والخدمات وحرية الحركة. وفي الوقت نفسه، تجاوز أثر هذا الانقسام الداخل اليمني، فتحولت مناطق من البلاد وسواحلها إلى منصات تؤثر منها الحرب في أمن دول الجوار والبحر الأحمر والملاحة الدولية. وبذلك لم تعد الجغرافيا مجرد المكان الذي تدور فيه الحرب؛ بل أصبحت واحدة من أهم نتائجها.

1 - تحولات السيطرة والنفوذ

بدأ التحول الأكبر مع استيلاء مليشيا الحوثي على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، ثم توسعها العسكري إلى محافظات ومعسكرات ومؤسسات حكومية خارج مناطق نفوذها السابقة. ولم يكن التوسع انتقالًا لخطوط السيطرة العسكرية فقط؛ فقد ترافق مع الاستيلاء على موارد وأسلحة ومؤسسات للدولة، وهو ما منح الجماعة قدرة على تحويل السيطرة العسكرية إلى سلطة سياسية وإدارية وأمنية.

ومع تدخل التحالف بقيادة السعودية في مارس/آذار 2015 وتراجع الحوثيين من مناطق واسعة في الجنوب، لم تعد تلك المناطق تلقائيًا إلى سلطة مركزية موحدة. فقد نشأت داخل المجال المناهض للحوثيين قوى عسكرية وأمنية وسياسية متعددة، بعضها يرتبط بالحكومة، وبعضها بالمجلس الانتقالي الجنوبي أو بقيادات محلية وداعمين إقليميين. وقد أشار **فريق الخبراء المعني باليمن** إلى أن بعض التشكيلات، ومنها قوات الحزام الأمني، كانت تتبع وزارة الداخلية من الناحية الشكلية لكنها عملت في مراحل مختلفة خارج هيكل القيادة العسكرية اليمنية الفعلي، مع تلقيها دعمًا وتدريبًا وتمويلًا إماراتيا.

وهكذا لم تنتج الحرب خطًا واحدًا يفصل مناطق الحوثيين عن مناطق الحكومة، بل أنتجت طبقات متعددة من النفوذ. ففي بعض المناطق توجد سلطة رسمية وسلطة أمنية مختلفة عنها، وفي مناطق أخرى تمتلك السلطات المحلية قدرًا واسعًا من القرار والموارد، بينما تحتفظ تشكيلات مسلحة بقدرتها المستقلة على السيطرة أو فرض القرار. وأصبحت السيطرة، بهذا المعنى، متفاوتة حتى داخل المعسكر السياسي الواحد.

وتظهر أهمية هذا التحول عندما تنتقل السيطرة من الخريطة إلى حياة الناس. ففي تقرير **"حواجز الخوف"**، وثقت منظمة سام كيف تحولت الحواجز ونقاط التفتيش، ولا سيما تلك التابعة للحوثيين، من أدوات عسكرية وأمنية إلى فضاءات لفرض القيود على التنقل والتفتيش والاحتجاز ومراقبة الأفراد، بما جعل الطريق نفسه جزءًا من منظومة السيطرة.

وبذلك أصبحت السيطرة على الأرض تعني أكثر من امتلاك موقع عسكري؛ فهي تعني القدرة على تحديد من يمر، ومن يُفتش، ومن يدفع، وما القواعد التي تطبق عليه. ومن هنا بدأت الجغرافيا تتحول من تقسيم عسكري مؤقت إلى **مجالات مختلفة لممارسة السلطة**.

2 - تعدد مراكز الحكم وتحول معنى السلطة

لم يؤد تعدد مراكز الحكم في اليمن إلى لامركزية منظمة، بل إلى توزيع غير متكافئ للسلطة نشأ بصورة رئيسية بفعل الحرب وانهيار المركز. ففي مناطق سيطرة الحوثيين تشكلت منظومة حكم شديدة المركزية من صنعاء، تستخدم مؤسسات الدولة القائمة إلى جانب أجهزة سياسية وأمنية مرتبطة بالجماعة. أما في مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا، فتتوزع السلطة بين الحكومة ومجلس القيادة والسلطات المحلية والمجلس الانتقالي وتشكيلات عسكرية وأمنية متعددة.

وتختلف طبيعة هذا التعدد بين الطرفين. فقد نجح الحوثيون بدرجة أكبر في فرض مركز قيادة سياسي وأمني موحد داخل مناطق سيطرتهم، لكن ذلك جاء مصحوبًا بإعادة إخضاع المؤسسات للمنظومة السياسية والأمنية للجماعة. وفي مناطق الحكومة، تتمثل المشكلة بصورة أكبر في ضعف المركز وتعدد مراكز القرار والسلاح.

وقد انعكس ذلك على وظيفة الحكم. فحين كانت الدولة قبل الحرب عاجزة عن توفير الخدمات والحماية بصورة متساوية، أصبحت بعد الحرب في كثير من المناطق أكثر انشغالًا بتأمين السيطرة والجباية والتعبئة والحفاظ على السلطة. وتوثق منظمة سام استمرار استخدام الحوثيين للاعتقال والإخفاء والأجهزة الأمنية ضد الأصوات المستقلة؛ ومن أحدث الأمثلة توثيقها في فبراير/شباط 2026 قضية الدكتورة أشواق الشميري، التي قالت المنظمة إنها اعتُقلت من منزلها في صنعاء دون أمر قانوني وبقيت مخفية عن أسرتها ومحاميها.

ولا تقتصر الانتهاكات على الحوثيين. فقد وثقت سام خلال سنوات الحرب اعتقالات وإخفاء وتعذيبًا نسبت المسؤولية عنها إلى المجلس الانتقالي وأجهزة وقوات حكومية وجهات أخرى. لكن البيانات التي جمعتها المنظمة في عدد من السنوات أظهرت أيضًا تحمل الحوثيين النسبة الأكبر من حالات عديدة موثقة، وهو ما يفرض إبراز المسؤولية بحسب حجم النمط والأدلة، لا البحث عن توازن عددي مصطنع بين الأطراف. ففي توثيق سام لعام 2021، على سبيل المثال، نسبت المنظمة 141 حالة إخفاء قسري إلى الحوثيين، مقابل حالات نسبت إلى المجلس الانتقالي والحكومة.

والمشكلة الناتجة عن تعدد السلطات ليست ضعف الأداء فقط، بل ضعف إمكانية المساءلة أيضًا. ففي الدولة الواحدة يعرف المواطن، نظريًا، المؤسسة المسؤولة عن الاعتقال والقضاء والضرائب والأمن. أما في الجغرافيا المجزأة فقد تتداخل الجهات، ويصبح تحديد المسؤول عن القرار أو الانتهاك أو حتى تقديم الشكوى أكثر صعوبة.

3 - انقسام المؤسسات السيادية والإدارية

أعطت السنوات الطويلة للانقسام العسكري عمرًا مؤسسيًا. فما بدأ كتنازع على الحكومة أنتج تدريجيًا مؤسسات وإجراءات ومصالح إدارية تعمل بصورة منفصلة، حتى أصبح الانقسام يتجدد من خلال المؤسسات نفسها.

وفي فبراير/شباط 2026 وصف المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ الوضع اليمني بأنه نتاج سنوات من **«تآكل المؤسسات وتفكك السلطة»**، وشدد على الحاجة إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة تطبق القواعد بصورة عادلة وتخدم المواطنين على نحو منصف .

ولا تعني المؤسسة المنقسمة مجرد وجود مكتب في صنعاء وآخر في عدن؛ بل تعني أن الوظيفة العامة نفسها قد تخضع لقرارات مختلفة، وأن التعيينات والإيرادات واللوائح والإجراءات لا تصدر دائمًا عن مركز واحد. ومع الوقت تنشأ شبكات من الموظفين والمصالح والإجراءات المرتبطة بكل سلطة، فيصبح توحيد المؤسسة لاحقًا عملية سياسية وإدارية وقانونية، لا مجرد قرار بنقل مقر أو تغيير قيادة.

وتعترف الحكومة نفسها بعمق المشكلة في مناطق سيطرتها. فقد تحدث رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي عن أن **انهيار مؤسسات الدولة المركزية تسبب في ضعف الأداء**، كما أقر بوجود اختلالات في تحصيل الإيرادات والعلاقة بين السلطة المركزية والمحافظات.

وهنا تظهر إحدى أخطر نتائج الحرب: السلطة تستطيع أحيانًا ممارسة بعض امتيازات الدولة ـ الجباية أو الأمن أو إصدار القرارات ـ دون أن تكون قادرة أو راغبة في أداء كامل التزامات الدولة تجاه السكان. ومن ثم تتراجع فكرة المؤسسة العامة لصالح **مؤسسة تخدم مجال السيطرة أولًا ثم المواطن بدرجات متفاوتة**.

4 - الجيوش والتشكيلات العسكرية والأمنية

يشكل تعدد القوات العسكرية والأمنية التعبير الأكثر وضوحًا عن تجزؤ السيادة. فالدولة لا تُعرّف فقط بحدودها، بل كذلك بقدرتها على تنظيم الاستخدام المشروع للقوة وإخضاعه للقانون وسلسلة قيادة واضحة.

في مناطق سيطرة الحوثيين، استفادت الجماعة منذ السنوات الأولى للحرب من الأسلحة والمعسكرات التي استولت عليها، ثم طورت قدراتها العسكرية بصورة كبيرة، وأعادت بناء مؤسسات عسكرية وأمنية داخل منظومة القيادة التابعة لها. ولم يعد الحوثيون، بعد سنوات من الحرب، مجرد جماعة مسلحة تنازع الدولة، بل أصبحوا سلطة أمر واقع تمتلك جيشًا وأجهزة أمنية وقدرات صاروخية وطائرات مسيرة وأسلحة بحرية، مع استمرار البنية السياسية والعقائدية للجماعة فوق المؤسسة العامة.

وفي الجانب الآخر، لم تستطع الحكومة إعادة بناء احتكار مماثل للقوة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحوثيين. ، وظلت قوات حكومية وقوات المجلس الانتقالي وتشكيلات أخرى تعمل ضمن سلاسل قيادة وتمويل متفاوتة ، حتي بداية عام ٢٠٢٦ حيينما أعلنت الحكومة اليمنية انهاء الوجود الاماراتي باليمن ، وحل المجلس الانتقالي بعدها ، شكلت لجنة موحدة لدمج الجيس تحت قيادة واحدة ، وقد وثق **فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن** هذا التعدد، بما في ذلك تشكيلات تلقت دعمًا خارجيًا وعملت خارج القيادة العسكرية الرسمية في مراحل مختلفة.

سابقا لم تكن المشكلة في كثرة الوحدات، وإنما في تعدد **مصادر الأمر والولاء** .فحين لا يستطيع مركز سياسي واحد ضبط قرار استخدام القوة، يصبح الاحتكاك السياسي قابلًا للتحول سريعًا إلى مواجهة مسلحة، ويصبح إصلاح القطاع الأمني في أي تسوية مستقبلية أكثر تعقيدًا.

ولهذا لن يكون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسألة تقنية لاحقة للسلام؛ بل هو سؤال يتعلق بإعادة تأسيس الدولة نفسها: من يحق له حمل السلاح باسمها؟ ومن يصدر الأمر؟ وأمام أي سلطة قضائية يخضع حامل السلاح عندما يرتكب انتهاكًا؟

5 - انقسام القضاء والبنك والعملة والإيرادات

إذا كان الجيش يكشف انقسام القوة، فإن البنك والقضاء يكشفان انقسام الحياة المدنية نفسها. فقد صدر في 2016 قرار نقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، ويشير **البنك المركزي اليمني في عدن** إلى أن القرار رقم 119 لعام 2016 نقل مقر البنك وعملياته إلى العاصمة المؤقتة .

لكن النقل لم يوحد الوظيفة النقدية؛ بل أصبحت صنعاء وعدن تديران سياسات نقدية ومصرفية مختلفة. وفي 2020 أصدر البنك المركزي في عدن بيانًا أكد فيه أن الأوراق النقدية الصادرة قانونيًا ملزمة في جميع أنحاء الجمهورية، في مواجهة قرارات صادرة من سلطات صنعاء، وهو بحد ذاته مؤشر على أن العملة الوطنية أصبحت موضوع نزاع بين سلطتين .

ويصف **البنك الدولي** الحرب الاقتصادية في اليمن بأنها امتداد للصراع المسلح إلى الاقتصاد الكلي وحياة الأسر، ويضع أزمة العملة والانقسام النقدي بين أبرز الصدمات التي يعاني منها اليمنيون.

وهكذا أصبح القرار السياسي بشأن العملة قادرًا على تحديد قيمة راتب المواطن ومدخراته وقدرته الشرائية وفق المنطقة التي يعيش فيها. فالانقسام لم يعد شيئًا يراه اليمني على الخريطة؛ أصبح شيئًا **يحمله في جيبه**.

ويمتد الأمر إلى الإيرادات، فحتى داخل مناطق الحكومة لا تنتقل جميع الموارد بالضرورة عبر منظومة مالية مركزية واحدة؛ وقد أقر البنك المركزي في عدن، في بيان يتعلق بمحافظة مأرب، باستمرار ترتيبات مالية وإيرادية استثنائية منذ انفصال فرع مأرب عن صنعاء عام 2015.

أما القضاء، فقد تأثر بانقسام مؤسسات الدولة وضعف استقلالها والضغوط الأمنية والسياسية عليها. ويشير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلى أن ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات سيادة القانون أدى إلى تراجع الوصول إلى العدالة وتقويض الثقة بالمؤسسات.

وفي مناطق الحوثيين تأخذ المشكلة بعدًا إضافيًا بسبب استخدام القضاء في قضايا ذات طبيعة سياسية وأمنية، وفق توثيق سام المتكرر للمحاكمات التي تفتقر إلى ضمانات الدفاع والاحتجاز السابق للمحاكمة والإخفاء. ولا يعني ذلك غياب الانتهاكات القضائية في مناطق أخرى، لكنه يكشف كيف يمكن للمؤسسة التي يفترض أن تحمي الفرد من السلطة أن تتحول، عندما تفقد استقلالها، إلى جزء من أدواتها.

6 - أثر التجزؤ على المواطنة والحقوق والحركة

الاختبار الحقيقي للدولة المجزأة ليس عدد الحكومات أو البنوك أو الجيوش، وإنما ما يحدث للمواطن عندما ينتقل من منطقة إلى أخرى.

يفترض مفهوم المواطنة أن يتمتع اليمني بحقوق متساوية بصرف النظر عن مكان إقامته. لكن الحرب جعلت الجغرافيا مؤثرة في حرية الحركة، والحماية من الاعتقال، والوصول إلى القضاء، والعمل، والخدمة العامة، والتحويل المالي، ودرجة حرية التعبير.

وتقدم الطرق مثالًا واضحًا. فقد وثقت سام في **"حواجز الخوف"** كيف استخدمت نقاط تفتيش تابعة للحوثيين في تقييد الحركة واحتجاز المسافرين ومراقبة تنقلاتهم، وكيف أصبح السفر بين المناطق في بعض الحالات مرتبطًا بالهوية والموقف السياسي والمكان الذي يأتي منه الشخص أو يتجه إليه .

كما أن الإخفاء والاعتقال يكشفان عن تفاوت مستوى الحماية. وقد وثقت سام على مدار سنوات النزاع مسؤولية أطراف متعددة عن هذه الممارسات، لكن سجل الحوثيين ظل واسعًا وممتدًا، بما في ذلك استمرار حالات الإخفاء إلى 2026. وفي الوقت نفسه وثقت المنظمة حالات في عدن ومناطق أخرى مرتبطة بتشكيلات غير حوثية، وهو ما يؤكد أن تجزؤ السلطة سمح بتعدد بيئات الاحتجاز وضعف الرقابة عليها.

وهكذا أصبح المواطن اليمني يحمل جنسية واحدة، لكنه لا يعيش بالضرورة **تجربة حقوقية واحدة** .فالحق المكتوب في القانون قد تتغير إمكانية ممارسته بمجرد عبور خط نفوذ أو نقطة تفتيش.

والخطر طويل المدى هنا لا يقتصر على الانتهاك ذاته، بل يمتد إلى علاقة المواطن بالدولة. فعندما يتعلم الناس لسنوات أن السلطة التي تحكم تفاصيل حياتهم ليست مؤسسة وطنية عامة وإنما الجهة المسيطرة على منطقتهم، تصبح استعادة الثقة بدولة واحدة أصعب بكثير من إعادة فتح طريق أو دمج مكتبين إداريين.

7 - من جغرافيا داخلية مضطربة إلى مصدر قلق إقليمي ودولي

كان موقع اليمن عند باب المندب والبحر الأحمر مصدر أهمية استراتيجية قبل الحرب، لكن النزاع غيّر وظيفة هذا الموقع. فبدل أن يمثل فرصة للدولة في التجارة والموانئ والتنمية، أصبح جزء منه منصة تستطيع منها جماعة مسلحة التأثير في أمن الجيران والملاحة الدولية.

بدأ البعد العابر للحدود مبكرًا مع الهجمات الحوثية على السعودية، وفي مارس/آذار 2018 اعتبرت **منظمة العفو الدولية** إطلاق الحوثيين صواريخ باليستية باتجاه الرياض ومدن ومطارات سعودية هجومًا عشوائيًا يمكن أن يشكل جريمة حرب، مؤكدة أن اعتراض الصواريخ لا يعفي الجماعة من مسؤوليتها القانونية عن إطلاقها بهذه الطريقة.

ثم امتدت الهجمات إلى الإمارات؛ ففي يناير/كانون الثاني 2022 أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجمات استهدفت أبوظبي ومواقع ومنشآت أخرى، وسقط خلالها مدنيون. وفي المقابل رد التحالف بغارات داخل اليمن خلّفت بدورها ضحايا مدنيين. وهذا التبادل يكشف إحدى أخطر نتائج عسكرة الجغرافيا: قرار طرف مسلح داخل اليمن يمكن أن يستدعي ردا عسكريا خارجيا يتحمل المدنيون اليمنيون جانبًا من كلفته.

ومن أواخر 2023 اتسعت الدائرة بصورة أكبر مع هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد خلص **فريق الخبراء المعني باليمن في تقريره لعام 2024** إلى أن النزاع اليمني تطور من صراع محلي إلى مواجهة إقليمية ذات أبعاد دولية أوسع، وتناول تطور القدرات العسكرية الحوثية وصلاتها بالدعم الخارجي.

وفي أغسطس/آب 2026 أكد المبعوث الأممي أن الهجمات الأخيرة التي شنها أنصار الله في مأرب وحضرموت والمخا، بالتزامن مع تجدد هجماتهم على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، تهدد بتعميق تورط اليمن في المواجهة الإقليمية الأوسع) .

وأظهرت تطورات 2026 استمرار الخطر على الجيران كذلك؛ فقد وثقت **هيومن رايتس ووتش** في يوليو/تموز هجومًا حوثيًا واسعًا بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مطار أبها السعودي عقب ضربات نفذتها قوات يمنية بالتعاون مع السعودية على مطار صنعاء.

لكن توصيف هذا التحول يحتاج إلى دقة: اليمن كدولة ليس «تهديدًا للعالم». الأدق أن **تجزؤ السيادة سمح باستخدام الجغرافيا اليمنية في عمليات أصبحت آثارها عابرة للحدود** . فالجماعة الحوثية تمتلك القرار والسلاح اللازمين لشن هجمات خارج البلاد، بينما لا تملك الدولة اليمنية سلطة فعلية تمنع استخدام أراضيها ومياهها بهذه الطريقة.

وفي المقابل، استدعت الهجمات البحرية عمليات عسكرية أمريكية وبريطانية وإسرائيلية داخل اليمن، أصابت بعضُها بنية تحتية وأعيانًا مدنية وأوقعت ضحايا. وقد وثقت سام، في تحقيقها بشأن **استهداف ميناء رأس عيسى في أبريل/نيسان 2025**، مقتل 74 شخصًا وإصابة 171 آخرين في غارات أمريكية وتدميرًا واسعًا للبنية التحتية للمنشأة، واعتبرت الواقعة بحاجة إلى مساءلة قانونية مستقلة .

وهنا تظهر المفارقة التي أنتجتها الحرب :**كلما ضعفت الدولة اليمنية داخل حدودها، ازدادت قدرة قوة مسلحة من داخل هذه الحدود على التأثير خارجها** .لكن هذه القدرة لم تتحول إلى سيادة وطنية أو مكسب للدولة؛ بل أدت إلى مزيد من التدخل الخارجي، وربط مستقبل اليمن بأزمات إقليمية، وتعريض موانئه ومطاراته وسكانه لردود عسكرية لا يملك معظم اليمنيين قرارها.

بعد اثني عشر عامًا، لم تعد الجغرافيا اليمنية إذن خريطة واحدة للسيطرة العسكرية، بل أصبحت خريطة للسلطات والجيوش والعملات والقوانين والحقوق ودرجات الحماية. وتتحمل جماعة الحوثي مسؤولية مركزية عن بداية هذا التحول من خلال الاستيلاء بالقوة على مركز الدولة والتوسع العسكري، ثم عن نقله إلى خارج الحدود عبر الهجمات على السعودية والإمارات والملاحة البحرية. وفي الوقت نفسه ساهم ضعف الحكومة، وتعدد القوات والتشكيلات في مناطقها، وصعود المجلس الانتقالي، والدعم الخارجي المتعدد، في تعميق التجزؤ وإضعاف إمكانية استعادة سلطة عامة موحدة.

وتكمن خطورة هذا الواقع في أن الحدود غير الرسمية التي أنتجتها الحرب بدأت تصبح أكثر رسوخًا من خطوط الجبهات نفسها: حدود العملة، والقضاء، والسلطة الأمنية، والجباية، والولاء، وحرية الحركة. ولذلك فإن إعادة توحيد اليمن لا تبدأ بإعادة رسم الخريطة؛ فالخريطة لم تتغير أصلًا. التحدي هو **إعادة توحيد ما يجري داخلها**: سلطة القانون، وقرار السلاح، والمؤسسات، والعملة، والحقوق، وقدرة المواطن على التحرك من مدينة إلى أخرى باعتباره مواطنًا في دولة واحدة لا عابرًا بين سلطات مختلفة.

بهذه الصيغة أصبحت **المراجع والروابط جزءًا عضويًا من النص نفسه**، وألغيت قائمة المصادر المنفصلة، كما لم أعتمد على مركز صنعاء أو «مواطنة» في الاستدلال. والنمط نفسه سألتزم به في بقية الفصول: **سام والمصادر اليمنية أولًا، ثم المصادر الأممية والعربية، ثم المصدر الدولي الضروري فقط عند وجود واقعة أو حكم قانوني يضيف قيمة.**

الفصل الرابع

الإنسان وكلفة الحرب الممتدة



بعد اثني عشر عامًا، لا تقاس كلفة الحرب في اليمن بعدد من قتلوا في الجبهات أو تحت القصف وحده. فقد ترك النزاع دائرة أوسع من الأضرار امتدت من الجسد إلى الأسرة، ومن المنزل إلى مصدر الدخل، ومن المدرسة إلى الصحة النفسية، وأنتج آثارًا لا تنتهي بالضرورة بانخفاض العمليات العسكرية. وبينما تراجعت حدة المواجهات الواسعة منذ هدنة 2022، استمر اليمنيون في تحمل آثار ما تراكم قبلها، كما أضافت موجات التصعيد اللاحقة، بما فيها الهجمات الحوثية والضربات الأمريكية والإسرائيلية ثم التصعيد الإقليمي في 2026، أخطارًا جديدة على المدنيين والبنية الأساسية.

تكشف هذه الكلفة عن فارق مهم بين **ضحايا الحرب المباشرين وضحايا آثارها الممتدة** .فهناك من قتل أو أصيب بسلاح، وهناك من فقد منزله أو عمله أو تعليمه أو قدرته على الحصول على الغذاء والعلاج، ومن حمل إعاقة دائمة أو صدمة نفسية، ومن نشأ طفلًا داخل بيئة لم يعرف فيها دولة مستقرة أو مدرسة منتظمة أو اقتصادًا يوفر الحد الأدنى من الأمان. ولهذا يتعامل التقرير مع الضرر الذي أصاب الإنسان اليمني بوصفه سلسلة مترابطة لا مجموعة من القطاعات المنفصلة.

1 - القتلى والجرحى والإعاقة

لا توجد حصيلة وطنية واحدة يمكنها أن تعكس بصورة كاملة عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا منذ 2014؛ إذ تختلف الفترات التي تغطيها قواعد البيانات، ومعايير التحقق، وإمكانية الوصول إلى مناطق النزاع، كما بقي عدد من الوقائع خارج الرصد. ولذلك ينبغي التعامل مع الأرقام الموثقة باعتبارها حدًا أدنى لما أمكن الوصول إليه، لا رقمًا نهائيًا لكلفة الحرب البشرية.

تكشف بيانات منظمة سام عن حجم العنف في السنوات الأكثر شدة. ففي تقريرها عن عام 2017 وحده، وثقت المنظمة مقتل 2,044 مدنيًا وإصابة وتشوه 3,068 آخرين، بينهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال. وأظهرت تلك البيانات كذلك اختلاف الجهات المسؤولة عن أنماط القتل: فقد شكلت الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات مصدرًا رئيسيًا للضحايا المدنيين خلال بعض سنوات الحرب، بينما كان القصف المدفعي والصاروخي والقنص والألغام التي استخدمتها قوات الحوثيين من أبرز أسباب الضحايا، خاصة في مناطق مثل تعز والحديدة ومأرب.

ولا تنتهي الإصابة بانتهاء الهجوم. فقد خلّفت الحرب آلاف الأشخاص الذين يعيشون مع فقدان الأطراف، وإصابات العمود الفقري والعينين والدماغ، وغيرها من الإعاقات طويلة الأمد، في بلد تضررت فيه أصلًا خدمات التأهيل والرعاية الصحية. وتظهر هذه الفجوة بصورة خاصة لدى ضحايا الألغام والذخائر المتفجرة والقنص، حيث يتحول الناجي من رقم في إحصائية الإصابات إلى شخص يحتاج سنوات من العلاج وإعادة التأهيل وأجهزة مساعدة ودعم اقتصادي واجتماعي لا تستطيع معظم الأسر توفيره.

ويكشف ذلك أحد أوجه الدمار الأقل ظهورًا :**الموت ينهي حياة الفرد، أما الإصابة الخطرة فقد تعيد تشكيل حياة أسرة كاملة**؛ إذ قد يفقد المصاب قدرته على العمل، ويتحول أحد أفراد الأسرة إلى مقدم رعاية، وتنفق الأسرة مواردها المحدودة على العلاج، بما يجعل الإصابة بداية لمسار من الفقر والاعتماد بدل أن تكون نهاية لحادثة عسكرية.

2 - القصف والقنص والألغام ومخلفات الحرب

تعرض المدنيون خلال سنوات النزاع لأنماط متعددة من الهجمات. وفي المراحل التي شهدت عمليات جوية واسعة، وثقت منظمات يمنية ودولية هجمات للتحالف بقيادة السعودية والإمارات أوقعت ضحايا في الأحياء السكنية والأسواق والمنازل والمنشآت المدنية. وفي المقابل، استخدمت قوات الحوثيين القذائف والصواريخ والقنص والألغام في مناطق تماس وسكان مدنيين، وكان أثر هذه الممارسات شديدًا في تعز ومأرب والحديدة والضالع ومناطق أخرى. ولم تتوقف الأخطار مع انخفاض القتال؛ ففي 2025 أدت ضربات أمريكية وإسرائيلية في مناطق خاضعة للحوثيين إلى سقوط أعداد جديدة من المدنيين وإلحاق أضرار ببنية أساسية مدنية، وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الضربة الأمريكية على مركز احتجاز المهاجرين في صعدة في أبريل/نيسان 2025 تستوجب التحقيق باعتبارها هجومًا عشوائيًا قد يشكل جريمة حرب) .

ويشكل القنص مثالًا واضحًا على تحول مساحة مدنية عادية إلى مجال خطر دائم. ففي تقرير **"رعب القناص"**، وثقت سام 714 مدنيًا قتلوا في هجمات القنص التي شملها التقرير؛ ونسبت الغالبية الساحقة منها إلى قوات الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح أثناء تحالفهما، ثم إلى قوات الحوثيين منفردة بعد نهاية ذلك التحالف. كما وثقت إصابة 512 مدنيًا، بينهم 157 طفلًا و85 امرأة، وترك عدد كبير من تلك الإصابات إعاقات دائمة. وكانت تعز، وبصورة خاصة القرى والمناطق المحاذية لخطوط سيطرة الحوثيين، المساحة الأكثر حضورًا في هذا النمط .

أما الألغام فتمثل أحد أكثر أشكال العنف قدرة على الاستمرار بعد توقف المعركة. وقد وثقت سام بصورة متكررة استخدام الحوثيين للألغام في مناطق سكنية وطرق ومزارع ومناطق انسحبوا منها، كما سجلت منظمة مواطنة وقائع متعددة نسبت فيها زراعة الألغام إلى الحوثيين، ولا يعني ذلك أن كل خطر متفجر في اليمن يمكن نسبته إلى جهة واحدة، فهناك ذخائر غير منفجرة ومخلفات نتجت عن مختلف العمليات العسكرية، لكن الأدلة المتراكمة تجعل **الاستخدام الواسع للألغام الأرضية من أبرز الأنماط المنسوبة إلى قوات الحوثيين خلال الحرب**.

وتظهر خطورة هذا الإرث بعد انخفاض المعارك. فالألغام والذخائر غير المنفجرة لا تعرف الهدنة؛ تظل في الأراضي الزراعية والطرق وحول المنازل ومناطق الرعي، وتؤخر العودة وإعادة الإعمار. وتشير اليونيسف إلى أن التلوث بالألغام والذخائر المتفجرة طال 20 محافظة من أصل 22، وأن الأطفال يشكلون نسبة كبيرة من ضحايا هذه المواد، وفي يونيو/حزيران 2026 وحده، أدى انفجار مواد متفجرة أثناء جمع أطفال للخردة في الضالع إلى مقتل خمسة وإصابة سبعة آخرين على الأقل.

وهكذا تركت الحرب وراءها **جغرافيا مؤجلة للقتل**: أرض قد تبدو آمنة لأنها لم تعد جبهة، لكنها تظل غير قابلة للزراعة أو السكن أو اللعب إلى أن يتم مسحها وتأمينها.

3 - النزوح والتهجير وفقدان السكن والممتلكات

لم يكن النزوح في اليمن انتقالا واحدا من مكان خطر إلى مكان آمن ، فقد عاش كثير من اليمنيين نزوحا متكررا كلما تغيرت الجبهة أو اقترب القتال أو تدهورت ظروف المعيشة ، وكان اخرة نزوح الهجوم علي مدنية المخا وباب المندب من قبل مليشيا الحوثي والسيطرة عليها ، وتقدر الأمم المتحدة عدد النازحين داخليًا بنحو 4.5 مليون شخص، ونزح ما يزيد على 30 في المائة من الأسر النازحة أكثر من مرة. وتمثل النساء والأطفال معظم النازحين، بما يجعل النزوح عاملًا مضاعفًا لمخاطر الحماية والتعليم والعمل والصحة.

ولم يكن كل النزوح نتيجة القتال المباشر وحده. فقد وثقت سام حالات تهجير ارتبطت بالقصف والحصار والعمليات العسكرية، وأخرى اقترنت بالسيطرة على المناطق أو بملاحقة خصوم سياسيين واقتحام المنازل أو تفجيرها والاستيلاء عليها. وفي تقريرها عن عام 2016، وثقت سام 9,899 واقعة تهجير قسري، إلى جانب مئات الاعتداءات على المنازل والممتلكات والمنشآت العامة. كما وثقت في عام 2017 تفجير الحوثيين منازل بالمتفجرات واقتحام ونهب منازل أخرى في مناطق سيطرتهم ومناطق القتال.

وفي المقابل، وثقت سام في تعز استيلاء فصائل وشخصيات مرتبطة بقوات حكومية على منازل وأراضٍ وممتلكات لنازحين ومدنيين، كما وثقت أثناء أحداث عدن انتهاكات وعمليات ترحيل استهدفت مدنيين ينتمون إلى المحافظات الشمالية على أيدي قوات مرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي. وهذه الوقائع تؤكد أن حماية المسكن والملكية تعرضت للانتهاك على أيدي أطراف متعددة، وإن اختلفت الأنماط والسياقات والاتساع.

وتتجاوز خسارة المنزل فقدان مبنى. فالمنزل يحمل الملكية والذاكرة والعلاقة بالمكان وشبكة الجيران ومصدرًا للأمان الاقتصادي. وعندما تستمر حالة النزوح لسنوات، يصبح السؤال أكثر تعقيدًا من توفير مأوى مؤقت: هل ما زالت الملكية قائمة؟ هل يستطيع صاحبها العودة؟ هل توجد وثائق تثبتها؟ ومن يحتلها أو يستخدمها؟ وهل توجد مؤسسة قضائية قادرة على ردها؟

ولهذا فإن ملف النزوح والممتلكات سيكون أحد الملفات الأساسية لأي عدالة انتقالية مستقبلية. فالعودة لا تتحقق بمجرد فتح الطريق؛ إنها تتطلب **الأمان، ورد الحقوق، وتسوية النزاعات العقارية، والتعويض، وضمان عدم الانتقام**.

4 - الفقر والجوع وانهيار سبل العيش

إذا كانت سنوات القتال الأولى قد جعلت القصف الصورة الأكثر وضوحًا للحرب، فإن الانهيار الاقتصادي أصبح في السنوات اللاحقة أحد أكبر مصادر الضرر الإنساني. وتشير الأمم المتحدة في تقريرها السنوي لعام 2025 إلى أن الاقتصاد اليمني انكمش بأكثر من النصف منذ بداية النزاع، وأن أكثر من 21 مليون شخص كان متوقعًا أن يحتاجوا إلى المساعدة خلال 2026، بينما يعاني نحو 18.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ولا يمكن تفسير هذا الوضع بوصفه نتيجة مجردة لـ«الحرب». فقد ساهمت عوامل يمكن نسبتها إلى قرارات أطراف محددة: انقسام المؤسسات الاقتصادية، توقف صادرات النفط، القيود على التجارة وحركة السلع، الجبايات، تعطيل الرواتب، الهجمات على البنية التحتية، الصراع على البنوك والموانئ، وتدخل الأطراف في العمل الإنساني. كما ساهمت هجمات الحوثيين على الملاحة والتصعيد الإقليمي الذي تلاها في إعادة إدخال اليمن في دورة من الضربات التي أصابت الموانئ والمطارات ومحطات الطاقة، بينما أدت النزاعات داخل المعسكر الحكومي وضعف الإدارة والفساد وانهيار العملة في مناطق الحكومة إلى زيادة تدهور القوة الشرائية والخدمات.

وبذلك انتقلت الحرب بالنسبة لملايين اليمنيين من خطر الموت المباشر إلى **الخوف اليومي من عدم القدرة على شراء الطعام أو العلاج أو دفع إيجار المنزل**. وأصبحت الأسر تستنزف مدخراتها، وتبيع ممتلكاتها، وتخفض عدد الوجبات، وتسحب الأطفال من المدارس أو تدفعهم إلى العمل، وتلجأ إلى الدين والتحويلات والمساعدات للبقاء.

وتكشف أزمة سوء التغذية عمق هذا التحول. فبحسب اليونيسف، يعاني نحو 2.2 مليون طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد، فيما يترك سوء التغذية المزمن آثارًا على النمو الجسدي والإدراكي لا تنتهي بالتعافي من الجوع المباشر. وفي يونيو/حزيران 2026، حذرت وكالات الأمم المتحدة من أن قرابة نصف السكان في مناطق الحكومة يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ما يوضح أن انخفاض القتال لم ينتج تحسنًا مماثلًا في الأمن المعيشي .

والنتيجة أن الفقر لم يعد أثرًا جانبيًا للنزاع، بل أصبح أحد الآليات التي تعيد إنتاج أضراره: الفقر يزيد التسرب من التعليم، والتسرب يزيد عمالة الأطفال والتجنيد والزواج المبكر، وتراجع التعليم يقلل فرص العمل المستقبلية، فتنتقل خسارة الحرب من جيل إلى الجيل التالي.

5 - النساء: تحولات الأدوار والمخاطر والقيود

دفعت النساء ثمنًا مباشرًا للقصف والقنص والألغام والنزوح، لكن أثر الحرب عليهن لا يمكن اختزاله في موقع «الضحية». فقد أدى مقتل الرجال أو إصابتهم أو فقدان أعمالهم أو نزوح الأسر إلى تحمل نساء كثيرات مسؤوليات اقتصادية وأسرية كانت موزعة بصورة مختلفة قبل الحرب. وتشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن النساء كن يعِلن نحو 26 في المائة من الأسر النازحة في بعض التقديرات، وهو تحول جعل المرأة في حالات كثيرة المصدر الرئيسي للدخل والرعاية في بيئة تقل فيها فرص العمل والحماية.

وفي الوقت نفسه، توسعت مخاطر العنف والتمييز. ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 6.2 مليون امرأة وفتاة كن معرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في 2025، بينما تعاني مناطق ريفية واسعة نقصًا كبيرًا في خدمات الحماية والدعم. ويؤدي الفقر والنزوح وانهيار المؤسسات والخدمات إلى زيادة قابلية النساء والفتيات للعنف والاستغلال والزواج المبكر والحرمان من الرعاية الصحية.

كما أنتجت الحرب قيودًا سياسية واجتماعية جديدة على حركة النساء. وكانت القيود الأكثر مؤسسية في مناطق الحوثيين، حيث فرضت سلطات الأمر الواقع تدريجيًا اشتراط وجود «محرم» أو موافقة ولي الأمر على سفر النساء، وهي ممارسة ليس لها أساس في القانون اليمني ولم تكن قائمة بهذه الصورة قبل سيطرة الجماعة على صنعاء. وأثرت هذه القيود في العمل والتعليم والرعاية الصحية، كما أعاقت عمل الموظفات في المنظمات الإنسانية ووصول الخدمات إلى النساء والفتيات. ووثقت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش هذا النمط بصورة متكررة..

وفي مناطق الحكومة والمجلس الانتقالي، وثقت منظمات حقوقية بدورها قيودًا ومضايقات للنساء عند نقاط التفتيش وفي السفر والإقامة، إضافة إلى انتهاكات أخرى. غير أن وجود ممارسات لدى أكثر من طرف لا يلغي الفارق في طبيعتها؛ فسياسة المحرم التي طورتها سلطات الحوثيين تحولت إلى **نظام رقابة أوسع وأكثر تنظيمًا على حركة المرأة وعملها**، بينما ظهرت في مناطق أخرى قيود وممارسات ينبغي وقفها ومساءلة مرتكبيها وفق كل حالة.

تكشف تجربة النساء بذلك مفارقة الحرب :**زادت مسؤوليات المرأة في إعالة الأسرة وإدارة الحياة اليومية، في الوقت الذي ضاقت فيه في مناطق متعددة قدرتها على الحركة والمشاركة والحصول على الحماية** .وهذا التحول ستكون له آثار ممتدة على موقع النساء في المجتمع وعلى أي عملية سلام وإعادة بناء مستقبلية.

6 - الأطفال: التجنيد والتعليم والعمل والزواج المبكر.

إذا كانت الحرب قد استمرت اثني عشر عامًا، فإن اليمن أصبح أمام جيل كامل لم يعرف طفولة خارجها. وهذا هو الأثر الأكثر خطورة على المدى البعيد؛ فالطفل لا يتعرض فقط لاحتمال القتل والإصابة، بل يعيش داخل منظومة من الخسائر المتزامنة: الغذاء والتعليم والصحة والاستقرار الأسري والحماية من الاستغلال.

وتشير اليونيسف إلى أن الأمم المتحدة تحققت من مقتل أو إصابة أكثر من عشرة آلاف طفل منذ تصاعد النزاع، مع بقاء العدد الحقيقي مرجحًا لأن يكون أعلى بسبب صعوبات التوثيق. كما لا تزال الألغام والذخائر غير المنفجرة من أكبر مصادر إصابات الأطفال، حتى في المناطق التي توقفت فيها المعارك.

ويشكل التجنيد إحدى أخطر صور تحويل الأطفال من ضحايا للحرب إلى أدوات لاستمرارها. وقد وثقت أطراف دولية ويمنية التجنيد لدى جهات متعددة، بما فيها قوات حكومية وتشكيلات مسلحة، إلا أن حجم ونمط التجنيد المنسوب إلى الحوثيين ظل الأوسع في تقارير متعددة. وفي فبراير/شباط 2026، أعلنت سام ضمن ميثاق العدالة من أجل اليمن أن فرقها رصدت تجنيد 11,310 أطفال في 19 محافظة خلال الفترة التي شملها الرصد حتى فبراير/شباط 2023، بينهم أطفال في أعمار مبكرة للغاية. كما أبلغ فريق خبراء مجلس الأمن في تقريره لعام 2024 عن معلومات واسعة بشأن تجنيد الحوثيين للأطفال واستخدام بعضهم في القتال والاستطلاع وزرع الألغام وأدوار أخرى.

وترتبط قابلية الأطفال للتجنيد مباشرة بانهيار التعليم والفقر، فقد أصبح نحو 3.2 مليون طفل خارج المدرسة بحسب بيانات اليونيسف الحديثة، بينما يعاني ملايين آخرون من تعليم مضطرب، ومدارس متضررة أو مستخدمة لأغراض غير تعليمية، ومعلمين لا يحصل كثير منهم على رواتب منتظمة. وتوضح اليونيسف أن تضرر 2,916 مدرسة أو خروجها عن وظيفتها في مراحل الحرب، إلى جانب انقطاع رواتب أعداد كبيرة من المعلمين، أسهما في إضعاف النظام التعليمي بصورة عميقة .

وفي مناطق سيطرة الحوثيين لا يتعلق الأمر بتوقف التعليم وحده؛ فقد امتد أثر الجماعة إلى **مضمون التعليم والبيئة التي يتلقاه فيها الطفل** من خلال إدخال خطابها الأيديولوجي والتعبوي في المدارس والأنشطة المرتبطة بها، بالتوازي مع عمليات التعبئة والتجنيد التي وثقتها سام ومنظمات يمنية أخرى. وهذا يحول المدرسة من مؤسسة يفترض أن تحمي الطفل من النزاع إلى إحدى المساحات التي يمكن أن يصل إليها خطاب الحرب.

وفي الجهة الأخرى من الخسارة التعليمية، دفعت الحاجة الاقتصادية الأطفال إلى سوق العمل، فالطفل الذي يترك المدرسة قد يصبح عاملًا يعيل أسرته، أو يلجأ إلى أعمال خطرة مثل جمع الخردة، أو يصبح أكثر تعرضًا للتجنيد. أما الفتاة التي تنقطع عن المدرسة فتزداد مخاطر زواجها في سن مبكرة. وترى اليونيسف أن الفقر والنزوح وبعد المدارس ومخاطر الأمن كلها عوامل تدفع الأطفال خارج التعليم، ثم تتحول خسارة التعليم إلى حلقة جديدة من الاستغلال والحماية الضعيفة .

وبذلك لا تكمن خسارة اليمن في ملايين الحصص الدراسية التي فاتت، بل في **رأس مال بشري تشكل في ظروف لم تسمح له باكتساب المعرفة والصحة والمهارات والحماية الضرورية لبناء الدولة بعد الحرب**.

7 - الصحة النفسية والاجتماعية وآثار الحرب طويلة المدى

يبقى الضرر النفسي من أقل أوجه الحرب توثيقًا مقارنة بالقتل والدمار، لكنه أحد أكثرها اتساعًا. فقد عاش اليمنيون سنوات من القصف والنزوح والفقد والاعتقال والفقر والخوف وعدم اليقين، فيما كانت خدمات الصحة النفسية محدودة أصلًا ثم ازدادت ضعفًا مع الحرب.

وتقدر منظمة الصحة العالمية أن نحو سبعة ملايين شخص في اليمن يعانون من الصدمات والإجهاد النفسي المرتبط بالنزاع، بينما لا يحصل سوى جزء محدود منهم على خدمات منتظمة. وتفاقم نقص المختصين والمراكز والتمويل والوصمة الاجتماعية صعوبة الوصول إلى العلاج، بما يجعل أعدادًا كبيرة من السكان تتعامل مع آثار الحرب داخل الأسرة دون دعم متخصص .

ولا تظهر الصدمة النفسية بالطريقة نفسها لدى الجميع. فالطفل الذي عاش القصف أو فقد أحد والديه قد يحمل الخوف إلى المدرسة والعلاقات الاجتماعية؛ والمخفي أو المعتقل السابق قد يواجه آثار التعذيب والعزلة لسنوات؛ وأسرة المخفي تعيش قلقًا مستمرًا بين الأمل والفقد؛ والنازح الذي فقد منزله لا يعاني فقط من نقص المأوى وإنما من انقطاع علاقته بالمكان والاستقرار.

كما لا يمكن فصل الصحة النفسية عن الوضع الاقتصادي. فالديون وفقدان الوظائف وعدم القدرة على توفير الغذاء والعلاج ليست مشكلات مادية فقط، بل مصادر متواصلة للضغط والقلق والصراع داخل الأسرة. ومن هنا تصبح الحرب النفسية **حربًا بلا جبهة زمنية واضحة**؛ قد يستمر أثرها بعد توقف القصف لأن أسبابها أصبحت جزءًا من الحياة اليومية.

8 - الآثار التدميرية على الأسرة والنسيج الاجتماعي ورأس المال البشري.

ربما تكون أخطر حصيلة للحرب هي تلك التي لا يمكن تصويرها بالأقمار الصناعية. يمكن إحصاء منزل مدمر أو طريق مقطوع، لكن يصعب قياس أسرة تفرقت بين عدة بلدان، أو طفل خسر سنوات من التعليم، أو مجتمع تراجعت فيه الثقة، أو امرأة اضطرت إلى إعالة أسرتها وسط قيود متزايدة، أو شخص عاش سنوات مع إعاقة أو صدمة دون علاج.

فالحرب أعادت تشكيل الأسرة اليمنية. قتل أو غاب أو هاجر معيلون، وتولت نساء وأطفال أدوارًا اقتصادية جديدة، ووزعت الهجرة والنزوح أفراد الأسرة بين مناطق ودول مختلفة. كما تسببت الأزمة الاقتصادية في تغيير أنماط الزواج والتعليم والعمل والرعاية، وجعلت القرارات الأساسية للأسرة مرتبطة في كثير من الأحيان بسؤال البقاء اليومي.

وأضعفت الحرب كذلك رأس المال الاجتماعي. فقد أنتجت خطوط السيطرة والانتماءات السياسية والمناطقية، وما رافقها من خطاب تعبئة وكراهية، مستويات جديدة من الشك بين الجماعات والمناطق. وتعرضت روابط محلية للاهتزاز بسبب النزوح والصراع على الأرض والمساعدات والموارد، فيما أصبحت هوية الشخص أو منطقة منشئه في بعض المراحل سببًا للمضايقة أو الترحيل، كما وثقت سام في أحداث عدن .

أما رأس المال البشري فقد تلقى ضربة مزدوجة. فمن جهة فقد اليمن أفرادًا بسبب القتل والإعاقة والهجرة، ومن جهة ثانية فقد ملايين الأطفال والشباب سنوات من التعليم والتغذية والصحة وفرص التدريب والعمل. وتحذر اليونيسف من أن سوء التغذية المزمن والتقزم لا يؤثران في الجسد فقط، بل يضعفان النمو الإدراكي والقدرة على التعلم، بما يجعل الأزمة الغذائية الحالية جزءًا من مستقبل الإنتاجية والتنمية في البلاد.

وهنا يظهر المعنى الأوسع للكلفة الإنسانية. فالحرب لم تقتل فقط من قتلوا خلالها؛ بل **خفضت فرص الحياة لمن بقوا** :طفل أقل تعليمًا، وأسرة أكثر فقرًا، ومصاب أقل قدرة على العمل، وامرأة تتحمل أعباء أكبر، ومجتمع أقل ثقة، ودولة ستحتاج في المستقبل إلى موارد أكبر لإصلاح أضرار لم تعد مادية فقط.

خلاصة الفصل

بعد اثني عشر عامًا، انتقلت كلفة الحرب في اليمن من العنف المباشر إلى **منظومة متراكمة من الحرمان** .قتل القصف والقنص والألغام مدنيين وأصاب آخرين بإعاقات دائمة؛ واقتلع النزوح ملايين الأشخاص من منازلهم؛ وحوّل الانهيار الاقتصادي الغذاء والتعليم والعلاج إلى تحديات يومية؛ وضاعف المخاطر التي تواجه النساء؛ وأنتج جيلًا من الأطفال تعرض للقتل والتجنيد والجوع والعمل والزواج المبكر وفقدان التعليم.

وتظهر المسؤوليات بدرجات وأنماط مختلفة. فقد تسببت الغارات الجوية للتحالف في مراحل الحرب في خسائر مدنية جسيمة، كما أنتجت الضربات الأمريكية والإسرائيلية اللاحقة ضحايا مدنيين جدد. وارتبطت بقوات الحكومة والمجلس الانتقالي وتشكيلات أخرى انتهاكات ينبغي التحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي المقابل، تكشف الوقائع التي وثقتها سام والمنظمات اليمنية والدولية عن مسؤولية بارزة ومتكررة للحوثيين في أنماط محددة شملت القصف على مناطق مدنية، والقنص، والاستخدام الواسع للألغام، وتجنيد الأطفال، والقيود المنهجية على النساء، وهي ممارسات لا يمكن اختزالها في آثار جانبية للحرب، بل يتطلب بعضها مساءلة مباشرة عن قرارات وسياسات وممارسات قابلة للإسناد.

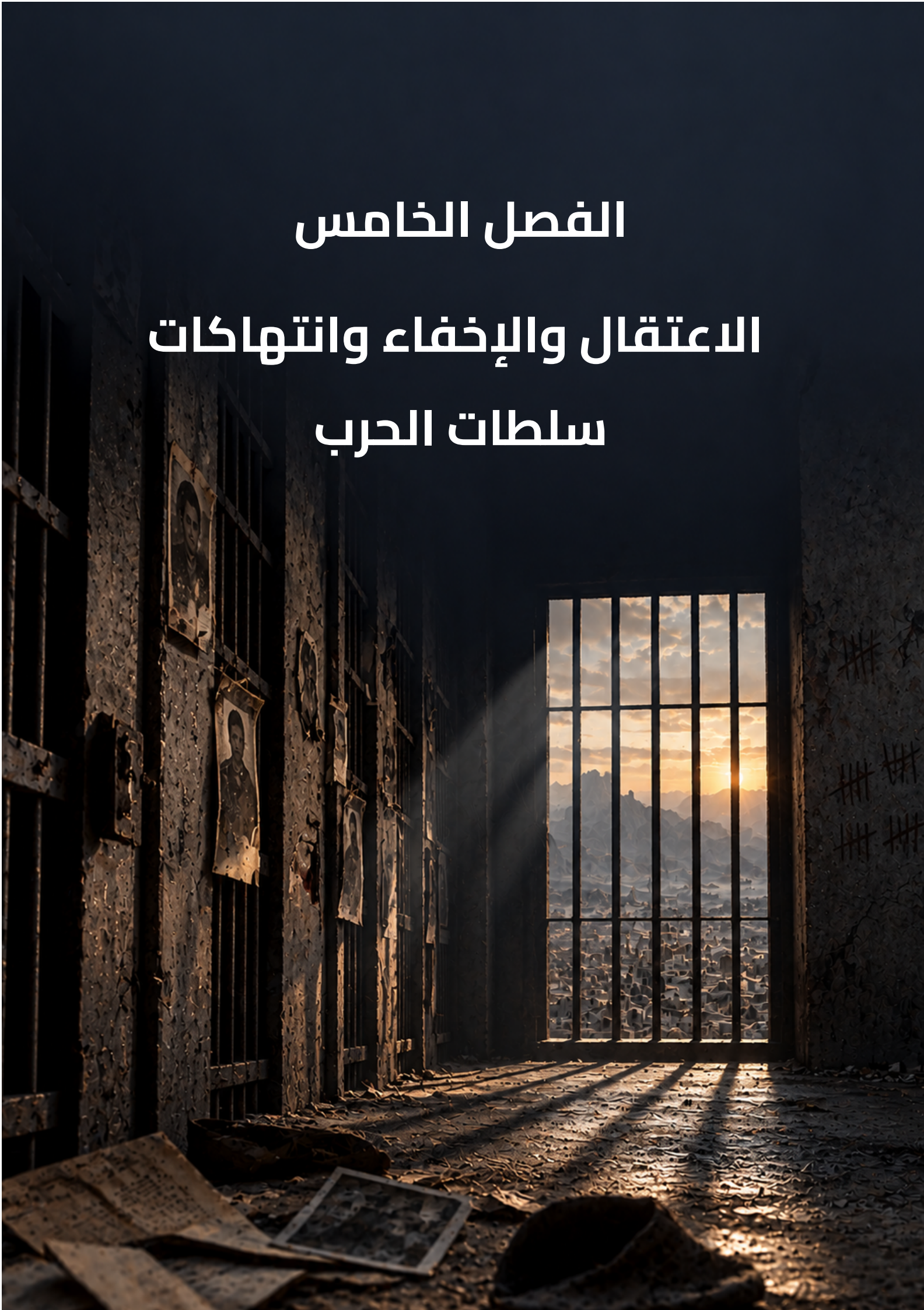
لكن الإرث الأخطر قد يكون ما سيبقى بعد توقف هذه الانتهاكات. فإعادة بناء منزل ممكنة، وإزالة لغم ممكنة، وفتح طريق ممكن؛ أما تعويض اثني عشر عامًا من التعليم المفقود وسوء التغذية والصدمات والإعاقة وتآكل الثقة الاجتماعية فهو مسار أطول بكثير. ولهذا فإن حماية الإنسان في مرحلة السلام لا تبدأ عند وقف إطلاق النار، بل من الاعتراف بأن **إعادة بناء اليمن تعني إعادة بناء قدرات الإنسان والأسرة والمجتمع بقدر ما تعني إعادة بناء مؤسسات الدولة والبنية التحتية**.

حرصت هنا على ألا يصبح الفصل «قائمة مآسٍ»: كل محور يبدأ بالواقعة ثم ينتقل إلى **الأثر والتحول طويل المدى**، وهي القاعدة التي قررناها للتقرير كله.

نعم. هذا الفصل ينبغي أن يكون أكثر قانونية من الفصل السابق، لأن **الحرمان من الحرية هو النقطة التي تنتقل فيها سلطة الحرب من الجبهة إلى جسد الفرد نفسه** .لذلك جعلت القانون مدخلًا مختصرًا، ثم انتقلت إلى الاستخدام الفعلي للاعتقال والإخفاء والسجون والمحاكم، مع بقاء المصادر والروابط مدمجة في موضعها.

الفصل الخامس

الاعتقال والإخفاء وانتهاكات سلطات الحرب



برز ملف الاعتقال والإخفاء القسري بوصفه أحد أخطر ملفات الحرب اليمنية، ليس فقط بسبب عدد الضحايا أو قسوة ما تعرض له بعض المحتجزين، وإنما لأن الحرمان من الحرية تحوّل في مناطق مختلفة من إجراء يفترض أن يخضع للقانون والقضاء إلى أداة للصراع والسيطرة وإسكات الخصوم. ومع تعدد السلطات والأجهزة الأمنية والتشكيلات المسلحة، تعددت جهات القبض وأماكن الاحتجاز، وانفصلت في حالات كثيرة سلطة السجن عن القضاء، فوجد المحتجز نفسه أمام قوة تستطيع القبض عليه والتحقيق معه وإخفاء مكانه، فيما تبقى أسرته ومحاموه عاجزين عن معرفة الجهة التي تحتجزه أو الأساس القانوني لذلك.

وفي مناطق سيطرة الحوثيين، اتخذ هذا النمط منذ السيطرة على صنعاء في 2014 بعدًا أكثر اتساعًا واستمرارية؛ إذ استخدمت الجماعة الاعتقال والإخفاء ضد معارضين سياسيين وصحفيين ونشطاء وأكاديميين وأقليات دينية، ثم امتد في السنوات الأخيرة إلى العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وفي الجنوب، ظهرت منذ السنوات الأولى للحرب شبكة من أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بقوات أمنية وتشكيلات مدعومة من الإمارات، فيما سجلت مناطق خاضعة للحكومة بدورها حالات اعتقال تعسفي وإخفاء وتعذيب، وبذلك أصبح الاحتجاز أحد المواضع التي يظهر فيها بوضوح **انقسام الدولة وانقسام ضمانات القانون معها** .

1 - الاعتقال التعسفي: عندما يصبح تقييد الحرية أداة حكم

لا يحظر القانون كل أشكال القبض والاحتجاز؛ فالدولة تستطيع حرمان شخص من حريته وفق أسباب محددة وإجراءات قانونية وضمانات قضائية. لكن القاعدة الأساسية هي حظر **الحرمان التعسفي من الحرية** .واليمن طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام 1987، الذي يحمي الحق في الحرية والأمان الشخصي، كما انضم إلى اتفاقية مناهضة التعذيب في 1991. ويعتبر القانون الدولي الإنساني العرفي حظر الحرمان التعسفي من الحرية قاعدة تنطبق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

ويتفق القانون اليمني نفسه مع جوهر هذه الحماية؛ فقانون الإجراءات الجزائية يلزم بعرض من يقبض عليه بسبب الاشتباه في ارتكاب جريمة على القضاء خلال أربع وعشرين ساعة، وإبلاغه بأسباب القبض، كما يوجب إخطار من يختاره المقبوض عليه أو أحد أقاربه بواقعة القبض واستمرار الحجز

ومن هذه الزاوية، لا يصبح الاعتقال تعسفيًا فقط لأنه جرى دون أمر قضائي؛ فقد ينشأ التعسف أيضًا من غياب أساس قانوني حقيقي، أو الحرمان من معرفة التهمة، أو عدم العرض على القضاء، أو استمرار الحبس بصورة غير ضرورية أو غير متناسبة، أو استخدام الاحتجاز لمعاقبة شخص بسبب رأيه أو عمله أو انتمائه المفترض. وفي النزاع المسلح، تبقى معاملة كل شخص محروم من حريته معاملة إنسانية التزامًا لا يجوز تجاوزه تحت ذريعة الأمن أو الحرب.

لكن التجربة اليمنية تكشف أن هذه الحدود القانونية تراجعت أمام منطق آخر: **الاحتجاز بوصفه امتلاكًا مؤقتًا للإنسان من قبل السلطة المسيطرة**. فمنذ سيطرة الحوثيين على صنعاء، وثقت منظمة العفو الدولية حملة اعتقالات وإخفاء استهدفت المعارضين السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد الأقليات الدينية، وأشارت إلى أن الاعتقال أصبح جزءًا من حملة لقمع المعارضة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة.

وتظهر بيانات سام اتساع هذا الاستخدام لدى أطراف متعددة مع تفاوت واضح في الحجم. ففي رصدها لعام 2021، سجلت المنظمة أكثر من **650حالة اعتقال نسبت إلى الحوثيين، ونحو 250 إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، و70 إلى جهات حكومية، و20 إلى جهات مجهولة**، وخلصت إلى أن الاختلاف السياسي والفكري والتعبير عبر وسائل التواصل والذرائع الأمنية كانت من أبرز دوافع الاعتقال في الحالات التي وثقتها.

ولا تكمن خطورة هذه الوقائع في مخالفة إجراءات القبض وحدها، بل في أن الاعتقال أصبح في حالات متكررة **المدخل إلى سلسلة من الانتهاكات الأخرى**: الإخفاء، والعزل، والتعذيب، وانتزاع الاعتراف، والحرمان من العلاج، ثم المحاكمة أمام منظومة لا تملك ضمانات الاستقلال الكافية.

2 - .الإخفاء القسري والمفقودون

الإخفاء القسري أكثر خطورة من مجرد احتجاز شخص في مكان مجهول. فهو يقوم، في جوهره، على حرمان الشخص من حريته ثم رفض الاعتراف بذلك أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده، بما يضعه خارج حماية القانون. ولذلك يجمع الإخفاء بين انتهاك الحرية والحق في الحماية القانونية، ويفتح الباب أمام التعذيب والقتل والوفاة في الاحتجاز، في وقت لا تستطيع الأسرة أو المحامي أو القضاء الوصول إلى الضحية.

ووثقت منظمة سام هذا النمط بصورة موسعة في تقريرها "**الغيبة الطويلة**" الصادر عام 2021، الذي اعتمد، إلى جانب مواد أخرى، على 80 إفادة وشهادة لأسر وضحايا، ودرس الإخفاء القسري لدى مختلف أطراف النزاع منذ أواخر 2014. وخلص التقرير إلى أن آثار الجريمة لم تتوقف عند الحرمان من الحرية، بل امتدت في حالات وثقها إلى الإعاقة والاضطرابات النفسية والهجرة القسرية والوفاة تحت التعذيب.

وبرز الحوثيون بصورة خاصة في هذا الملف منذ السنوات الأولى للحرب، فقد وثقت منظمة العفو الدولية مئات الاعتقالات التعسفية وعمليات الإخفاء في مناطق سيطرة الجماعة وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ومن أكثر الحالات دلالة **محمد قحطان**، الذي اعتقله مسلحون حوثيون من منزله في أبريل/نيسان 2015، ولم يُعرف مصيره أو مكان احتجازه منذ ذلك الوقت، وبعد أكثر من عقد، لا تزال قضيته تكشف قدرة الإخفاء القسري على تحويل الحرمان من الحرية إلى غياب مفتوح لا يستطيع القانون ولا الأسرة إنهاءه.

واستمر النمط بعد تراجع القتال الواسع. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وثقت سام اعتقال الدكتورة أشواق الشميري من منزلها في صنعاء دون إبراز مذكرة توقيف أو السماح لها بالتواصل مع أسرتها أو محام، وظل مكانها ومصيرها غير معلن وقت إصدار بيان المنظمة في فبراير/شباط 2026. ويشير استمرار حالات كهذه بعد سنوات من الهدوء النسبي إلى أن الإخفاء لم يعد قابلًا للتفسير بوصفه نتيجة للفوضى العسكرية وحدها، وإنما أصبح في بعض الحالات **وسيلة تمارسها أجهزة السلطة في إدارة الخصومة والفضاء العام** .

وفي الجنوب، ظهرت حالات طويلة الأمد لا تقل خطورة. ومن بينها قضية حاتم العولقي، الذي وثقت سام استمرار اختفائه منذ اعتقاله في عدن عام 2016، بعد حملة أمنية نسبت الأسرة تنفيذها إلى أجهزة أمنية كانت تعمل في المدينة. وبعد قرابة عقد لم تحصل أسرته، وفق توثيق سام، على إجابة رسمية بشأن مصيره.

وهذه الحالات تجعل ملف المفقودين أوسع من صفقات تبادل الأسرى. فالشخص المخفي ليس «أسير حرب» بالضرورة، ولا ينبغي أن يتحول مصيره إلى ورقة تفاوض سياسية؛ فحق الأسرة في معرفة الحقيقة وحق المحتجز في الحماية القانونية قائمان بصرف النظر عن نتائج المفاوضات.

3 - التعذيب وسوء المعاملة والوفاة في الاحتجاز

يوفر الإخفاء والاحتجاز خارج الرقابة البيئة الأكثر ملاءمة للتعذيب؛ فكلما انخفضت قدرة الأسرة والمحامي والنيابة والقضاء على الوصول إلى المحتجز، ارتفعت مخاطر إساءة معاملته. ويحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة حظرًا مطلقًا، ولا تجيز الحرب أو مكافحة الإرهاب أو حالة الطوارئ استثناءً من هذا الحظر.

وقد وثقت سام ومنظمات دولية التعذيب لدى الأطراف المختلفة، بما في ذلك الضرب، والتعليق، والصعق الكهربائي، والحبس الانفرادي، والتهديد، والحرمان من العلاج، والضغط لانتزاع اعترافات. وأكدت سام في مناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب في يونيو/حزيران 2025 أن السجون الرسمية وغير الرسمية في اليمن ما تزال تشهد أنماطًا خطيرة من التعذيب في ظل ضعف الرقابة والمساءلة.

وفي مناطق الحوثيين، وثقت منظمة العفو الدولية حالات لمعتقلين احتجزوا سنوات وتعرضوا للتعذيب قبل الإفراج عنهم ضمن صفقات سياسية، كما وثقت استخدام الاعترافات المنتزعة والاحتجاز الانفرادي والمحاكمات الجائرة. وتكشف هذه الحالات عن ارتباط بين مراحل الانتهاك: **الاعتقال يفتح باب الإخفاء، والإخفاء يوفر بيئة للتعذيب، ثم يمكن استخدام ما نتج عن التعذيب داخل المحكمة**.

واستمرت المخاوف حتى 2026، ولا سيما في ملف موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعتقلين لدى الحوثيين. ففي يونيو/حزيران 2026 قالت سام إن عشرات العاملين في المجالين الأممي والإنساني ما زالوا محتجزين مع حرمانهم من ضمانات قانونية كافية، وأشارت إلى حالات تدهور صحي تحتاج إلى رعاية متخصصة. وكانت منظمات دولية قد ذكرت أن **73موظفًا أمميًا ظلوا محتجزين لدى الحوثيين حتى فبراير/شباط 2026**، وأن أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي توفي أثناء الاحتجاز في فبراير/شباط 2025.

وفي الجنوب، وثقت منظمة العفو الدولية منذ 2018 أدلة على احتجاز تعسفي وإخفاء وتعذيب داخل مرافق تديرها قوات يمنية مدعومة إماراتيًا أو مرتبطة بالإمارات. كما وثقت حالات وفاة في الاحتجاز ومزاعم تعذيب، وهو ما جعل ملف السجون الجنوبية واحدًا من أبرز أوجه الإفلات من العقاب خلال الحرب.

4 - السجون وأماكن الاحتجاز غير الرسمية

السجن السري ليس مجرد مبنى غير معلن؛ إنه **مساحة تُنزع منها الرقابة القانونية** . فعندما لا يكون مكان الاحتجاز خاضعًا للنيابة والقضاء، ولا توجد سجلات معلنة للمحتجزين، ولا تعرف الأسرة أين يوجد الشخص، يصبح من الممكن الجمع بين الاعتقال والإخفاء والتعذيب دون أن تتمكن المؤسسات القانونية من أداء وظيفتها.

وقد استخدمت أطراف مختلفة في اليمن أماكن احتجاز غير رسمية، لكن الظاهرة اكتسبت في الجنوب بعد 2015 بنية خاصة ارتبطت بتعدد الأجهزة العسكرية والأمنية المدعومة من التحالف، ولا سيما الإمارات. ففي فبراير/شباط 2026 قدمت سام إحاطة إلى عشرات الجهات الدولية بشأن **مرافق احتجاز سرية جرى التحقق منها في جنوب اليمن والساحل الغربي**، وأشارت إلى أن المنظمة بدأت منذ 2017 توثيق هذا النمط في عدن وحضرموت، قبل أن تؤكده لاحقًا تقارير دولية.

وأعادت تطورات 2026 تأكيد أن المشكلة لم تكن تاريخية فقط. فقد وثقت هيومن رايتس ووتش احتجاز قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي أعضاء من اللجنة الوطنية للتحقيق بعد زيارتهم مركز احتجاز غير رسمي في سقطرى في يناير/كانون الثاني 2026، ومنعهم من العودة إليه، وهو ما يوضح أن وجود مراكز احتجاز خارج الرقابة القضائية ظل يمثل مشكلة حتى بعد سنوات من التقارير والمطالبات بإغلاقها .

كما وثقت سام حالات في مناطق خاضعة للحكومة أو لتشكيلات محسوبة عليها لا تخضع فيها أماكن الاحتجاز بصورة فعلية للقضاء. ففي مارس/آذار 2025 وثقت المنظمة احتجاز مدنيين، بينهم أربعة أطفال، لدى اللواء الرابع مشاة جبلي في لحج، وأشارت إلى رفض تنفيذ أوامر قضائية بالإفراج عن محتجزين. وتكمن خطورة مثل هذه الحالات في أنها تكشف أن الاعتراف بالحكومة أو الانتماء الرسمي لقوة عسكرية لا يكفي وحده لضمان قانونية الاحتجاز ما لم تخضع القوة فعليًا للنيابة والقضاء.

وفي مناطق الحوثيين، قد تحمل أماكن الاحتجاز أسماء أجهزة رسمية، لكن المشكلة القانونية لا تختفي إذا ظل المحتجز خارج الوصول الفعلي للقضاء والمحامي والأسرة. فالمعيار ليس اسم المنشأة، بل **هل يمكن معرفة من فيها، وعلى أي أساس احتجزوا، وهل يستطيع القضاء مراقبة احتجازهم؟**

5 - المحاكمات غير العادلة وأحكام الإعدام

لم تنتهِ مشكلة الاحتجاز عند باب المحكمة. ففي عدد من الحالات تحولت المؤسسات القضائية نفسها إلى المرحلة التالية من مسار بدأ بالقبض غير القانوني والإخفاء والتعذيب. وتبرز هذه الإشكالية بصورة خاصة في مناطق الحوثيين، حيث وثقت سام والعفو الدولية استخدام المحكمة الجزائية المتخصصة لمحاكمة معارضين وصحفيين وأكاديميين وأفراد من أقليات دينية في إجراءات افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة.

وفي تقرير "**الإعدام تعزيرًا**" وثقت سام استخدام سلطات الحوثيين للمؤسسة القضائية لإصدار أحكام إعدام ومصادرة أموال بحق أشخاص تعتبرهم خصومًا، في قضايا تضمنت مزاعم تعذيب وحرمان من ضمانات الدفاع، واعتبرت أن سيطرة الجماعة على مؤسسات الدولة بعد 2014 امتدت إلى إعادة تشكيل المؤسسة القضائية واستخدامها في الصراع السياسي.

وفي إحدى القضايا التي وثقتها منظمة العفو الدولية، حكمت محكمة خاضعة لسلطات الحوثيين بالإعدام على أشخاص بعد فترات من الإخفاء القسري وادعاءات بالتعذيب، بما يوضح كيف يمكن للاحتجاز غير القانوني أن يتصل مباشرة بمخاطر فقدان الحياة عندما يُستكمل بمحاكمة تفتقر إلى الضمانات.

ولا تقتصر المحاكمات الجائرة على صنعاء. ففي عدن، وثقت منظمة العفو الدولية قضية الصحفي أحمد ماهر، الذي اعتقلته قوات أمن تابعة للمجلس الانتقالي في 2022 وتحدث عن تعرضه للتعذيب لإجباره على الاعتراف، ثم حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن أربع سنوات في مايو/أيار 2024 قبل أن تقضي محكمة الاستئناف ببراءته لاحقا.

وبذلك لا يكفي نقل المحتجز من السجن إلى المحكمة للقول إن الانتهاك انتهى. فالعدالة تتطلب قضاءً مستقلًا، ومحاميًا، ومعرفة بالتهمة، ووقتًا كافيًا للدفاع، واستبعاد الأدلة المنتزعة بالإكراه، وافتراض البراءة، وإمكانية الطعن أمام جهة مستقلة.

6 - الصحفيون والنشطاء والمدافعون والعاملون في المجال الإنساني

يكشف نوع الأشخاص المستهدفين جانبًا من فلسفة الاعتقال خلال الحرب ، فالكثير من المحتجزين لم يكونوا مقاتلين، وإنما صحفيين ونشطاء ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان وأكاديميين وسياسيين وعاملين في المنظمات. ولذلك لا يمكن تفسير الاعتقال في هذه الحالات بالاحتياجات الأمنية وحدها؛ فقد استُخدم أيضًا لتقليص مساحة التعبير والتنظيم ومراقبة السلطة.

وكان الحوثيون منذ سيطرتهم على صنعاء الطرف الأكثر انتظامًا في استخدام الاحتجاز لقمع أصوات مستقلة في مناطقهم، وفق توثيق متكرر من سام والعفو الدولية وهيومن رايتس ووتش. وفي 2024–2026 اتسع الاستهداف ليشمل العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والسفارات والشركات، إلى حد أن هيومن رايتس ووتش أفادت بأن الحوثيين كانوا يحتجزون **69موظفًا أمميًا بنهاية 2025**، قبل أن تشير مصادر دولية لاحقة إلى ارتفاع العدد.

وتحمل هذه الاعتقالات أثرًا يتجاوز حقوق الضحية المباشرة؛ فاعتقال موظفي الإغاثة يخلق الخوف داخل المؤسسات ويقيد جمع المعلومات والوصول إلى المجتمعات، ويمكن أن يؤدي إلى تقليص العمليات الإنسانية نفسها. ولهذا أكدت سام في مارس/آذار ويونيو/حزيران 2026 أن احتجاز العاملين في المجال الإنساني لا يمثل انتهاكًا لحرياتهم فحسب، بل يهدد قدرة المنظمات على أداء وظائفها تجاه السكان.

وفي مناطق الحكومة والمجلس الانتقالي ظهرت بدورها حالات اعتقال وملاحقة للصحفيين والمدافعين. وتشير منظمة العفو الدولية في تقريرها عن اليمن لعام 2025 إلى استدعاء أو اعتقال صحفيين في حضرموت وتعز بسبب محتوى انتقادي، وإلى احتجاز وملاحقة نشطاء في الجنوب

ومن هنا يتحول الاعتقال من انتهاك فردي إلى مؤشر على **حجم المجال الذي تسمح به السلطة للمجتمع خارج سيطرتها المباشرة**: كلما أصبح انتقاد الحاكم أو توثيق الانتهاك أو العمل المستقل سببًا للاحتجاز، تحول السجن إلى أداة لتنظيم الحياة العامة نفسها.

7 - الانتهاك كأداة للسيطرة وإدارة السكان

ساعد طول الحرب على تغير وظيفة بعض أنماط الانتهاك. ففي بدايتها كان يمكن تفسير كثير من الاعتقالات في سياق المواجهة العسكرية والانهيار الأمني، لكن استمرارها بعد انخفاض الجبهات يكشف انتقالًا من **عنف الحرب إلى عنف الحكم**.

فالاعتقال لا يؤدي فقط إلى إسكات الشخص الموجود في الزنزانة؛ إنه يرسل رسالة إلى محيطه. واعتقال صحفي يمكن أن يدفع عشرات الصحفيين إلى الرقابة الذاتية، وإخفاء ناشط يجعل الآخرين أكثر حذرًا من المشاركة العامة، واعتقال موظف إغاثة يدفع المؤسسة كلها إلى إعادة حساب المخاطر. ولهذا تمتلك الزنزانة أثرًا سياسيًا واجتماعيًا أكبر من عدد الأشخاص الموجودين داخلها.

ويظهر هذا التحول بوضوح في المناطق الخاضعة للحوثيين. فاستمرار اعتقال المعارضين والناشطين والعاملين في المنظمات بعد سنوات من انخفاض العمليات العسكرية، وارتباط ذلك بالمداهمات والمراقبة والمحاكمات والحملات الإعلامية، يشير إلى أن جهاز الاحتجاز أصبح أحد عناصر **منظومة إدارة السكان والسيطرة على المجال العام**، لا مجرد استجابة لمتطلبات جبهة عسكرية.

وفي الجنوب، أدت السجون السرية وتعدد القوات الأمنية إلى نمط مختلف من السيطرة، حيث أصبحت القدرة على القبض والاحتجاز موزعة بين أجهزة وتشكيلات لا تخضع جميعها لسلسلة قضائية وأمنية واحدة. ووصفت سام هذا التعدد في عدن بأنه سمح بوجود "سجون خاصة" خارج سلطة النيابة، تتحول فيها قوة السلاح إلى سلطة عقاب مستقلة عن القانون) .

أما في مناطق الحكومة، فإن الخطر يأخذ شكل عجز الدولة عن فرض القضاء على القوات التابعة لها أو العاملة باسمها. وعندما تصدر النيابة أو المحكمة أمرًا بالإفراج ويبقى المحتجز في السجن، فإن المشكلة لا تكون انتهاك حق شخص واحد فقط؛ بل يصبح ذلك دليلًا على أن **القوة المسلحة أقوى من المؤسسة القضائية التي يفترض أن تراقبها**.

وهذه واحدة من أخطر تحولات الحرب اليمنية: لم يعد السؤال فقط من يملك السجن، وإنما **من يملك القرار النهائي في حرية الإنسان: القانون أم القوة المسيطرة؟**

8 - آثار الاعتقال والإخفاء على الأسر والمجتمعات

ينتهي الاعتقال القانوني، نظريًا، بمعرفة الشخص أين هو، ولماذا احتجز، وبأي تهمة، ومتى ستراجع محكمة استمرار احتجازه. أما الإخفاء القسري فيلغي هذه اليقينات جميعًا ويضع الأسرة في زمن مفتوح. فلا تعرف إن كان ابنها أو زوجها أو والدها حيًا، ولا تستطيع زيارته أو إرسال دوائه أو توكيل محام له، ولا تعرف متى تبدأ الحداد إن كان قد مات.

ولهذا فإن ضحية الإخفاء ليست شخصًا واحدًا. ففي تقرير **"الغيبة الطويلة"** وثقت سام آثارًا نفسية واقتصادية وصحية واجتماعية على أسر المختفين؛ فقدت أسر مصادر دخلها، وأنفقت مدخراتها في البحث والتنقل والوساطات، وعاشت زوجات وأمهات وأطفال سنوات من الانتظار والخوف، فيما حمل بعض المفرج عنهم إعاقات وآثارًا نفسية وجسدية طويلة الأمد.

ويغير غياب المعيل كذلك بنية الأسرة نفسها. فقد تضطر الزوجة إلى العمل أو تحمل المسؤولية الاقتصادية، وقد يترك الأطفال الدراسة، وتبيع الأسرة ممتلكاتها لتغطية تكلفة البحث أو الاحتياجات اليومية. وإذا كان الشخص المخفي يمتلك منزلًا أو أرضًا أو حسابات أو حقوقًا قانونية، فإن غياب إثبات حياته أو وفاته يمكن أن يعطل الميراث والتصرف في الممتلكات ومسائل الأسرة سنوات طويلة.

ويمتد الأثر إلى المجتمع الأوسع. فحين يرى الناس أن شخصًا يمكن أن يختفي دون سجل أو أمر قضائي أو مساءلة، يتغير سلوكهم تجاه السلطة: يقل الاعتراض، وتتسع الرقابة الذاتية، وتصبح العلاقة بالأجهزة الأمنية قائمة على الخوف بدل القانون. وبذلك لا يدمر الإخفاء أسرة الضحية فقط؛ بل **يقوض الثقة في القضاء والدولة ويعيد تعريف حدود ما يستطيع المواطن قوله أو فعله بأمان.**

ومن هنا لا يمكن اختزال ملف المحتجزين والمخفيين في عمليات تبادل بين أطراف الحرب. فمبادلة الأشخاص قد تعيد بعضهم إلى أسرهم، لكنها لا تكشف بالضرورة حقيقة ما حدث، ولا تحقق في التعذيب، ولا تحدد المسؤولين، ولا تضمن عدم تكرار الجريمة. وقد سهلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمليات إفراج ونقل لآلاف المحتجزين المرتبطين بالنزاع، لكنها تؤكد أن دورها في هذه العمليات إنساني ومحايد، وليس بديلًا عن مسؤولية الأطراف عن القانون والمساءلة.

خلاصة الفصل

جعلت الحرب اليمنية من الاعتقال واحدًا من أكثر الانتهاكات قدرة على الانتقال من زمن القتال إلى زمن الحكم، فقد مارست أطراف متعددة الاعتقال التعسفي والإخفاء والتعذيب، وأنشأت أو استخدمت مراكز احتجاز لا تخضع للرقابة القانونية الكافية، لكن الوقائع المتراكمة تظهر فروقًا ينبغي ألا يخفيها التعبير العام عن "انتهاكات الأطراف" : **فالحوثيون بنوا منذ سيطرتهم على صنعاء منظومة أوسع وأكثر استمرارا في استخدام الاعتقال والإخفاء ضد الخصوم والصحفيين والناشطين والأقليات والعاملين في المجال الإنساني، واستمر هذا النمط حتى 2026 رغم انخفاض العمليات العسكرية الواسعة**، وفي الجنوب ارتبطت القوات المدعومة إماراتيا والمجلس الانتقالي على مدى سنوات بشبكة من السجون غير الرسمية وحالات الإخفاء والتعذيب، فيما تتحمل أجهزة وقوات محسوبة على الحكومة مسؤولية حالات أخرى من الاحتجاز خارج القانون وعدم تنفيذ أوامر القضاء.

وتكشف هذه التجربة أن السجن في الحرب لم يكن مكانًا واحدا ولا يؤدي وظيفة واحدة، ففي بعض الحالات استخدم لجمع المعلومات الأمنية، وفي أخرى لمعاقبة الخصم أو انتزاع اعتراف أو الضغط على أسرته، وفي حالات أخرى أصبح ورقة تفاوض أو أداة لإسكات المجتمع المدني. وما يجمع هذه الممارسات هو إبعاد الحرمان من الحرية عن غايته القانونية وإدخاله في منطق السيطرة السياسية والعسكرية.

ولهذا فإن إنهاء ملف الاعتقال لا يتحقق بالإفراج عن مجموعة من المحتجزين فقط. فهو يتطلب الكشف عن **جميع أماكن الاحتجاز**، وإغلاق المرافق السرية وغير القانونية أو إخضاعها الكامل للقضاء، وإنشاء سجل وطني موحد للمحتجزين والمفقودين، وتمكين النيابة والمحامين والأسر من الوصول إليهم، والكشف عن مصير المخفيين، والتحقيق في التعذيب والوفيات داخل السجون، وتنفيذ أوامر القضاء دون تدخل الأجهزة الأمنية.

والأهم أن هذا الملف يجب أن ينتقل من منطق **"الأسرى والتبادل" إلى منطق الحقوق والعدالة**. فالمحتجز التعسفي ليس ورقة تفاوض، والمخفي ليس رقمًا مؤجلًا إلى صفقة قادمة، والأسرة لا ينبغي أن تضطر إلى التفاوض لمعرفة ما إذا كان ابنها حيًا. إن استعادة الدولة بعد الحرب تبدأ، في أحد أكثر معانيها مباشرة، من استعادة القاعدة البسيطة التي دمرتها سنوات النزاع: **لا سلطة فوق القانون في حرمان الإنسان من حريته، ولا مكان احتجاز خارج رقابة القضاء، ولا إنسان يجوز أن يختفي من السجلات ومن حياة أسرته دون حقيقة ومساءلة.**

الفصل السادس

السجون بوصفها جزءا من بنية السلطة

من الاحتجاز خارج القانون إلى المحاكمة السياسية



قبل الحرب، كان يفترض في السجن أن يكون الحلقة الأخيرة في سلسلة قانونية تبدأ بالقبض وفق القانون، ثم التحقيق تحت إشراف النيابة، ثم رقابة القضاء على مشروعية استمرار الحرمان من الحرية. أما الحرب فقد أعادت توزيع هذه السلطة بين أجهزة أمنية وتشكيلات عسكرية وسلطات أمر واقع، فظهر إلى جانب السجون الرسمية عدد من مرافق الاحتجاز غير الرسمية ومقار الأجهزة الأمنية والعسكرية التي احتجز فيها أشخاص خارج الرقابة القضائية الفعلية. وبذلك لم ينقسم الجيش والإدارة والاقتصاد فقط؛ بل **انقسمت منظومة العقاب نفسها**.

ولا تقف خطورة هذا التحول عند مكان الاحتجاز. ففي بعض الحالات انتقل الشخص من القبض بواسطة جهاز أمني إلى الإخفاء والتحقيق بعيدًا عن المحامي، ثم إلى النيابة والمحكمة بعد أشهر أو سنوات، بما يطرح سؤالًا يتجاوز شروط السجن :**هل بقي القضاء مؤسسة تحمي الفرد من تعسف السلطة، أم أصبح في بعض السياقات الحلقة التي تمنح هذا التعسف غطاءً قانونيًا؟**

1 - السجن في القانون: حرمان من الحرية تحت رقابة القضاء

يضع القانون اليمني حدودًا واضحة لسلطة الاحتجاز. فالدستور يحظر القبض أو الحجز إلا وفق القانون، ويحظر التعذيب والإكراه على الاعتراف، ويمنح المحتجز حق الاستعانة بمحام، كما ينص صراحة على عدم جواز حبس أي شخص في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون. ويُلزم قانون الإجراءات الجزائية بعرض المقبوض عليه على القضاء خلال أربع وعشرين ساعة، ولا يجيز استمرار الحبس الاحتياطي أكثر من سبعة أيام دون أمر قضائي.

ويذهب **قانون تنظيم السجون رقم 48 لسنة 1991** أبعد من ذلك؛ فلا يجيز استقبال شخص في السجن دون حكم قضائي نافذ أو أمر حبس مكتوب صادر عن النيابة المختصة، ويلزم إدارة السجن بإبلاغ الأسرة بمكان المحتجز، ويمنح المحبوس احتياطيًا حق مقابلة ذويه ومحاميه وفق الإجراءات القانونية. والأهم أن القانون يجعل **النيابة العامة والقضاء مسؤولين عن الرقابة على صحة تنفيذ الحبس وعن إزالة المخالفات، ويلزم إدارات السجون بتنفيذ قراراتهما**.

كما يجعل قانون السلطة القضائية النيابة العامة جهة التحقيق والإحالة ومتابعة تنفيذ الأحكام، ويمنحها صراحة سلطة التفتيش على مراكز التوقيف والسجون للتأكد من مشروعية الحبس.

وعليه، فإن السجن في التصور القانوني ليس ملكًا للجهاز الأمني الذي قبض على الشخص. **هو مؤسسة مقيدة بالقضاء**. ومن هنا يمكن قياس التحول الذي أحدثته الحرب: كلما ابتعد مكان الاحتجاز عن السجل والنيابة والمحامي والقاضي، اقترب من أن يصبح مساحة تمارس فيها القوة العقاب خارج القانون.

ولا ينبغي استخدام وصف «السجن السري» بطريقة فضفاضة؛ فليس كل مقر احتجاز غير مركزي سريًا بالضرورة. المعيار الأدق هو: هل للمكان أساس قانوني معروف؟ هل توجد سجلات للمحتجزين؟ هل تستطيع النيابة والقضاء دخوله؟ هل تعرف الأسرة مكان الشخص؟ وهل تنفذ أوامر الإفراج؟ عندما تغيب هذه الضمانات، يصبح الاحتجاز خارج منظومة القانون بغض النظر عن الاسم الذي تحمله المنشأة.

2 - انقسام الدولة أنتج انقسامًا في منظومة العقاب

مع انهيار مركز الدولة بعد 2014، لم تعد سلطة القبض والتحقيق والسجن محتكرة من الشرطة والنيابة ومصلحة السجون. ففي مناطق الحوثيين أصبحت أجهزة الأمن والمخابرات ومرافق تابعة لها جزءًا أساسيًا من منظومة الاحتجاز، وفي الجنوب نشأت أجهزة أمنية وتشكيلات مدعومة من الإمارات امتلك بعضها مرافق احتجاز خاصة، بينما ظهرت في مناطق حكومية حالات احتجاز لدى وحدات عسكرية وأمنية خارج الرقابة الفعلية للنيابة.

ولهذا تصف هيومن رايتس ووتش الوضع في تقريرها العالمي لعام 2026 بأنه شبكة من **مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية في مختلف أنحاء اليمن** استخدمتها قوات الحوثيين والحكومة والمجلس الانتقالي والقوات المدعومة من الإمارات، وارتبطت بها حالات اعتقال تعسفي وإخفاء وتعذيب وسوء معاملة.

وهذا التحول يعيدنا إلى مشكلة "السيادات المجزأة" التي أنتجتها الحرب. فالسلطة التي تستطيع القبض على شخص واحتجازه والتحقيق معه دون أن يستطيع قاضٍ مستقل الوصول إليه تمارس إحدى أكثر وظائف السيادة مباشرة: **التحكم في حرية الإنسان**. ولذلك تكشف خريطة السجون بصورة ربما أوضح من الخرائط السياسية مقدار تفكك سلطة الدولة.

ففي الدولة العامة يجب أن يكون معلومًا من يملك حق القبض، وأين يوضع المقبوض عليه، ومن يحقق معه، ومن يراجع استمرار حبسه. أما في دولة الحرب المجزأة فقد يستطيع المواطن أن يعرف الجهة التي اعتقلته دون أن يعرف المؤسسة القانونية التي تستطيع إلزامها بالإفراج عنه.

3 - في مناطق الحوثيين: من السجن إلى منظومة للسيطرة

منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء، وثقت سام والمنظمات الدولية استخدام عدد من السجون ومرافق الأمن والمخابرات والبحث الجنائي وغيرها لاحتجاز معارضين وصحفيين وناشطين وأشخاص اعتقلوا للاشتباه في ولائهم السياسي. ومع مرور السنوات لم يعد هذا الاستخدام قابلًا للتفسير فقط باضطراب الجبهات؛ فقد استمر الاحتجاز التعسفي والإخفاء حتى خلال مرحلة انخفاض القتال، واتسع منذ 2024 ليشمل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع المدني(hrw.org) .

ويقدم **معتقل مدينة الصالح في تعز** نموذجًا لما أنتجته الحرب من تحويل أماكن لم تُنشأ أصلًا كسجون إلى جزء من منظومة الاحتجاز. فقد وثقت سام تحويل مبانٍ في المدينة السكنية إلى أقسام متعددة للمعتقلين، ونقلت شهادات عن التعذيب والعزل والحرمان من العلاج وانتزاع الاعترافات. كما خلص تقرير المنظمة عن المعتقل إلى استخدام محتجزين مدنيين في بعض الحالات للمبادلة بمقاتلين حوثيين محتجزين لدى القوات الحكومية، وإلى نقل معتقلين منه إلى مرافق أخرى في إب وذمار وصنعاء) .

ويكشف هذا النموذج عن تغير وظيفة الاحتجاز. فالسجن لا يعود مكانًا لتنفيذ حكم أو حفظ متهم إلى حين محاكمته فقط، بل يمكن أن يصبح **مصدرًا للمعلومات، ووسيلة للضغط، ومكانًا لانتزاع اعتراف، وورقة للمبادلة، وأداة لإخافة المحيط الاجتماعي للمحتجز**.

وتظهر هذه الوظيفة أيضًا في حملات الاعتقال الأخيرة. ففي 2026، أكدت سام أن موظفين أمميين وإنسانيين احتجزهم الحوثيون دون ضمانات قانونية كافية، وأن وفاة أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في الحجز في فبراير/شباط 2025 كشفت عن مخاطر ظروف الاحتجاز وغياب الرقابة الفعالة .

وتكمن مسؤولية الحوثيين هنا في أكثر من الانتهاك الذي يقع داخل الزنزانة؛ فهي تشمل **بناء منظومة احتجاز تعمل في جانب مهم منها تحت سلطة الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة، مع قدرة محدودة للأسر والمحامين والجهات المستقلة على الرقابة عليها**.

4 - السجون غير الرسمية في الجنوب: سلطة أمنية موازية

في الجنوب أخذ انقسام منظومة الاحتجاز شكلًا مختلفًا. فمع بناء الإمارات قوات الحزام الأمني والنخب المحلية ودعمها عسكريًا وأمنيًا منذ 2015، ظهرت مراكز احتجاز تديرها قوات لا تخضع دائمًا بصورة فعلية لسلسلة القيادة الحكومية التقليدية.

وفي تحقيقها الصادر عام 2018، وثقت منظمة العفو الدولية **51حالة احتجاز** لدى القوات الإماراتية وقوات يمنية مدعومة من الإمارات في عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوة، وشكل الإخفاء القسري معظم الحالات، وظل 19 شخصًا من الحالات التي حققت فيها المنظمة مفقودين وقت صدور التقرير. كما سجلت شهادات عن الصعق الكهربائي والعنف الجنسي والضرب والحبس الانفرادي، وخلصت إلى وجود هيكل أمني موازٍ يعمل في جانب منه خارج سيطرة الحكومة .

والدلالة المهمة أن المشكلة لم تختف مع مرور السنوات. ففي يناير/كانون الثاني 2026 أصدر رئيس مجلس القيادة توجيهات لحصر مواقع الاحتجاز غير القانونية في عدن ولحج والضالع. واعتبرت سام هذه الخطوة **إقرارًا رسميًا متأخرًا بوجود احتجاز خارج الإطار القانوني**، لكنها حذرت من أن الحصر الإداري لا يكفي من دون تحقيق قضائي مستقل وحماية الأدلة والكشف عن مصير المخفيين .

وبعد أيام، ظهرت مشكلة الرقابة نفسها بصورة أكثر وضوحًا في سقطرى؛ إذ احتجزت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في 27 يناير/كانون الثاني 2026 أعضاء من **اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان** بعد زيارتهم مركز احتجاز غير رسمي، وأمرت بعدم عودتهم إليه، ثم احتجزت محتجزين سابقين كانوا قد تحدثوا إلى اللجنة .

وهذه الواقعة تختصر المشكلة :**إذا كانت الجهة التي تدير مكان الاحتجاز تستطيع منع الهيئة المكلفة بالتحقيق من دخوله، فإن السجن يكون عمليًا خارج الرقابة مهما كان اسمه أو موقعه.**

ولا يعفي ذلك الحكومة المعترف بها دوليًا. فمسؤوليتها لا تقتصر على الانتهاكات التي تنفذها قواتها مباشرة؛ بل تشمل كذلك واجب ضمان ألا توجد داخل المناطق الواقعة تحت سلطتها القانونية مراكز احتجاز لا يستطيع القضاء والنيابة مراقبتها.

5 - تعدد أجهزة القبض والتحقيق: من يملك جسد المحتجز؟

يبدأ الانتهاك أحيانًا قبل الوصول إلى السجن. فقد أدت الحرب إلى تعدد الجهات القادرة على القبض: أمن ومخابرات، وشرطة عسكرية، ووحدات عسكرية، وقوات محلية، وأجهزة مرتبطة بسلطات الأمر الواقع. وفي بعض الحالات ينتقل الشخص بين أكثر من جهاز قبل أن تعرف أسرته مكانه أو يظهر ملفه أمام النيابة.

وهذا يخالف فلسفة القانون اليمني التي تجعل مأموري الضبط خاضعين للنيابة في أعمالهم، وتمنح النيابة الرقابة على مراكز التوقيف والسجون، فالهدف من هذه العلاقة ليس تنظيميًا فقط؛ بل منع الجهاز الذي يملك القوة المادية من امتلاك **سلطة القبض والتحقيق والحبس والعقاب مجتمعة**.

لكن الحرب أضعفت هذا الفصل. ففي الجنوب وثقت منظمة العفو الدولية أن بعض القوات المدعومة إماراتيًا تجاهلت أو أخرت تنفيذ أوامر إفراج أصدرتها النيابة اليمنية، وفي مناطق الحوثيين بقي محتجزون فترات طويلة لدى أجهزة الأمن قبل ظهورهم أمام جهات الادعاء أو المحكمة، بينما لم يتمكن عدد من الموظفين الأمميين المحتجزين حديثًا من الوصول إلى محامين حتى بعد إحالة قضايا بعضهم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة.

وهنا يحدث الانقلاب في العلاقة المفترضة: بدل أن تراقب النيابة الجهاز الأمني، يصبح القضاء في بعض الحالات **لاحقًا على قرار الجهاز الأمني**؛ يصل إليه المحتجز بعد أن يكون قد أمضى أشهرًا أو سنوات بعيدًا عن الضمانات التي يفترض أن تبدأ منذ اللحظة الأولى للقبض.

6 - من الاعتقال إلى المحاكمة السياسية

تصل خطورة منظومة الاحتجاز إلى ذروتها عندما لا ينتهي الاعتقال غير القانوني بالإفراج، بل يتحول إلى قضية قضائية مبنية على ما جرى خلال فترة الاحتجاز.

وتظهر هذه السلسلة بوضوح في عدد من القضايا التي وثقتها المنظمات في مناطق الحوثيين:**اعتقال أو اختطاف → إخفاء أو عزل → استجواب دون دفاع كافٍ → ادعاءات بالتعذيب أو انتزاع الاعتراف → إحالة متأخرة إلى النيابة → محاكمة أمام مؤسسة قضائية خاضعة لسلطة الأمر الواقع.**

وفي يونيو/حزيران 2024، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء على **44شخصًا بالإعدام** في قضية مرتبطة باتهامات بالتجسس؛ وكان 28 منهم قد مثلوا أمام المحكمة بعد إخفائهم قسرًا لنحو تسعة أشهر، وقال محاميهم إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لانتزاع اعترافات.

وفي قضية المدافعة عن حقوق الإنسان **فاطمة العرولي**، وثقت منظمة العفو الدولية اعتقالها في أغسطس/آب 2022 ثم الإخفاء والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي قبل أن تحكم عليها المحكمة الجزائية المتخصصة الخاضعة للحوثيين بالإعدام في ديسمبر/كانون الأول 2023 عقب محاكمة وصفتها المنظمة بأنها فادحة الجور .

وفي قضية الصحفي **محمد المياحي**، وثقت سام اعتقاله في سبتمبر/أيلول 2024 على خلفية كتاباته المنتقدة للحوثيين، واحتجازه انفراديًا، ثم محاولة إحالة القضية إلى النيابة الجزائية المتخصصة بتهم تتعلق بالأمن ونظام الحكم قبل أن يرى عضو النيابة أن جوهر الأفعال المنسوبة إليه يتعلق بعمله الصحفي.

هذه الحالات لا تجعل كل محاكمة أمام محكمة متخصصة «سياسية» تلقائيًا، لكنها تكشف نمطًا خطيرًا عندما **تبدأ القضية بحرمان غير قانوني من الحرية، ثم تُبنى المحاكمة على إجراءات أو اعترافات نشأت خلال تلك الفترة.**

7 - المحكمة الجزائية المتخصصة: حين تصبح أداة الاستثناء قاعدة

لم تُنشأ المحكمة الجزائية المتخصصة بعد الحرب؛ فقد تأسست في صنعاء عام 1999 للنظر أساسًا في جرائم خطيرة مرتبطة بالأمن والإرهاب والخطف والجرائم التي تمس أمن الدولة، وتوسع اختصاصها لاحقًا. وكانت مثار انتقادات حقوقية قبل 2014 أيضًا بسبب استخدامها في قضايا صحفيين ونشطاء وسياسيين.

لكن السيطرة الحوثية على صنعاء أعطت استخدام المحكمة بعدًا جديدًا. فقد وثقت منظمة العفو الدولية **66حالة** بين 2015 و2020 لأشخاص أحيلوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، بينهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومعارضون سياسيون وأفراد من أقليات دينية، وخضعوا لمحاكمات جائرة بتهم شملت التجسس.

وفي يوليو/تموز 2019 أصدرت المحكمة أحكامًا بالإعدام على 30 أكاديميًا وشخصية سياسية معارضة بعد إجراءات وصفتها العفو الدولية بأنها محاكمة صورية، بينما وثقت سام في مارس/آذار 2020 أحكامًا غيابية بالإعدام ومصادرة الممتلكات بحق **35عضوًا في مجلس النواب** .

وتقدر منظمة سام أن المحاكم التابعة لسلطات الحوثيين أصدرت منذ 2014 **نحو 550 حكمًا بالإعدام** استهدفت نسبة كبيرة منها معارضين سياسيين، وترى أن الاستقطاب الذي أصاب القضاء حول بعض المحاكم إلى أدوات في الصراع بدل قيامها بوظيفة حماية الحقوق.

وتكتسب هذه الأرقام خطورتها لأن عقوبة الإعدام لا تسمح بتصحيح الخطأ بعد تنفيذها. فإذا اجتمع الإخفاء والتعذيب أو الحرمان من الدفاع مع محكمة تفتقر إلى الاستقلال، فإن المشكلة لا تكون مجرد مخالفة إجرائية؛ بل يصبح **الحق في الحياة نفسه معتمدًا على منظومة قضائية تحيط باستقلالها وضماناتها شكوك جدية**.

ولا تقتصر إساءة استخدام المحاكم المتخصصة على صنعاء. ففي عدن، وثقت منظمة العفو الدولية قضية الصحفي **أحمد ماهر** الذي اعتقلته قوات تابعة للمجلس الانتقالي عام 2022، وقال إنه تعرض للتعذيب لانتزاع اعتراف، ثم حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن أربع سنوات في مايو/أيار 2024. وفي ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه برأته محكمة الاستئناف، قبل الإفراج عنه في يناير/كانون الثاني 2025.

كما وثقت المنظمة استخدام المحكمة الجزائية المتخصصة في حضرموت لملاحقة صحفيين على خلفية محتوى انتقادي واتهامات مرتبطة بالأمن القومي.

وهذا يوضح أن المشكلة أوسع من محكمة واحدة :**كلما توسع مفهوم الأمن على حساب الحقوق، يصبح القضاء المتخصص معرضًا لأن ينتقل من معالجة الجرائم الاستثنائية إلى إدارة المعارضة السياسية والإعلامية.**

8 - الاعتراف المنتزع: عندما يدخل التعذيب قاعة المحكمة

من أهم الاختبارات التي تقيس استقلال القضاء موقفه من الأدلة التي يُدعى أنها انتُزعت تحت التعذيب. فالحظر الدولي للتعذيب يفقد معناه إذا أمكن للجهاز الأمني أن ينتزع اعترافًا بالقوة ثم يستخدمه الادعاء في المحكمة.

وقد ظهرت هذه المشكلة في عدد من القضايا اليمنية. ففي قضية الصحفيين الذين اعتقلهم الحوثيون، وثقت منظمة العفو الدولية احتجازًا طويلًا وتعذيبًا قبل توجيه التهم وإحالة ملفاتهم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، كما وثقت سام في معتقل الصالح شهادات عن إجبار محتجزين على قراءة اعترافات أمام الكاميرا بعد التعذيب والتهديد، ثم استخدام تلك التسجيلات في الخطاب الإعلامي للجماعة) .

وفي 2024 قالت سام إن 38 معتقلًا في إحدى القضايا تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لانتزاع «اعترافات» بعد إخفائهم قسرًا، ثم واجهوا أحكامًا بالإعدام في صنعاء) .

وفي الجنوب، وثقت منظمة العفو الدولية كذلك ادعاء أحمد ماهر أنه تعرض للتعذيب في شرطة دار سعد لإجباره على الاعتراف بالتورط في هجوم، ثم دخل هذا المسار في الإجراءات القضائية اللاحقة.

ومن هنا يجب ألا يكون السؤال القضائي: هل يوجد اعتراف؟ بل **كيف حصلت عليه السلطة؟** فاستبعاد الاعتراف المنتزع بالإكراه ليس ضمانة فنية للمتهم فقط؛ بل هو أحد أهم الحواجز التي تمنع جهاز الأمن من جعل التعذيب وسيلة منتجة للأدلة.

9 - انقسام القضاء: حين تصبح العدالة مرتبطة بالجغرافيا

كما انقسمت منظومة السجون، انقسمت المؤسسة القضائية نفسها. ففي مناطق الحكومة تعمل منظومة قضائية من مجلس القضاء الأعلى والنيابة والمحاكم انطلاقًا من عدن، بينما تعمل في صنعاء مؤسسات قضائية خاضعة لسلطات الحوثيين، مع مجالس ونيابات ومحاكم وتعيينات مستقلة عن السلطة القضائية في مناطق الحكومة.

وتصف سام هذا التحول بأنه استقطاب طال مؤسسات إنفاذ القانون ذاتها؛ إذ أصبحت كل سلطة تمتلك مجلس قضاء ومؤسسات قضائية ووزارة عدل ونيابة تعمل في نطاق سيطرتها

ولا يعني الانقسام المؤسسي بالضرورة أن كل قاضٍ أصبح تابعًا سياسيًا؛ فما زال داخل القضاء قضاة ومحامون يحاولون استخدام القانون وضماناته، وقد أظهرت قضية محمد المياحي، مثلًا، أن عضوًا في النيابة اعترض على اختصاص النيابة الجزائية المتخصصة ورأى إحالة الملف إلى نيابة الصحافة، لكن هذه الأمثلة الفردية تعمل داخل بنية أكبر أصبحت فيها استقلالية المؤسسة وقدرتها على فرض حكمها متفاوتتين بشدة بين المناطق.

وتتجلى المشكلة حين لا يمكن تنفيذ قرار القضاء. فالقاضي الذي يأمر بالإفراج عن شخص ويبقى الشخص لدى جهاز أمني لا يواجه مجرد مخالفة إجرائية؛ بل يواجه **مركز سيادة ينازعه القرار النهائي بشأن حرية المواطن**.

ولهذا فإن انقسام القضاء أخطر من تعدد المحاكم. فالقانون يحتاج إلى مرجعية واحدة يمكن أن يتوقع المواطن تطبيقها، وإلى جهاز أمني يعلم أن قرار المحكمة ملزم. أما حين تختلف شرعية القاضي والنيابة والأمر القضائي باختلاف منطقة السيطرة، فإن الحق نفسه يصبح مرتبطًا بالجغرافيا.

10 - السجن كمرآة للدولة التي صنعتها الحرب

تكشف السجون بصورة مكثفة أحد أهم التحولات التي تناولها هذا التقرير: الانتقال من الدولة الضعيفة إلى **السيادات المجزأة** .فالمسألة ليست أن عدد السجون ازداد فحسب؛ بل أن أطرافًا وأجهزة متعددة اكتسبت قدرة عملية على سلب الحرية، بينما ضعفت المؤسسة العامة المفترض أن تحتكر هذه القدرة وتراقبها.

وفي مناطق الحوثيين يظهر نموذج أكثر اندماجًا بين الجهاز الأمني وسلطة الأمر الواقع والقضاء الخاضع لها؛ إذ يمكن للاعتقال أن يبدأ من جهاز أمني ويستمر بالإخفاء والتحقيق ثم ينتهي أمام محكمة تلاحق الخصم السياسي أو الصحفي بتهم أمنية جسيمة. وفي الجنوب ظهر نموذج موازٍ يقوم بدرجة أكبر على **تعدد التشكيلات والأجهزة ومراكز الاحتجاز التي عمل بعضها خارج سلسلة القيادة الحكومية والرقابة القضائية** .وفي مناطق الحكومة نفسها لم تكن النيابة والقضاء قادرين دائمًا على فرض سلطتهما على جميع القوات التي تحمل الصفة الرسمية.

وهذا الفارق في شكل الانتهاك مهم ولا ينبغي تسويته بلغة عامة عن «الأطراف». فالحوثيون يتحملون مسؤولية خاصة عن بناء نظام احتجاز وقضاء داخل مناطق سيطرتهم استُخدم بصورة واسعة ومستدامة ضد الخصوم والصحفيين والمدافعين والعاملين الإنسانيين، وعن الكم الكبير من أحكام الإعدام والمحاكمات التي وثقت سام والعفو الدولية افتقارها لضمانات العدالة. وفي الجنوب تتحمل القوات والتشكيلات المرتبطة بالمجلس الانتقالي والدعم الإماراتي مسؤولية مراكز احتجاز غير رسمية والإخفاء والتعذيب ورفض الرقابة، بينما تقع على الحكومة مسؤولية مباشرة عن إنهاء أي احتجاز خارج القانون في المناطق التي تدعي ممارسة سلطتها عليها.

خلاصة الفصل

قبل الحرب كان القانون اليمني واضحًا في المبدأ :**لا سجن بلا أمر قضائي أو من النيابة، ولا مكان احتجاز خارج النظام القانوني، ولا حبس بعيدًا عن رقابة القضاء** .لكن اثني عشر عامًا من النزاع أنتجت واقعًا مختلفًا: سجونًا رسمية وغير رسمية، ومقار أمنية وعسكرية تمارس الاحتجاز، وأجهزة متعددة للقبض والتحقيق، وقضاءً منقسمًا بين مناطق السيطرة.

وهكذا أصبح انقسام منظومة العقاب أحد أكثر التعبيرات وضوحًا عن انقسام الدولة نفسها. فالدولة لا تُقاس فقط بمن يرفع العلم فوق الوزارة، بل بمن يستطيع أن يسلب الإنسان حريته، ومن يستطيع أن يراجع هذا القرار ويبطله.

وفي هذا الواقع، لم يعد الخطر مقتصرًا على **السجن خارج القانون**؛ بل امتد إلى احتمال استخدام القانون نفسه لإكمال مسار بدأ بصورة غير قانونية. فعندما يختفي الشخص أشهرًا، ويُحرم من المحامي، وتثار ادعاءات بتعذيبه وانتزاع اعترافه، ثم يظهر أمام محكمة تستخدم ما جرى خلال تلك الفترة أساسًا لمحاكمته، تكون القضية قد انتقلت من انتهاك أمني إلى **انتهاك تكتسبه السلطة صفة قضائية**.

وتقدم المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء النموذج الأوضح لهذا التحول تحت حكم الحوثيين؛ إذ استخدمت ضد الصحفيين والمدافعين والمعارضين والأقليات، وصدرت عبر المحاكم الخاضعة للجماعة مئات أحكام الإعدام التي تقول سام إن عددها تجاوز 550 منذ 2014. ولا يلغي ذلك وجود انتهاكات ومحاكمات معيبة في عدن وحضرموت ومناطق الحكومة؛ لكنه يوجب إبراز الفارق في الاتساع والاستمرارية والبنية بدل إذابته في مساواة شكلية.

ولذلك فإن إصلاح السجون بعد الحرب لا يعني تحسين الزنازين فقط. إنه يتطلب **استعادة احتكار القانون لسلطة العقاب** :حصر جميع أماكن الاحتجاز، وإغلاق المرافق غير القانونية، ونقل كل محتجز إلى منشأة خاضعة للقانون أو الإفراج عنه، وإنشاء سجل وطني موحد، وإخضاع الأجهزة الأمنية للنيابة، وضمان وصول القضاء والمحامين والأسر، وتنفيذ أوامر الإفراج، والتحقيق في التعذيب والإخفاء والوفيات، وإعادة توحيد القضاء على أساس الاستقلال لا على أساس المنتصر.

فالاختبار الأكثر مباشرة لعودة الدولة قد لا يكون شكل الحكومة المقبلة، وإنما سؤال أبسط :**إذا اعتُقل مواطن، هل تستطيع أسرته أن تعرف فورًا أين هو، ولماذا اعتقل، وأن تصل إلى محامٍ وقاضٍ قادر فعلًا على حمايته من السلطة التي تحتجزه؟**

عندما يصبح الجواب نعم، يبدأ السجن في العودة من **أداة للسيادة المجزأة إلى مؤسسة مقيدة بالقانون**.

هذا الفصل يربط عضويًا بين فصل **تحول الدولة والسيادات المجزأة** والفصول الحقوقية: فـ«من يملك السجن؟» يصبح في الواقع أحد أكثر الأسئلة دقة في معرفة **من يملك السيادة، وهل القانون أعلى من القوة أم تابع لها**.

الفصل السابع

العدالة المؤجلة والإفلات من العقاب



بعد اثني عشر عامًا من النزاع، لا تكمن أزمة العدالة في اليمن في كثرة الانتهاكات وحدها، بل في اتساع الفجوة بين **توثيق الجريمة والقدرة على محاسبة مرتكبها** .فالعدالة لا تبدأ بالمحكمة فقط؛ بل بالتحقيق المستقل، وحفظ الأدلة، والوصول إلى الضحايا والشهود، ونيابة قادرة على تحريك الدعوى، وقضاء مستقل، وأجهزة تنفذ أحكامه، ثم جبر ضرر الضحية وإصلاح المؤسسات التي سمحت بالانتهاك. وعندما تتعطل إحدى هذه الحلقات، يضعف الإنصاف؛ أما عندما تنقسم جميعها بين سلطات متنازعة، يصبح الإفلات من العقاب جزءًا من بنية الحرب نفسها.

ولهذا لا تعني العدالة الانتقالية استبدال القضاء بالمصالحة، ولا اختزال العدالة في العقوبة. فهي تجمع بين الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي وحفظ الذاكرة وضمان عدم التكرار، مع جعل الضحايا طرفًا في تحديد شكلها وأولوياتها. وقد أكدت نقاشات يمنية نظمتها سام ورابطة أمهات المختطفين في 2026 أن العدالة الانتقالية لا ينبغي أن تتحول إلى وسيلة للانتقام أو الإقصاء، كما لا يجوز استخدامها لتجاوز المساءلة أو منح حصانات تجعل التسوية السياسية غطاءً للنسيان .

1 - غياب التحقيقات والمساءلة الفعالة

شهد اليمن خلال الحرب جهودًا واسعة لتوثيق الانتهاكات، لكنها لم تنتج مستوى مماثلًا من المحاسبة القضائية. وتظهر هذه الفجوة بوضوح في عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وهي الآلية الوطنية الرسمية المختصة بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة من مختلف الأطراف. فبحلول تقريرها الدوري الثالث عشر في سبتمبر/أيلول 2025، كانت اللجنة قد وثقت منذ بدء عملها **32,953واقعة انتهاك طالت 67,538 ضحية** .وفي الفترة من أغسطس/آب 2024 إلى يوليو/تموز 2025 وحدها وثقت 3,003 وقائع طالت 3,766 ضحية، بينها 695 حالة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري، نسبت 509 منها إلى الحوثيين و186 إلى القوات الحكومية .[1]

ويمثل استمرار عمل اللجنة وتراكم ملفاتها عنصرًا مهمًا في حفظ الوقائع، إلا أن حجم التوثيق نفسه يكشف مشكلة أعمق :**لم ينشأ حتى الآن مسار قضائي وطني موحد قادر على تحويل عشرات الآلاف من الوقائع الموثقة إلى تحقيقات جنائية ومحاكمات وإنصاف للضحايا** .فاللجنة تحقق وتوثق، لكنها لا تستطيع وحدها أن تحل محل النيابة والقضاء وأجهزة إنفاذ القانون، كما أن انقسام البلاد يحد من قدرة أي مؤسسة وطنية على العمل بالفاعلية نفسها في جميع مناطق السيطرة.

ولهذا وصف فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين التابع للأمم المتحدة الوضع في اليمن بأنه يعاني **»فجوة حادة في المساءلة«**، ودعا إلى إنشاء آليات أقوى لجمع الأدلة وحفظها ودعم المساءلة الجنائية. وبعد سنوات من ذلك التوصيف، ما تزال منظمات حقوقية دولية ترى أن العدالة بعيدة المنال وأن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها مختلف الأطراف لم تقابل بمحاسبة تتناسب مع حجمها.

ولا يعني ذلك تساوي المسؤوليات أو إخفاق جميع الأطراف بالطريقة نفسها. فالسلطات الحوثية، على سبيل المثال، لا ترفض فقط عددًا كبيرًا من الاتهامات الموجهة إليها، بل تفرض قيودًا على وصول الجهات المستقلة إلى الضحايا والمحتجزين وتستخدم مؤسسات خاضعة لسيطرتها للتحقيق والمحاكمة، بما يجعل إمكانية إجراء مساءلة مستقلة عن أجهزتها محدودة بصورة جوهرية. وفي المقابل، تظل الحكومة مطالبة بتحويل نتائج الآليات التي تعترف بها إلى تحقيقات ومحاكمات فعلية، وضمان خضوع القوات والتشكيلات العاملة باسمها للقضاء.

2 - انقسام مؤسسات العدالة واستقطابها

أحد أخطر تحولات الحرب هو أن القضاء نفسه لم يبق مؤسسة وطنية موحدة. فقد أعادت الحكومة المعترف بها دوليًا تشكيل مجلس القضاء الأعلى في عدن عام 2022، وأصدرت تعيينات قضائية وأعادت تنظيم مؤسسات قضائية في المحافظات الخاضعة لها، بينما استمر في صنعاء جهاز قضائي ونيابي يعمل تحت سلطة الحوثيين ويصدر الأحكام باسم المؤسسات القائمة هناك.

وبذلك أصبح اليمن عمليًا أمام منظومتين قضائيتين لا تخضع إحداهما للأخرى، مع تعدد إضافي في أجهزة الشرطة والأمن والسجون والقوات التي تنفذ أو تتجاهل قرارات النيابة والمحاكم. وهذا الانقسام أخطر من مجرد وجود مقرين للمحكمة؛ لأنه يضرب أحد أسس العدالة، وهو **وحدة القانون والمرجعية القضائية وإمكانية تنفيذ الحكم على امتداد الدولة**.

فالعدالة تحتاج إلى سلسلة متصلة: شرطة تجمع الاستدلالات، ونيابة تحقق، وقضاء مستقل يحكم، وأجهزة أمنية وسجون تنفذ قرار المحكمة. وإذا كانت كل حلقة خاضعة لسلطة مختلفة، أو يستطيع جهاز أمني رفض أمر النيابة، فإن الحكم القضائي يفقد فعاليته، ويصبح امتلاك القوة أهم من امتلاك الحق.

وفي هذا المعنى، لم تعد المشكلة أن القضاء "ضعيف" فقط؛ بل إن **معنى العدالة نفسه أصبح مرتبطًا بالجغرافيا والسلطة المسيطرة**. فقد يستطيع مواطن الحصول على حكم في منطقة لا يمكن تنفيذه في أخرى، وقد يُعتبر قرار قضائي صادر في عدن بلا أثر لدى سلطات صنعاء، والعكس صحيح. ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المؤسسات المرتبطة بسيادة القانون في اليمن تعاني اختلالًا عميقًا وتجزؤًا في قدراتها، وهو ما يقوض الوصول الفعال إلى العدالة.

3 - عندما تتحول أدوات العدالة إلى أدوات للانتهاك

لا يكون انهيار العدالة دائمًا نتيجة غياب المحكمة؛ فقد يحدث الخطر الأكبر عندما **تبقى المحكمة موجودة ولكن تتغير وظيفتها** .فالنيابة والمحكمة والسجن أدوات يفترض أن تقيد سلطة الدولة وتحمي الفرد من التعسف، لكن يمكن أن تتحول، إذا فقدت الاستقلال وضمانات المحاكمة العادلة، إلى امتداد للأجهزة الأمنية التي يفترض أن تراقبها.

وتقدم المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء النموذج الأوضح لهذا التحول خلال سنوات سيطرة الحوثيين. فقد وثقت منظمة العفو الدولية بين 2015 و2020 **66شخصًا** أُحيلوا إلى هذه المحكمة، بينهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومعارضون سياسيون وأفراد من أقليات دينية، وخلصت إلى أن الحوثيين استخدموا المحكمة بصورة متزايدة لإسكات المعارضة عبر تهم من قبيل التجسس، وهي تهم قد تقود إلى الإعدام. وفي يوليو/تموز 2019 أصدرت المحكمة أحكامًا بالإعدام بحق 30 أكاديميًا وشخصية سياسية بعد محاكمة وصفتها العفو الدولية بأنها بالغة الجور.

ولم يكن ذلك نمطًا متعلقًا بالسنوات الأولى للحرب فقط. ففي يونيو/حزيران 2024 أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة الخاضعة للحوثيين أحكامًا بالإعدام بحق **44شخصًا** في قضية جماعية مرتبطة باتهامات التجسس، بينهم أشخاص حوكموا غيابيًا، بينما استمر خلال 2024–2026 إحالة محتجزين من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى النيابة الجزائية المتخصصة بعد فترات من الاعتقال والإخفاء وحرمان عدد منهم من المحامين والاتصال بعائلاتهم.

ويكشف هذا المسار خطورة مضاعفة: فالمواطن لا يعود خائفًا فقط من جهاز الأمن، بل من أن تتحول المؤسسة التي يفترض أن تنصفه إلى أداة لإضفاء **غطاء قضائي على انتهاك بدأ قبل وصوله إلى المحكمة** .فإذا سبق المحاكمة إخفاء أو تعذيب أو انتزاع اعتراف أو حرمان من الدفاع، فإن وجود القاضي لا يصحح تلقائيًا ما وقع.

وفي مناطق الحكومة والمجلس الانتقالي ظهرت أيضًا قضايا تكشف اختلال ضمانات القضاء. فقد وثقت منظمة العفو الدولية قضية الصحفي أحمد ماهر، الذي اعتقلته قوات تابعة للمجلس الانتقالي في عدن عام 2022، وقال إنه تعرض للتعذيب لانتزاع اعتراف، ثم حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن بالسجن أربع سنوات في 2024 قبل أن يُبرأ لاحقًا. وتظهر القضية أن خطر توظيف مؤسسات العدالة أو قبول أدلة ناتجة عن انتهاكات لا يقتصر على صنعاء، حتى وإن كان **استخدام المحكمة الجزائية في صنعاء ضد طيف واسع من الخصوم والناشطين قد اتخذ نمطًا أكثر اتساعًا واستمرارية تحت سلطة الحوثيين**.

4 - تراجع آليات المساءلة الدولية

لم تستطع المؤسسات الوطنية المنقسمة سد فجوة المساءلة، لكن الآلية الدولية الرئيسية التي حاولت التحقيق في الانتهاكات انتهت هي الأخرى. ففي عام 2017 أنشأ مجلس حقوق الإنسان فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن للتحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها مختلف الأطراف وتحديد المسؤولين حيثما أمكن. وعلى مدى أربع سنوات وثق الفريق القصف غير المشروع والاعتقال والإخفاء والتعذيب وتجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات، واعتبر أن بعضها قد يرقى إلى جرائم حرب.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2021 أخفق مجلس حقوق الإنسان في تجديد ولاية الفريق بعد ضغوط سياسية قادتها السعودية وساندتها دول من التحالف، فانتهى عمل **الآلية الدولية المستقلة الوحيدة آنذاك التي تحقق بصورة منتظمة في انتهاكات جميع أطراف الحرب**. واعتبرت منظمات حقوقية يمنية ودولية أن القرار وسّع فجوة المساءلة، وطالبت لاحقًا بإنشاء هيئة جديدة تتمتع بولاية لجمع الأدلة وحفظها وإعداد الملفات للملاحقات القضائية المستقبلية.

ومع ذلك لم تُنشأ حتى 2026 آلية دولية مستقلة تماثل الفريق السابق في التحقيق العلني في جميع الأطراف وتملك في الوقت نفسه ولاية قوية لحفظ الأدلة والإعداد للمساءلة الجنائية. وتبقى اللجنة الوطنية للتحقيق الآلية الوطنية الأساسية التي تحظى بدعم فني دولي، بينما يقتصر عمل الأمم المتحدة الحقوقي الحالي بدرجة أكبر على المساعدة الفنية والرصد في نطاقات محددة. وتواصل منظمات يمنية ودولية المطالبة بآلية أكثر قوة، معتبرة أن تصاعد الانتهاكات مرتبط جزئيًا بغياب تكلفة حقيقية للإفلات من العقاب.

وتظهر خطورة هذه الفجوة في أن الانتهاك لا يبقى بلا عقاب فقط، بل يتحول غياب العقوبة إلى رسالة مستقبلية: إذا كانت الانتهاكات السابقة لم تنتج تحقيقًا أو محاكمة أو تعويضًا، فما الذي يمنع تكرارها؟ ومن هنا يصبح الإفلات من العقاب **أحد أسباب إعادة إنتاج الانتهاك، لا مجرد نتيجة له**.

5 - حقوق الضحايا: الحقيقة والعدالة والجبر

لا ينبغي قياس العدالة بعدد من دخلوا السجن فقط. فالضحية لها حقوق متعددة: أن تعرف ماذا حدث، ومن المسؤول، وأن يُحقق في الجريمة بصورة مستقلة، وأن تحصل على سبيل فعال للإنصاف، وأن يُرد إليها ما يمكن رده، وأن تُعوض عن الأضرار التي لا يمكن إصلاحها، وأن تحصل على التأهيل النفسي والصحي والاجتماعي، وأن ترى إصلاحًا للمؤسسات يمنع تكرار ما تعرضت له.

وهذه العناصر مترابطة. فأسرة المخفي تحتاج إلى الحقيقة قبل التعويض، وضحية التعذيب تحتاج إلى العلاج والمساءلة معًا، ومن دمر منزله يحتاج إلى رد الملكية أو التعويض، بينما يحتاج المجتمع الذي تعرض لانتهاكات واسعة إلى اعتراف عام بما حدث وحفظ ذاكرة الضحايا وعدم تحويل الماضي إلى روايات متنافسة تنكر بعضها بعضًا.

وتكشف دراسة "**الطريق نحو السلام**" التي أصدرتها سام ورابطة أمهات المختطفين في 2025 أن الضحايا والمجتمعات اليمنية لا ينظرون إلى العدالة بمنطق واحد. فقد اعتمدت الدراسة على 109 مقابلات فردية و13 مقابلة مع خبراء و20 جلسة نقاش في صنعاء وعدن وتعز والحديدة ومأرب وحضرموت، وأظهر المشاركون ميلًا إلى إنهاء الحرب والمصالحة مع استمرار المطالبة بعدم الإفلات من العقاب. فقد اختار 64.3 في المائة المصالحة وإنهاء الحرب كأولوية، مقابل 35.7 في المائة الذين فضلوا المحاسبة أولًا؛ وهي نتيجة لا تعني تنازل الضحايا عن العدالة، بل تكشف الحاجة إلى مسار يستطيع الجمع بين **السلام والمساءلة بدل وضعهما في مواجهة بعضهما**.

6 - البحث عن المفقودين وحفظ الأدلة والسجلات

كل سنة تمر على الانتهاك تجعل العدالة أكثر صعوبة. يموت الشهود، وتتغير أماكن إقامة الضحايا، وتُفقد الوثائق، وقد تُغلق السجون أو تُهدم المباني أو تُنقل السجلات أو تتغير الجهات المسيطرة. ولذلك فإن حفظ الأدلة ليس عملًا تقنيًا يمكن تأجيله إلى نهاية الحرب، بل أحد شروط إمكانية العدالة مستقبلًا.

وتتضح هذه المشكلة بصورة خاصة في ملف الإخفاء القسري والسجون السرية. ففي يناير/كانون الثاني 2026 حذرت **رابطة أمهات المختطفين** من أن إغلاق أماكن احتجاز غير قانونية في المحافظات الجنوبية دون إشراف قضائي مستقل وتوثيق سجلات المحتجزين وتأمين الأدلة قد يؤدي إلى طمس أدلة التعذيب والإخفاء بدل كشف الحقيقة. وطالبت بكشف مصير المخفيين وضمان حفظ الأدلة ومحاسبة المسؤولين .

وفي أغسطس/آب 2026، قالت الرابطة إن رصدها ما يزال يشمل **143مخفيًا قسرًا لدى الحوثيين و78 مخفيًا في عدن** محرومين من التواصل مع أسرهم والحماية القانونية. وتبين هذه الحالات أن ملف المفقودين لا يمكن حله بمجرد إعلان انتهاء الحرب أو إغلاق السجن؛ فالعدالة تتطلب سجلًا وطنيًا للمحتجزين والمفقودين، والوصول إلى الأرشيفات ومواقع الدفن المحتملة، وحماية الشهود، والمحافظة على سلسلة حيازة الأدلة بما يسمح باستخدامها أمام القضاء لاحقًا.

ومن هنا كانت إحدى أهم مطالب المنظمات بعد إنهاء ولاية فريق الخبراء الأممي إنشاء آلية دولية قادرة ليس فقط على الرصد، بل على **جمع الأدلة وحفظها وتحليلها وإعداد الملفات للملاحقات الجنائية المستقبلية** .فالعدالة التي تبدأ بعد عشر سنوات دون أرشيف أو سجلات أو أدلة محفوظة قد تعرف أن الجريمة حدثت، لكنها تعجز عن إثبات من ارتكبها.

7 - المجتمع المدني: من التوثيق إلى الذاكرة والمناصرة

في ظل ضعف مؤسسات العدالة، تحملت المنظمات اليمنية وروابط الضحايا جزءًا كبيرًا من مهمة حفظ الحقيقة. فمنظمة سام، ورابطة أمهات المختطفين، ومواطنة ومنظمات وتحالفات حقوقية أخرى راكمت خلال سنوات الحرب آلاف الملفات والشهادات والوثائق المتعلقة بالقتل والاعتقال والإخفاء والتعذيب والألغام والممتلكات وغيرها، وحولت عددًا منها إلى تقارير ومناصرة أمام الأمم المتحدة والآليات الدولية.

وتقدم رابطة أمهات المختطفين نموذجًا لتحول الضحية نفسها إلى فاعل حقوقي؛ فمنذ تأسيسها عام 2016 بنت عملها على التوثيق والوقفات والمناصرة والبحث عن المختفين، وأصدرت تقارير عن مختلف أطراف النزاع. وفي أحد تقاريرها المبكرة، استمعت فرقها إلى شهادات مئات المفرج عنهم وأسر الضحايا، بما جعل ذاكرة الأسرة مصدرًا لحفظ وقائع كان يمكن أن تختفي مع الزمن.

وتطورت جهود المجتمع المدني من مجرد توثيق الانتهاك إلى التفكير في **ما الذي ينبغي فعله بهذا التوثيق بعد الحرب**. وفي السنوات الأخيرة دعمت سام وشركاؤها دراسات وحوارات تتناول العدالة الانتقالية والمصالحة والذاكرة ومركزية الضحايا، بما في ذلك مقارنة التجربة اليمنية بتجارب أخرى، ومحاولة تحديد آليات يمكن تكييفها مع واقع الانقسام اليمني. وفي 2026 شددت سام ورابطة أمهات المختطفين على أن العدالة الانتقالية لا تساوي المحاكمات وحدها، بل تشمل المساءلة والإصلاح المؤسسي والذاكرة وضمان عدم التكرار.

وتكتسب هذه الجهود قيمة إضافية لأن المؤسسات الرسمية قد تتغير أو تنقسم، بينما يبقى الأرشيف الحقوقي والشهادات التي حفظتها المنظمات أحد أهم مصادر الحقيقة المستقبلية. لكن قيمتها تتوقف على جودة التوثيق، وحماية البيانات، وأمن الشهود، وقدرة المنظمات على تحويل قواعدها المختلفة مستقبلًا إلى منظومة يمكن استخدامها قانونيًا دون انتهاك خصوصية الضحايا.

8 - مبادرات العدالة الانتقالية والمصالحة المحلية

لم تبدأ فكرة العدالة الانتقالية مع الحرب الحالية. فقد عرف اليمن نقاشًا حولها بعد 2011، وظهرت مشاريع قوانين ومقترحات لمعالجة انتهاكات الماضي، لكن التنافس السياسي وقضية الحصانة والخلاف حول المدى الزمني للانتهاكات أفشل الوصول إلى إطار وطني مستقر. وتظهر هذه التجربة المبكرة خطورة أن تُصمم العدالة من قبل القوى السياسية وحدها بينما يكون بعض المشاركين في التسوية أنفسهم مرتبطين بانتهاكات الماضي. وقد أعادت نقاشات سام في 2026 استحضار هذا الدرس بوصفه تحذيرًا من تحويل العدالة الانتقالية إلى أداة للمساومات السياسية.

وفي المقابل، شهدت مناطق يمنية مبادرات أصغر للوساطة والعدالة التصالحية وحل النزاعات محليًا. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجان وساطة مجتمعية في عدن، وأسهمت هذه اللجان في حل مئات النزاعات والإفراج عن محتجزين في قضايا قابلة للمعالجة خارج الحبس. وفي المرحلة الأولى من المشروع، أعلن البرنامج لاحقًا حل نحو 1,300 نزاع من خلال آليات العدالة التصالحية.

وتكتسب هذه المبادرات أهميتها في مجتمع يمتلك تقاليد واسعة للوساطة المحلية، لكنها لا تستطيع أن تكون بديلًا عن العدالة الجنائية في الانتهاكات الجسيمة. فالمصالحة المحلية قد تساعد في نزاع أرض أو ثأر أو خلاف مجتمعي، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى وسيلة لإغلاق ملفات التعذيب أو الإخفاء أو القتل أو الجرائم الدولية دون حقيقة ومساءلة وإنصاف للضحايا.

ومن هنا يحتاج اليمن إلى التمييز بين **المصالحة بوصفها وسيلة لإعادة بناء العلاقة الاجتماعية، والعفو بوصفه إجراءً قانونيًا، والإفلات من العقاب بوصفه تعطيلًا للعدالة**. الخلط بين هذه المفاهيم قد يحول السلام إلى اتفاق بين الأقوياء على تجاوز حقوق من تعرضوا للانتهاك.

9 - حدود المجتمع المدني والعدالة الانتقالية كشرط للسلام

مهما اتسعت جهود المنظمات، لا تستطيع منظمة حقوقية أن تصدر حكمًا جنائيًا، ولا تستطيع رابطة ضحايا أن تلزم جهازًا أمنيًا بالكشف عن سجلاته، ولا يستطيع مشروع ذاكرة أن يعزل مسؤولًا تورط في التعذيب من مؤسسة الدولة. يستطيع المجتمع المدني أن يوثق ويحفظ ويضغط ويقترح ويجعل الضحية مرئية، لكنه يحتاج في النهاية إلى **سلطة عامة تقبل القانون وتنفذه**.

وهنا تظهر حدود الجهد المدني في اليمن. فالمنظمات تعمل داخل دولة منقسمة، وبعضها لا يستطيع دخول مناطق معينة، ويتعرض العاملون فيها للاعتقال والمراقبة، ولا توجد آلية وطنية موحدة لحفظ كل الأدلة أو الوصول إلى جميع الأرشيفات. كما أن استمرار الحوثيين في اعتقال موظفي المجتمع المدني والأمم المتحدة خلال 2024–2026 يوضح كيف يمكن للسلطة التي يفترض أن تتعاون مع جهود الحقيقة أن تتحول إلى أحد أكبر العوائق أمامها.

ومع ذلك، فإن العدالة الانتقالية لا يمكن تأجيل التفكير فيها إلى اليوم التالي لتوقيع اتفاق السلام. فالقرارات التي تتخذ أثناء المفاوضات بشأن الحصانات، والمحتجزين، والممتلكات، ودمج القوات، وإصلاح القضاء والأمن، وتبادل السجلات، ستحدد منذ البداية ما إذا كان السلام يفتح طريقًا نحو العدالة أم يغلقه.

ولهذا يجب أن تقوم أي عملية مستقبلية على عدد من المبادئ الأساسية: مشاركة الضحايا في تصميمها؛ إنشاء آلية مستقلة للحقيقة والمفقودين؛ الحفاظ على الأدلة والأرشيفات؛ محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم وفق إجراءات عادلة؛ برنامج وطني لجبر الضرر؛ رد الممتلكات؛ إصلاح القضاء والأجهزة الأمنية؛ مراجعة التعيينات المرتبطة بالانتهاكات؛ حفظ الذاكرة؛ وإدخال ضمانات عدم التكرار في بنية الدولة الجديدة.

خلاصة الفصل

لم تكن العدالة خلال الحرب اليمنية غائبة بالمعنى البسيط؛ فقد استمرت المحاكم والنيابات والشرطة، وعملت لجنة وطنية للتحقيق، وراكمت المنظمات الحقوقية آلاف الملفات. لكن المشكلة الأعمق كانت أن **مؤسسات العدالة نفسها انقسمت، وفقد بعضها الاستقلال أو القدرة على الإنفاذ، وتحولت بعض أدواتها إلى جزء من منظومات السيطرة التي كان يفترض أن تحمي المواطن منها**.

ويظهر هذا التحول بأوضح صوره في مناطق سيطرة الحوثيين، حيث اقترنت السيطرة على أجهزة الأمن والنيابة والقضاء باستخدام متكرر للمحكمة الجزائية المتخصصة ضد المعارضين والصحفيين والأقليات والعاملين في المجال المدني، بما في ذلك إصدار أحكام إعدام بعد إجراءات وثقت منظمات دولية أنها افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة. وفي مناطق الحكومة والجنوب برزت بدورها حالات تعطيل للقضاء، واحتجاز خارج سلطته، ومحاكمات شابتها انتهاكات، وهو ما يكشف أن مشكلة سيادة القانون تجاوزت طرفًا واحدًا وإن اختلفت درجة التنظيم والاتساع والمسؤولية.

وفي الوقت نفسه، أضعف إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين في 2021 أحد أهم مسارات التدقيق المستقل، بينما لم تستطع الآليات الوطنية وحدها سد الفجوة. والنتيجة هي أن اليمن دخل السنة الثانية عشرة من الحرب وفيه **تراكم ضخم للحقيقة الموثقة، لكن قدرًا محدودًا جدًا من العدالة المنفذة**.

وهذا التفاوت يحمل خطرًا يتجاوز حقوق ضحايا الماضي. فعندما يرى المواطن أن القتل أو التعذيب أو الإخفاء لا يقابله تحقيق جدي، وأن المحكمة قد تصبح أداة للخصم، وأن القوة تستطيع تجاهل أمر القاضي، يتآكل مفهوم العدالة نفسه. وعندها قد يلجأ الناس إلى السلاح أو القبيلة أو الثأر أو الحماية الخاصة بدل المؤسسة العامة، فتتحول أزمة العدالة إلى أحد أسباب ضعف الدولة وإعادة إنتاج العنف.

ومن ثم فإن العدالة الانتقالية ليست ترفًا يمكن إضافته بعد نجاح التسوية السياسية. إنها جزء من شروط نجاح التسوية نفسها. فالسلام الذي يعيد توزيع السلطة ولا يعالج الحقيقة والمفقودين والمساءلة وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات قد يوقف الحرب، لكنه يترك أسبابًا كافية لانفجارها مرة أخرى.

وبعد اثني عشر عامًا، يصبح التحدي الأساسي هو الانتقال من **عدالة مجزأة تتبع مناطق السيطرة إلى عدالة وطنية يكون القانون فيها أعلى من السلاح والسلطة**؛ ومن ذاكرة تحفظها الأسر والمنظمات منفردة إلى حقيقة عامة معترف بها؛ ومن الضحية التي تنتظر الإنصاف إلى مواطن يملك حقًا فعليًا في الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. عندها فقط يمكن للعدالة أن تستعيد وظيفتها الأصلية: ألا تكون أداة في يد المنتصر، بل ضمانة لكل شخص ضد أن تتكرر الحرب عليه مرة أخرى.

أعدت الفصل على القاعدة نفسها التي اعتمدناها في الفصول السابقة :**التحول أولًا، ثم الوقائع التي تثبته، ثم أثره الحقوقي والاجتماعي** .وجعلت «السردية» هي المدخل الناظم؛ لأنها تربط الهوية وخطاب الكراهية والإعلام والتعليم والفضاء المدني والمصالحة في إطار واحد.

الفصل الثامن

المجتمع والهوية والفضاء المدني



لم تقسم الحرب اليمن إلى مناطق سيطرة ومؤسسات متنافسة فقط؛ فقد امتد الانقسام إلى الطريقة التي يعرّف بها اليمنيون الدولة والوطن والخصم والتاريخ والشرعية. ومع طول النزاع، لم تعد الكلمات مجرد وصف لما يجري، بل أصبحت جزءًا من أدوات الصراع: تُبنى بها المشروعية، ويُصنّف بها الناس، ويُحدد من ينتمي ومن يُنظر إليه باعتباره خصمًا أو خطرًا. ومن هنا أصبحت الحرب على المعنى موازية، بدرجات مختلفة، للحرب على الأرض.

وقد انعكس ذلك على المجال العام بأكمله. انقسم الإعلام، وتغير محتوى التعليم في مناطق مختلفة، وتوسعت خطابات التعبئة والكراهية، وتعرض الصحفيون والنشطاء والمنظمات للضغط والاعتقال، وانتقلت الرقابة إلى المجال الرقمي. وفي الوقت نفسه، تراجعت المساحات التي كان يمكن أن تسمح لليمنيين المختلفين سياسيًا ومناطقيًا بالتفاعل داخل مجال وطني واحد. ولذلك لا يعالج هذا الفصل الهوية والإعلام والحريات بوصفها ملفات منفصلة، بل بوصفها أجزاء من تحول واحد يمس **قدرة المجتمع اليمني على الاستمرار بوصفه مجتمعًا سياسيًا مشتركًا رغم اختلافاته**.

1 - السردية الوطنية: من خلاف داخل المجال المشترك إلى روايات متنافسة عنه

السردية الوطنية ليست رواية رسمية للتاريخ، بل الإطار الأوسع الذي يسمح لجماعة متنوعة بأن تتفق، رغم خلافاتها، على إجابات أساسية: من نحن؟ ما الدولة التي ننتمي إليها؟ من يملك حق الحكم؟ وما الأحداث والرموز والقيم التي تشكل ذاكرة عامة يمكن الاختلاف داخلها دون الخروج منها؟

ولم يمتلك اليمن قبل الحرب سردية وطنية خالية من التوتر. فقد ظلت حرب 1994، وحروب صعدة، والقضية الجنوبية، وثورة 2011، والإرث الإمامي والجمهوري، وتفاوت العلاقة بين المركز والأطراف، مصادر مستمرة للخلاف. لكن معظم هذه الصراعات كانت تتحرك داخل دولة واحدة ومجال سياسي وإعلامي وتعليمي يفترض أنه وطني. أما الحرب فقد نقلت الخلاف تدريجيًا من **التنافس داخل السردية إلى التنافس على السردية نفسها**.

فالسلطة المعترف بها دوليًا بنت خطابها على الشرعية الدستورية واستعادة الدولة ومؤسسات الجمهورية؛ بينما قدم الحوثيون سيطرتهم باعتبارها امتدادًا لـ«ثورة» ومشروع سياسي وديني خاص بالجماعة، وأعادوا بناء خطابهم حول مفاهيم الهوية الإيمانية والولاية ومواجهة النفوذ الخارجي. وفي الجنوب، طور المجلس الانتقالي الجنوبي سردية تستند إلى مظالم الجنوب ونتائج حرب 1994 وحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم واستعادة دولتهم السابقة. وإلى جانب ذلك تعززت سرديات محلية في حضرموت ومأرب وتهامة وغيرها، تربط الانتماء السياسي بدرجات مختلفة بالمنطقة والموارد وتجربة العلاقة مع المركز.

وهكذا لم يعد السؤال لدى جميع الأطراف :**من يملك الشرعية لحكم اليمن؟** بل أصبح، في جانب منه :**أي يمن يملك الشرعية أصلًا؟** وهذا التحول أكثر تعقيدًا من الانقسام العسكري؛ لأن الجيش يمكن دمجه بقرار وترتيبات طويلة، أما الروايات التي أعادت تعريف التاريخ والانتماء والعدو طوال سنوات فتحتاج إلى إعادة بناء المجال الذي يسمح بتعايشها دون أن يتحول اختلافها إلى مبرر للعنف.

وتكمن الخطورة الحقوقية في أن السردية حين تقترن بالسلطة تستطيع أن تحدد عمليًا من يُعامل بوصفه مواطنًا كامل الولاء ومن يُوصف بأنه «خائن» أو «مرتزق» أو «عميل» أو «دخيل». وعند هذه النقطة تنتقل الرواية من مجال السياسة إلى مجال الحقوق؛ لأن التصنيف السياسي قد يصبح أساسًا للتمييز أو الاعتقال أو الإقصاء من الوظيفة أو التضييق على الحركة والتعبير.

2 - تصاعد الهويات المناطقية والسلالية والانفصالية

لم تخلق الحرب الانتماءات المحلية والمذهبية والمناطقية في اليمن، لكنها نقلت عددًا منها من موقع الهوية الاجتماعية أو المطلب السياسي إلى **مصدر للشرعية وتوزيع القوة والموارد** .وكلما تراجعت قدرة الدولة على إنتاج شعور متساوٍ بالمواطنة، ازدادت أهمية الجماعة والمنطقة والنسب والقوة المسلحة في تعريف موقع الفرد داخل المجال السياسي.

ويظهر البعد السلالي بصورة خاصة في المشروع الحوثي. فقد رصدت سام، في تقاريرها عن التعليم والممارسات المؤسساتية في مناطق سيطرة الجماعة، إدخال خطاب مذهبي وسياسي إلى المؤسسات التعليمية، وتغيير قيادات تعليمية ومعلمين وإعادة تشكيل مضمون عدد من المناهج والأنشطة بما يخدم رؤية الجماعة وهويتها. وفي بيانها بشأن قطاع التعليم، أشارت سام إلى استبعاد قيادات تربوية ومعلمين لا يدينون للجماعة بالولاء، وإلى تغييرات في المناهج والخطاب المدرسي وربط التعليم بأنشطة تعبئة أيديولوجية) .

ولا يعني نقد البعد السلالي أو المذهبي في مشروع سياسي تحميل جماعة اجتماعية أو مذهبية مسؤولية ممارسات سلطة بعينها. وهذا التمييز ضروري؛ لأن تحويل نقد الحوثيين إلى عداء تجاه الهاشميين أو الزيديين يعيد إنتاج المنطق نفسه الذي يفترض أن الخطاب الحقوقي يقاومه :**مسؤولية الانتهاك فردية ومؤسساتية، وليست صفة وراثية أو مذهبية**.

وفي الجنوب، عزز استمرار القضية الجنوبية والحرب وصعود المجلس الانتقالي خطابًا سياسيًا أكثر وضوحًا حول الهوية الجنوبية والانفصال عن الدولة اليمنية الحالية. ولا يشكل الدفاع السلمي عن الانفصال أو تقرير المصير خطاب كراهية في حد ذاته؛ فالمشكلة الحقوقية تبدأ عندما تتحول الهوية السياسية إلى أساس للتمييز بين السكان، أو عندما يصبح الانتماء المناطقي قرينة على الولاء أو العداء. وقد وثقت سام خلال أحداث عدن وأبين وشبوة ولحج في 2019 تحريضًا مناطقيًا ضد مواطنين من المحافظات الشمالية، رافقته حالات اعتداء واعتقال وترحيل ونهب ممتلكات، واعتبرت أن الخطاب الإعلامي والسياسي الذي رافق الأحداث عزز الكراهية والانقسام.

وهكذا أصبحت الجغرافيا في بعض مراحل الحرب أكثر من مكان للسكن؛ أصبحت **هوية سياسية يمكن أن تنتج امتيازًا أو اشتباهًا أو إقصاءً**. وهذه إحدى أخطر نتائج طول النزاع، لأنها تنقل خطوط الجبهة من الخارطة العسكرية إلى العلاقات اليومية بين الناس.

3 - خطاب الكراهية والتحريض والوصم السياسي والاجتماعي

لا يعتبر القانون الدولي كل خطاب قاسٍ أو مهين "خطاب كراهية" يستوجب الحظر. فالحق في حرية التعبير يحمي الآراء الصادمة والانتقادات السياسية الحادة، ولا يجوز للسلطات استخدام مكافحة الكراهية ذريعة لإسكات المعارضة. وفي المقابل، تلزم المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف، فيما وضعت **خطة عمل الرباط** معايير للسياق والمتحدث والقصد والمحتوى ومدى انتشار الخطاب واحتمال أن يؤدي إلى الضرر.

وفي الحالة اليمنية، أظهرت سنوات الحرب علاقة متبادلة بين العنف والخطاب. فقد خلص تقرير سام **"خطاب الكراهية في البيئة الرقمية"** إلى أن الحرب أنتجت مفردات جديدة للوصم، وأعادت إحياء أخرى قديمة، بينما ساهمت وسائل الإعلام ومنصات التواصل في تضخيمها. واعتبر التقرير أن خطاب الكراهية أصبح في الوقت نفسه نتيجة للصراع وعاملًا يساعد على إطالته وتعقيد جهود السلام) .

وقد اتخذ الخطاب أشكالًا سياسية ومناطقية ودينية وسلالية. واستخدمت أطراف النزاع ومؤيدوها مفردات تنزع الشرعية عن الخصوم وتحولهم من منافسين سياسيين إلى جماعات متهمة بالخيانة أو العمالة أو العدوان. وفي بعض الحالات اقترن الخطاب مباشرة بإجراءات ضد الفئة المستهدفة.

ويبرز نموذج الحوثيين في هذا الجانب لارتباط خطاب القيادة الدينية والسياسية بالسلطة الأمنية والإدارية. ففي تقرير **"إقطاعية الحارس وماكينة التضليل"** رصدت سام خطابات تحريضية ضد خصوم سياسيين وأقليات، ومنها الطائفة البهائية، وترافقت بحسب توثيق المنظمة مع ملاحقات ومصادرة أموال ومحاكمات وتهجير.

وفي الجنوب، سجلت سام بالمثل خطابًا مناطقيًا وتحريضيًا خلال موجات الصراع السياسي، بما فيها حملات حديثة على وسائل التواصل استهدفت صحفيين وهددت بعضهم بالاختطاف والتعذيب. وفي فبراير/شباط 2026 وثقت المنظمة حملة رقمية استهدفت مراسلًا صحفيًا في عدن واعتبرت أن ضعف إنفاذ القانون وتعدد مراكز القوة يزيدان احتمال انتقال التهديد اللفظي إلى فعل عنيف منظمة سام

ويؤكد ذلك أن المسؤولية عن خطاب الكراهية لا ترتبط فقط بمحتوى العبارة، بل أيضًا **بمن يقولها، ومقدار القوة التي يملكها، والجمهور الذي يستطيع تعبئته، والسياق الذي تنتشر فيه**.

4 - عندما يمهد الخطاب للعنف

تكمن خطورة خطاب الكراهية في قدرته على تغيير الحدود الأخلاقية للمجتمع قبل تغيير السلوك نفسه. فالاعتداء على شخص يصبح أسهل عندما يكون قد جرى تقديمه مسبقًا باعتباره خائنًا أو عدوًا أو دخيلًا أو خطرًا على الدين أو المنطقة أو الوطن.

ويمكن قراءة المسار في عدد من حالات الحرب اليمنية على النحو الآتي:

تصنيف الجماعة → وصمها → التشكيك في ولائها → نزع شرعيتها → قبول التمييز ضدها → احتمال تطبيع العنف.

وقد ظهر هذا الترابط في أحداث عدن عام 2019، عندما وثقت سام ترافق الخطاب التحريضي المناطقي مع الاعتداء والترحيل والنهب ضد مواطنين من محافظات شمالية، كما ظهر في خطاب سلطات الحوثيين ضد البهائيين وبعض المعارضين والعاملين في المجتمع المدني، حيث سبقت أو صاحبت حملات الاعتقال اتهامات علنية بالعمالة والتجسس والارتباط بجهات أجنبية. وفي أحدث حملة ضد موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني، أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن الاعتقالات الحوثية تزامنت مع حملة إعلامية تتهم العاملين الإنسانيين بالتآمر والتجسس .

ولا يعني ذلك إثبات علاقة سببية قانونية تلقائية بين كل خطاب وبين انتهاك تالٍ له، لكنه يكشف بيئة يصبح فيها العنف **أكثر قبولًا سياسيًا واجتماعيًا** بعد نزع الشرعية عن الضحية. ولهذا ينبغي أن يكون التعامل مع خطاب الكراهية جزءًا من الوقاية من الانتهاكات، لا مجرد سياسة إعلامية.

5 - الإعلام والتضليل: من المجال العام إلى إعلام السلطات

كان الإعلام اليمني قبل الحرب يعاني الاستقطاب الحزبي والسياسي، لكن النزاع أضعف بصورة كبيرة ما تبقى من مساحة التعدد. فقد سيطرت أطراف الحرب على وسائل إعلام ومؤسسات رسمية وخاصة، وأغلقت أخرى، فيما غادر عشرات الصحفيين البلاد أو توقفوا عن العمل أو انتقلوا إلى مساحات رقمية أكثر هشاشة.

وتقدم بيانات **نقابة الصحفيين اليمنيين** صورة كمية لهذا التراجع. فقد رصدت النقابة أكثر من **1,800انتهاك ضد الحريات الصحفية بين 2014 ونهاية 2024**، ونسبت 1,050 منها، أي 58.1 في المائة، إلى الحوثيين، و436 إلى الحكومة المعترف بها دوليًا، و68 إلى المجلس الانتقالي، فضلًا عن انتهاكات من جهات أخرى. كما أشارت إلى توقف نحو 163 صحيفة ومجلة وإذاعة منذ بداية الحرب، وحجب أكثر من 200 موقع إخباري، ونسبت أغلب حالات الحجب إلى سلطات الحوثيين.

ولا تكمن مسؤولية الحوثيين في عدد الانتهاكات فقط، بل في إعادة تشكيل المجال الإعلامي في مناطق سيطرتهم. فقد وثقت هيومن رايتس ووتش أن الجماعة استولت، منذ سيطرتها على صنعاء، على معظم المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة أو أغلقتها، ومنها وكالة سبأ وصحيفة الثورة، وصادرت مقرات ومعدات واستبدلت موظفين بآخرين موالين لها، ثم استخدمت مؤسسات الدولة الإعلامية كقنوات تابعة لسلطة الأمر الواقع. وفي الجنوب وثق التقرير نفسه استيلاء المجلس الانتقالي على مؤسسات إعلامية ونقابية ومحاولته إعادة تشكيل الفضاء الإعلامي ضمن هوية سياسية جنوبية خاصة .

وهكذا لم يعد الانقسام الإعلامي مجرد اختلاف بين صحف مؤيدة ومعارضة؛ بل أصبحت مناطق السيطرة تنتج **منظومات معلومات مختلفة** :مؤسسات رسمية متوازية، ومصطلحات مختلفة للحدث نفسه، وشهداء وأعداء وانتصارات وهزائم تختلف بحسب الوسيلة التي يتابعها المواطن.

وفي هذه البيئة يصبح التضليل أكثر من نشر معلومة كاذبة؛ إنه جزء من التنافس على تعريف الواقع نفسه. وقد خلص تقرير سام حول خطاب الكراهية الرقمي إلى أن وسائل إعلام مرتبطة بأطراف النزاع اتخذت في مراحل عديدة وظيفة التعبئة والتحشيد، وأن ازدياد المواجهة العسكرية كان يصاحبه ارتفاع في الخطاب الإعلامي التحريضي.

وهذا الانقسام في "الحقيقة العامة" يترك أثرا مباشرا على المصالحة؛ لأن المجتمع الذي لا يتفق حتى على الوقائع الأساسية للحرب يجد صعوبة أكبر في الاتفاق على المسؤولية والضحية والإنصاف.

6 - المناهج والتعليم وصناعة الذاكرة والهوية

المدرسة ليست مكانًا لنقل المعرفة فقط؛ فهي إحدى أهم المؤسسات التي تنتج مفهوم الطفل عن الوطن والتاريخ والمواطن والآخر. ولذلك يصبح انقسام التعليم أكثر خطورة من مجرد اختلاف إداري بين وزارتين، لأنه قادر مع مرور السنوات على إنتاج **ذاكرات سياسية مختلفة داخل الجيل نفسه**.

وقد أصابت الحرب النظام التعليمي في بنيته المادية والبشرية؛ وتشير اليونيسف إلى أن تجزئة النظام التعليمي وتعطل الدراسة وتضرر المدارس أثرت في تعليم ونمو ملايين الأطفال، وأن 2,916 مدرسة تعرضت للتدمير أو الضرر أو الاستخدام في أغراض غير تعليمية، فيما لم يحصل أكثر من 170 ألف معلم على رواتب منتظمة خلال مراحل طويلة من النزاع.

لكن المشكلة في مناطق الحوثيين تجاوزت تضرر التعليم إلى **إعادة تشكيل محتواه** .فقد رصدت سام منذ 2016 تغييرات في المناهج، ولا سيما المواد الدينية والتاريخية، وإدخال خطاب الجماعة السياسي والمذهبي إلى المدرسة، وتنظيم فعاليات ومحاضرات وشعارات مرتبطة بها. كما وثقت المنظمة تغيير قيادات تربوية ومعلمين لمصلحة أشخاص موالين للجماعة، واعتبرت أن هذا المسار يهدد حياد التعليم والتماسك الاجتماعي .

ولا تكمن المشكلة القانونية في تدريس تفسير تاريخي مختلف بحد ذاته؛ فالتعليم لا يخلو من الاختيارات الثقافية. لكن الأمر يصبح مسألة حقوقية عندما يُستخدم التعليم للتحريض على الكراهية أو العنف، أو لتقديم تفوق جماعة على أساس النسب أو المذهب، أو لربط الطفل بالتعبئة العسكرية والسياسية. وتشير الأدلة الإرشادية الدولية المتعلقة بحماية التعليم إلى أن محتوى المناهج نفسه يجب ألا يستخدم للتحريض على الكراهية القومية أو الدينية أو على النزاع والعنف .

وفي المقابل، يحمل انقسام التعليم خطرًا آخر في مناطق السلطات المختلفة، حيث يمكن لكل سلطة أن تعيد كتابة رموزها وأولوياتها وذاكرتها الخاصة. وإذا استمر ذلك جيلًا كاملًا، فقد يدخل اليمن إلى أي تسوية سياسية مستقبلية بطلاب تعلموا **تواريخ وطنية مختلفة**، لا مجرد مناهج مختلفة.

ولهذا فإن توحيد الدولة مستقبلًا لن يكون كافيًا إذا بقي التعليم مساحة لإعادة إنتاج الانقسام. فالمطلوب ليس فرض سردية سياسية واحدة، بل حماية المدرسة من التعبئة، وتعليم تاريخ يعترف بالتعدد والضحايا والخلاف دون أن يحول الآخر إلى عدو.

7 - انكماش الفضاء المدني وحرية التعبير والتنظيم

الفضاء المدني هو المساحة التي يستطيع فيها الفرد والجماعة أن يعبروا وينظموا أنفسهم ويشكلوا جمعيات ونقابات ووسائل إعلام ويطالبوا السلطات بالمحاسبة دون خوف من الانتقام. وتكمن أهميته في أن المجتمع الذي يستطيع إدارة اختلافاته بالكلمة والتنظيم والاحتجاج يحتاج بصورة أقل إلى السلاح.

لكن الحرب أدت إلى انكماش هذه المساحة في معظم مناطق اليمن. وقد تعرض صحفيون ومدافعون وناشطون ومنظمات لضغوط من الحوثيين والحكومة والمجلس الانتقالي وتشكيلات أخرى، وإن اختلفت درجة الانتهاكات وانتظامها. وفي تقرير الحريات الصحفية لعام 2024، نسبت نقابة الصحفيين اليمنيين أكبر حصة من الانتهاكات إلى الحوثيين، تليها جهات حكومية ثم المجلس الانتقالي.

وفي مناطق الحوثيين وصل الضغط على المجتمع المدني منذ منتصف 2024 إلى مستوى مختلف؛ فقد نفذت أجهزة الجماعة موجات اعتقالات طالت موظفين في الأمم المتحدة والمنظمات اليمنية والدولية، وصادرت أجهزة ووثائق من منازل ومكاتب المحتجزين. ووفق منظمة العفو الدولية، اعتقل الحوثيون منذ نهاية مايو/أيار 2024 ما لا يقل عن 13 موظفًا أمميًا و50 موظفًا في منظمات مجتمع مدني يمنية ودولية في الموجة الأولى وحدها، ثم استمرت الاعتقالات لاحقًا .

وفي 2026 استمرت المنظمات الحقوقية الدولية في المطالبة بالإفراج عن المحتجزين، معتبرة أن الاعتقالات الحوثية لا تنتهك حقوق الأشخاص فقط، بل تقوض قدرة العمل الإنساني والمجتمع المدني على الوصول إلى السكان .

وفي الجنوب، وثقت سام اعتقالات واعتداءات وإغلاق مؤسسات إعلامية مرتبطة بقوات المجلس الانتقالي. وفي فبراير/شباط 2026 أدانت المنظمة اقتحام مقر صحيفة "عدن الغد" وتحطيم ونهب محتوياته والاعتداء على عاملين فيه، معتبرة أن الواقعة تعكس استخدام القوة لتقييد العمل الصحفي .

وتكمن النتيجة الأعمق في **الرقابة الذاتية** .فليس من الضروري اعتقال كل صحفي أو ناشط كي يضيق المجال العام؛ يكفي أن يعرف الناس أن منشورًا أو تقريرًا أو نشاطًا يمكن أن يؤدي إلى الاستدعاء أو الاعتقال أو التشهير حتى يبدأوا في تغيير ما يقولونه قبل أن تتدخل السلطة.

8 - الرقابة والمراقبة الرقمية

أعطت وسائل التواصل اليمنيين مساحة بديلة بعد تراجع الصحافة التقليدية، لكنها نقلت الصراع والرقابة معها إلى المجال الرقمي. فالمواطن يستطيع اليوم نشر رأيه دون امتلاك صحيفة، لكن الهاتف والحساب الشخصي أصبحا كذلك مصدرين للمعلومات التي يمكن استخدامها ضده.

وقد وثقت سام اعتقالات في مناطق متعددة بسبب منشورات وآراء على مواقع التواصل، مع بروز هذا النمط بصورة واسعة في مناطق الحوثيين. وفي رصدها لعام 2021، اعتبرت المنظمة الاختلاف السياسي والتعبير على شبكات التواصل من الأسباب الرئيسية لعدد من حالات الاعتقال التي وثقتها.

كما وثقت منظمة العفو الدولية خلال مداهمات الحوثيين لموظفي المجتمع المدني في 2024 مصادرة الهواتف والحواسيب والأقراص الصلبة والوثائق، وهو ما لا يمس خصوصية المحتجز فقط بل قد يعرض كذلك الأشخاص الذين تواصلوا معه للخطر.

أما الصحفيون، فأفادوا لهيومن رايتس ووتش بأن سلطات مختلفة تراقبهم وتفتش أجهزتهم وتفرض عليهم تصاريح أمنية، فيما يواجه الصحفيون مخاطر عند التنقل بين مناطق السيطرة بسبب محتويات هواتفهم أو هويتهم المهنية. كما أشار التقرير إلى استمرار حجب مواقع إخبارية، خصوصًا في مناطق سيطرة الحوثيين.

وتحول بذلك الهاتف من أداة توسع حرية التعبير إلى مساحة مزدوجة: **منصة للكلام ومنفذ محتمل إلى الحياة الخاصة**. وهذا يخلق مستوى إضافيًا من الرقابة الذاتية، إذ لا يعود الفرد يسأل فقط ماذا سينشر، بل ماذا يحتفظ به، ومن يتواصل معه، وما الذي يمكن أن تكشفه أجهزته عند نقطة تفتيش أو مداهمة.

وفي المقابل، لا يجوز استخدام مكافحة التضليل أو خطاب الكراهية مبررًا للمراقبة غير المحدودة أو حجب المواقع أو تجريم النقد؛ فحرية التعبير هي الأصل، وأي قيد عليها يجب أن يستند إلى القانون وأن يكون ضروريًا ومتناسبًا، فيما يظل التحريض المباشر على التمييز أو العداوة أو العنف مجالًا مختلفًا يجيز القانون الدولي تنظيمه وفق معايير صارمة .

9 - تراجع الثقة الاجتماعية وتفكك الروابط المجتمعية

لم يؤد انقسام السياسة إلى اختفاء أشكال التضامن الاجتماعي في اليمن؛ فقد واصلت المجتمعات والأسر والمبادرات المحلية توفير الغذاء والمأوى والوساطة والخدمات عندما ضعفت الدولة. لكن قدرة المجتمع على الصمود لا تعني أنه خرج من الحرب دون أضرار في الثقة.

فالنزوح غيّر تركيبة بعض المناطق، وأنتج التنافس على الموارد والخدمات والعمل والمساعدات توترات محلية؛ كما جعلت نقاط التفتيش والخطابات المناطقية والسياسية هوية الشخص ومنطقة أصله أكثر حضورًا في علاقته بالسلطة. وأدى اختلاف السلطات والمناهج والإعلام إلى إضعاف المرجعيات المشتركة، فيما عمق خطاب الكراهية الانقسام بين جماعات سياسية واجتماعية.

ولا تظهر أزمة الثقة فقط بين المواطنين؛ بل بين المواطن والمؤسسة العامة أيضًا. فعندما ترتبط الشرطة أو المحكمة أو المدرسة أو وسيلة الإعلام بسلطة سياسية بعينها، يقل شعور الفرد بأن هذه المؤسسة تخصه أيضًا. ومن هنا يصبح ترميم الثقة بالدولة مرتبطًا بإعادة بناء **حياد المؤسسة** بقدر ارتباطه بإعادة بنائها ماديًا.

وتظهر تجارب محلية أن هذا الضرر قابل للمعالجة. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجانًا ومبادرات مجتمعية للحوار والوساطة في عدد من المحافظات، وخلص في برامجه إلى أن حل النزاعات المحلية وإشراك السكان في تحديد الأولويات يمكن أن يعيدا بناء الثقة والتماسك تدريجيًا. وفي مشروع "الصمود الريفي"، قال البرنامج إن تدريب أكثر من ألف وسيط وتنفيذ مئات جلسات الحوار والمبادرات المحلية أسهم في تعزيز التماسك وبناء الثقة في المجتمعات المستهدفة .

وهذا مهم؛ لأنه يوضح أن إعادة بناء المجتمع لا تتطلب انتظار الاتفاق السياسي الوطني في كل شيء. فجزء من السلام يمكن أن يبدأ من **إعادة قدرة الناس على حل اختلافاتهم دون تحويلها إلى صراع هوياتي أو مسلح**.

10 - المصالحة وإعادة بناء المجال الوطني المشترك

ستواجه أي تسوية يمنية مشكلة أعمق من رسم ترتيبات السلطة. فقد يستطيع الاتفاق تحديد عدد أعضاء الحكومة، وشكل الرئاسة، وتوزيع الموارد، وترتيبات الجيش، لكنه لا يستطيع بمرسوم واحد إعادة سردية وطنية مشتركة بعد سنوات من التعليم والإعلام والتعبئة والذاكرة المتعارضة.

ولا ينبغي أن يكون الهدف استبدال السرديات المتعددة بسردية رسمية واحدة تفرضها الدولة؛ فهذا يعيد إنتاج المشكلة. المطلوب هو بناء **مجال وطني يستطيع استيعاب تعدد الروايات دون أن تتحول إحداها إلى حق في إقصاء الأخرى**. فمن حق الجنوبي أن يروي مظالم 1994، ومن حق ضحايا حروب صعدة أن يحتفظوا بذاكرتهم، ومن حق ضحايا الحوثيين والتحالف والحكومة والمجلس الانتقالي وسائر الأطراف أن تُسمع رواياتهم، دون أن تكون المصالحة مشروطة بإنكار تجربة أحد منهم.

ويعني ذلك أن المصالحة تحتاج إلى أكثر من لقاء سياسي. إنها تتطلب فتح الفضاء المدني، واستعادة التعدد الإعلامي، ووقف اعتقال الأشخاص بسبب آرائهم، ومراجعة المناهج التي تحرض على التمييز أو تمجد جماعة سياسية، وحماية الصحفيين والباحثين، ومعالجة خطاب الكراهية دون قمع حرية التعبير، وحفظ ذاكرة الضحايا، وفتح المجال أمام سرديات متعددة للتاريخ تحت سقف الحقوق المتساوية.

كما تتطلب الاعتراف بأن **المواطنة لا يمكن أن تقوم على اختبار للهوية أو الولاء**. فلا ينبغي أن يحدد النسب أو المذهب أو المحافظة أو الموقف من الوحدة أو الانفصال مقدار الحماية التي يحصل عليها الشخص من الدولة. وكل تسوية تسمح باستمرار هذا النوع من التصنيف ستنقل الحرب من الجبهة إلى المؤسسات والمجتمع.

خلاصة الفصل

لم تترك الحرب اليمنية مجتمعًا منقسمًا سياسيًا فحسب، بل أنتجت **بيئات مختلفة للهوية والذاكرة والمعلومة والولاء** .فقد تراجعت السردية الوطنية المشتركة أمام روايات متنافسة للشرعية والدولة والتاريخ، وتعززت الهويات المناطقية والسلالية والانفصالية، وتحول الإعلام في مساحات واسعة إلى امتداد لأطراف الصراع، بينما دخل الانقسام إلى التعليم والذاكرة التي يتشكل بها الجيل الجديد.

وفي هذا التحول تتحمل سلطات الحوثيين مسؤولية خاصة عن نمط واسع من إعادة تشكيل المجال العام في المناطق الخاضعة لسيطرتها؛ فمنذ الاستيلاء على صنعاء سيطرت الجماعة على مؤسسات إعلامية، وأغلقت أخرى، وغيرت عناصر في الإدارة والمناهج التعليمية، وربطت التعليم والإعلام بخطابها السياسي والأيديولوجي، واستخدمت الاعتقال والمحاكمات ضد صحفيين ونشطاء، ثم صعدت منذ 2024 استهداف منظمات المجتمع المدني والعاملين الإنسانيين. وتكشف بيانات نقابة الصحفيين، التي تنسب إلى الحوثيين أكثر من نصف الانتهاكات الصحفية الموثقة منذ 2014، حجم هذا النمط واستمراريته.

وفي الجنوب، ساهم المجلس الانتقالي وتشكيلات مرتبطة به في تضييق المجال الإعلامي والنقابي وفي خطاب مناطقي اتخذ في بعض المراحل طابعًا تحريضيًا وترافق مع انتهاكات ضد سكان ينحدرون من محافظات شمالية، بينما ارتكبت أجهزة تابعة للحكومة بدورها انتهاكات ضد صحفيين ونشطاء وفرضت قيودًا على العمل الإعلامي. ولا ينبغي إخفاء هذه الفروق خلف مساواة شكلية، كما لا ينبغي إعفاء أي جهة من مسؤوليتها حين تسمح الأدلة بإسناد الانتهاك إليها.

والخطر الأكبر أن آثار هذه التحولات قد تكون أطول عمرًا من المؤسسات العسكرية التي أنتجتها. فالطفل الذي يتعلم تاريخًا يقسم المواطنين، والمواطن الذي يسمع سنوات أن جاره «خائن» أو «دخيل»، والصحفي الذي يتعلم أن الصمت أكثر أمانًا من السؤال، والمجتمع الذي لا يملك مصدرًا مشتركًا للوقائع، جميعهم يحملون الحرب معهم حتى عندما تتوقف المدافع.

ولهذا فإن استعادة المجال الوطني ليست شأنًا ثقافيًا يأتي بعد إعادة بناء الدولة؛ إنها جزء من إعادة بناء الدولة نفسها. فلا دولة عامة دون مواطنين متساوين في الانتماء والحقوق، ولا مصالحة دون مساحة آمنة للاختلاف، ولا حقيقة عامة إذا امتلك كل طرف إعلامه وتعليمه وذاكرته المغلقة.

وبعد اثني عشر عامًا، يصبح أحد شروط السلام أن ينتقل اليمن من **التنافس على امتلاك الحقيقة إلى الحق في تعدد الروايات؛ ومن الهوية بوصفها أداة لتوزيع الحقوق إلى المواطنة بوصفها أساسها؛ ومن الإعلام والتعليم كوسيلتين للتعبئة إلى مؤسستين تساعدان المجتمع على معرفة نفسه واختلافاته دون أن يتعلم الكراهية**. فالسلام لا يحتاج أن يتفق اليمنيون على رواية واحدة للماضي، لكنه يحتاج على الأقل إلى أن يتفقوا على أن اختلاف رواياتهم لا يعطي أحدًا حقًا أقل في الدولة أو المجتمع أو المستقبل.

الفصل التاسع

اقتصاد الحرب والخدمات والموارد



لم تؤد الحرب في اليمن إلى إفقار الاقتصاد القائم فحسب، بل أعادت تشكيل الطريقة التي تتحرك بها الأموال والموارد والسلع داخل البلاد. ومع انقسام الدولة والمؤسسات، لم يعد الاقتصاد يعمل داخل مجال مالي وإداري واحد؛ فقد تعددت مراكز تحصيل الإيرادات، وانقسم البنك المركزي والسياسة النقدية، واختلف سعر العملة بين مناطق السيطرة، وتوقفت أهم موارد الدولة، ونشأت شبكات تستفيد من الجبايات والتجارة والوقود والمساعدات والسلطة على المنافذ والطرق. وفي الوقت نفسه، انتقلت كلفة هذا التحول إلى المواطن من خلال الراتب المتآكل، والغذاء الأغلى، والخدمة الأضعف، والطريق الأكثر كلفة، والمياه والعلاج والتعليم التي أصبحت بدرجات متفاوتة سلعًا تُشترى بدل أن تكون حقوقًا تضمنها الدولة.

ولهذا لا يستخدم التقرير مفهوم **«اقتصاد الحرب»** باعتباره مرادفًا للفقر أو الانهيار. فاقتصاد الحرب ينشأ عندما يعيد النزاع توجيه الموارد والأسواق والمؤسسات بحيث تصبح السيطرة على المال والوقود والموانئ والضرائب والمساعدات جزءًا من القدرة على الحكم والقتال في الوقت نفسه. وتظهر خطورته عندما تنشأ داخل النزاع شبكات تستفيد ماديًا من استمرار الانقسام؛ فعندئذ لا يصبح السلام مسألة سياسية وعسكرية فقط، وإنما تهديدًا لمصالح اقتصادية تكونت وترسخت خلال سنوات الحرب.

وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في الحالة اليمنية. ففي تقريرها **«نازحون في العراء»** ربطت منظمة سام بين المساعدات الإنسانية واقتصاد الحرب، ووثقت تدخل أطراف النزاع في المساعدات والموارد والجبايات، وخلصت إلى أن بعض شبكات الحرب استفادت من السيطرة على الموانئ والرسوم والوقود والمساعدات، بما أدى إلى تحويل جزء من الاقتصاد الإنساني نفسه إلى مورد تتنافس عليه السلطات والجماعات المسلحة.

1 - من اقتصاد الأزمة إلى اقتصاد الحرب

كان الاقتصاد اليمني قبل 2014 يعاني ضعفًا هيكليًا، واعتمادًا كبيرًا على النفط والواردات والتحويلات، واتساع الاقتصاد غير الرسمي والبطالة والفقر. لكن الحرب نقلت هذه المشكلات إلى مستوى مختلف؛ فقد انكمش النشاط الاقتصادي، وتراجع الاستثمار، وتضررت البنية الأساسية، وفقدت الدولة جزءًا كبيرًا من إيراداتها، بينما أصبح الوصول إلى الأسواق والموارد مرتبطًا بخطوط السيطرة والأجهزة العسكرية والسلطات المحلية.

وبحسب **التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني في عدن لعام 2025**، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5 في المائة في 2025، وبلغ متوسط التضخم 20.4 في المائة، بينما تراجعت قيمة الريال في متوسط السنة بنحو 12.9 في المائة أمام الدولار. ويشير التقرير كذلك إلى أن الصادرات النفطية ظلت عند الصفر بعد توقفها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022.

ويقدم البنك الدولي صورة أوسع؛ ففي أحدث **مرصد اقتصادي لليمن – «الدفع عكس التيار» الصادر في مايو/أيار 2026**، قدر أن الاقتصاد انكمش 1.5 في المائة في 2025، ويتوقع انكماشًا إضافيًا بنحو 0.5 في المائة في 2026، في ظل استمرار توقف صادرات النفط وضعف الاستثمار والوصول إلى التمويل والطلب المحلي. كما يقدر أن ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر.

لكن الخطر لا يكمن في الانكماش وحده. فقد أنتجت الحرب اقتصادًا يستطيع بعض الفاعلين العمل داخله والاستفادة منه: رسوم وجمارك متعددة، وسوق للوقود، وشبكات تحويل وصرافة، وعقارات وأصول تمت مصادرتها، وأسواق مرتبطة بالسلاح والنقل والمساعدات. ومن ثم فإن الحرب لم تنتج فقط **خاسرين؛ بل أنتجت مستفيدين**، وهو ما يجعل تفكيك اقتصادها جزءًا من متطلبات السلام.

2 - انقسام الاقتصاد والبنك والسياسة النقدية

مثّل نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في 2016 إحدى أهم لحظات انتقال الانقسام السياسي إلى المجال الاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت نشأت عمليًا سلطتان نقديتان: بنك مركزي في عدن معترف به دوليًا، وسلطة نقدية تعمل من صنعاء في مناطق الحوثيين. ولم يبق الانقسام إداريًا؛ فقد امتد إلى إدارة السيولة، والرقابة على البنوك، والحوالات، وطباعة العملة، وسعر الصرف.

وصف البنك الدولي اليمن في 2025 بأنه ينقسم بصورة متزايدة إلى **منطقتين اقتصاديتين** لكل منهما مؤسسات وسلطات نقدية وأسعار صرف مختلفة. ففي مناطق الحكومة عانت العملة الجديدة من تراجع حاد أمام الدولار والتضخم، بينما حافظ الحوثيون في مناطق سيطرتهم على سعر اسمي أكثر استقرارًا عبر منع تداول الطبعات الجديدة من الريال وفرض قيود على القطاع المصرفي، لكن ذلك ترافق مع نقص في السيولة وتوسع التعاملات غير الرسمية.

وهذه حالة نادرة يصبح فيها المواطن داخل الدولة الواحدة أمام **قيمتين فعليتين للعملة نفسها** .فالراتب الذي يحمل القيمة الاسمية ذاتها يستطيع شراء كميات مختلفة من السلع بحسب المنطقة، كما أصبحت التحويلات المالية بين مناطق السيطرة عرضة لرسوم وفروقات سعر صرف أضافت كلفة مباشرة على الأسر.

ويكشف التقرير السنوي للبنك المركزي في عدن حجم الضغط النقدي في مناطق الحكومة؛ فقد بلغ متوسط سعر الدولار نحو 2,078 ريالًا خلال 2025، مقابل نحو 1,842 ريالًا في 2024، قبل تحسن السعر بصورة ملحوظة في النصف الثاني من العام نتيجة تدخلات البنك والدعم الخارجي. كما انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك العاملة بنسبة 33.9 في المائة خلال 2025، وهو مؤشر على حجم الضرر الذي يصيب الاستثمار والنشاط الاقتصادي الطبيعي عندما تتحول المؤسسات المالية إلى ساحة للصراع والسيولة النادرة.

ولا يقتصر خطر الانقسام المصرفي على سعر الصرف. فحين تتنافس سلطتان على البنوك والتحويلات والعملة، يصبح القطاع المالي نفسه عرضة للاستخدام السياسي، وتتراجع الثقة في النظام المصرفي، وتتوسع شبكات الصرافة والنقد خارج البنوك. كما تصبح إعادة توحيد البنك مستقبلًا أكثر تعقيدًا؛ لأنها ستتطلب تسوية حسابات وديون وأصول وإصدارات نقدية وسياسات تراكمت بصورة مستقلة لسنوات.

3 - الرواتب والجبايات والضرائب والإيرادات

يمثل الراتب واحدة من أكثر النقاط التي تكشف تغير علاقة الدولة بالمواطن. فمنذ 2016 انقطع أو تعطل صرف رواتب أعداد واسعة من موظفي الدولة، خصوصًا في مناطق الحوثيين، بينما عانت الحكومة المعترف بها دوليًا بدورها من التأخير وعدم الانتظام وتآكل قيمة الراتب بسبب انهيار العملة.

وهكذا فقدت الوظيفة العامة جزءًا من معناها التقليدي: الدولة أو السلطة تستمر في استخدام موظفين ومعلمين وعاملين صحيين، لكنها لا تضمن بالضرورة دخلهم المنتظم. وقد أشارت اليونيسف إلى أن نحو **172ألف معلم** لم يحصلوا على رواتب منتظمة منذ 2016 أو اضطروا إلى ترك التدريس بحثًا عن مصادر دخل أخرى، وهو ما جعل أزمة الرواتب أحد أسباب انهيار التعليم نفسه.

وتفاقمت الأزمة بعد توقف صادرات النفط الحكومية. ويؤكد **البنك المركزي اليمني في تقريره السنوي لعام 2025** أن الصادرات النفطية ظلت متوقفة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022 نتيجة الهجمات والتهديدات الحوثية على منشآت وموانئ تصدير النفط، الأمر الذي حرم الحكومة من أهم مصادر النقد الأجنبي والإيرادات العامة. وفي 2025 انخفض إجمالي الإيرادات الحكومية والمنح بنحو 30.5 في المائة، بينما بلغت الإيرادات العامة نحو 4 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

ويؤكد البنك الدولي هذه العلاقة، مشيرًا إلى أن استمرار الحظر الذي فرضته هجمات الحوثيين على صادرات النفط خفض قدرة الحكومة على تمويل الرواتب والخدمات، بينما أصبحت تعتمد بصورة أكبر على الدعم الخارجي والإيرادات غير النفطية.

وفي مناطق سيطرة الحوثيين، ظهرت في المقابل **منظومة واسعة للجباية والضرائب والرسوم** .ويوثق تقرير سام **«عقد من الانهيار»** فرض رسوم وجبايات متعددة على التجار والشاحنات والسلع والكهرباء والاتصالات، إلى جانب رسوم ترتبط بمناسبات دينية وسياسية، وإغلاق مؤسسات تجارية بذريعة مخالفة الأسعار التي تحددها أجهزة الجماعة. كما سجل التقرير شكاوى تجار من مضاعفة الرسوم والضرائب بصورة رفعت كلفة النشاط التجاري.

وتعطي بيانات **فريق خبراء مجلس الأمن بشأن اليمن لعام 2024** مؤشرًا على حجم أحد مصادر الإيرادات الحوثية؛ إذ قدر الفريق أن الرسوم الجمركية وإيرادات الوقود المحصلة عبر الموانئ الخاضعة للجماعة خلال الفترة من أبريل/نيسان 2022 حتى يونيو/حزيران 2024 بلغت نحو 994 مليار ريال، وأن إجمالي الدخل من القطاع عند احتساب رسوم وهوامش أخرى قد يصل إلى **1.34تريليون ريال يمني** .وذكر الفريق أن مصادر أفادت بتحويل جزء كبير من هذه العوائد إلى أغراض عسكرية، مع تأكيده أنه لم يتمكن من التحقق مستقلًا من حجم الجزء المحول.

وهنا تظهر إحدى مفارقات اقتصاد الحرب :**تستطيع السلطة أن تصبح أكثر قدرة على الجباية في الوقت الذي تصبح فيه أقل قدرة أو رغبة في تقديم الخدمة العامة المقابلة** .وهذا التحول من الضريبة باعتبارها مساهمة في تمويل الدولة إلى الجباية باعتبارها موردًا للسلطة والسلاح يضعف الشرعية الاقتصادية ويزيد العبء على المواطن.

4 - شبكات اقتصاد الحرب والمصالح المستفيدة

لا يعمل اقتصاد الحرب عبر المؤسسات الرسمية وحدها. فهو ينتج شبكات تتقاطع فيها السلطة العسكرية والسياسية مع التجارة والعقارات والوقود والصرافة والاستيراد والمساعدات. ومع مرور السنوات، يستطيع الأشخاص والكيانات الذين يحصلون على امتيازاتهم من هذه الشبكات أن يطوروا مصلحة في بقاء الانقسام حتى لو انخفض القتال.

وثقت منظمة سام جانبًا من هذا التحول في تقرير **«إقطاعية الحارس وماكينة التضليل»**، الذي تناول مصادرة الحوثيين لأموال وممتلكات خصوم سياسيين واستخدام ما يسمى «الحارس القضائي» لإدارة أصولهم. وخلص التقرير إلى أن المصادرات والابتزاز والاستيلاء على الشركات والعقارات أدت إلى نقل موارد خاصة إلى شبكات مرتبطة بسلطة الجماعة، وربطت في بعض الحالات بين الممتلكات المصادرة وأنشطة اقتصادية تخدم القيادات أو المجهود العسكري.

وعادت سام في تقرير **«نهب منظم»** إلى توثيق تطور هذه الممارسة بعد السيطرة على صنعاء، مشيرة إلى استخدام النفوذ القضائي والإداري للاستيلاء على أراضٍ ومنازل وشركات تابعة لمعارضين وشخصيات تجارية، وتحويل بعض الأصول إلى استثمارات جديدة في العقارات والوقود ومجالات أخرى.

ولا يعني ذلك أن شبكات المصالح محصورة في مناطق الحوثيين. ففي مناطق الحكومة أدت تعدد القوات والسلطات المحلية وضعف الرقابة إلى توسع مراكز النفوذ المرتبطة بالمنافذ والعقود والنفط والجبايات المحلية وقطاع الصرافة، كما أسهم الفساد وضعف الإدارة العامة في تحويل جزء من الموارد بعيدًا عن الموازنة العامة.

والفارق الذي ينبغي أن يحافظ عليه التقرير هو بين **وجود فساد أو شبكات مصالح لدى أطراف متعددة، وبين بناء منظومة مؤسساتية منظمة للاستيلاء والجباية والمصادرة** .ففي الحالة الحوثية تكشف الأدلة المتراكمة عن دمج واسع لأدوات الأمن والقضاء والضرائب والإدارة في السيطرة على النشاط الاقتصادي، وهو ما يمنح اقتصاد الجماعة طابعًا يتجاوز النشاط غير الرسمي الفردي.

وتكمن خطورة هذه الشبكات في أنها قد تصبح من أصعب موروثات الحرب تفكيكًا؛ لأن السلام لا يلغي تلقائيًا الشركات والامتيازات والأراضي والعقود ومراكز النفوذ التي نشأت خلال اثني عشر عامًا. ولهذا فإن إعادة بناء الاقتصاد تحتاج إلى **إعادة بناء قواعد المنافسة والملكية والشفافية أيضًا**.

5 - الموانئ والمطارات والطاقة والطرق

أظهرت الحرب أن البنية الأساسية ليست مجرد منشآت خدمية؛ فهي كذلك أدوات للسيادة والاقتصاد والحرب. فالميناء يعني الجمارك والواردات والوقود، والمطار يعني الحركة والاتصال بالخارج، والطريق يعني انتقال البضائع والعمال، ومحطة الكهرباء تحدد قدرة المستشفى والمصنع والمنزل على العمل.

تعرضت الموانئ والمطارات والطرق ومحطات الطاقة خلال النزاع للهجمات والإغلاق والقيود، كما استخدمت السيطرة عليها في إدارة حركة السلع والأشخاص. وشكل حصار تعز وإغلاق الطرق المرتبطة بها مثالًا واضحًا على تحول الطريق من بنية عامة إلى أداة عسكرية واقتصادية؛ إذ وثقت سام على امتداد سنوات استمرار إغلاق الحوثيين للطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، وما ترتب عليه من إطالة مسافات السفر ورفع تكاليف الغذاء والعلاج والنقل.

أما الموانئ الغربية فأصبحت منذ 2023 جزءًا من مواجهة إقليمية أوسع. فبعد بدء الحوثيين هجماتهم على السفن في البحر الأحمر، تعرضت الحديدة ورأس عيسى والصليف ومطار صنعاء ومحطات طاقة لضربات أمريكية وإسرائيلية. وفي تقرير سام **«استهداف رأس عيسى.. القصة من الجو»**، اعتبرت المنظمة أن الضربة الأمريكية على ميناء رأس عيسى في أبريل/نيسان 2025 لم تقتصر آثارها المحتملة على موارد الحوثيين، بل طالت منشأة يستخدمها ملايين السكان للحصول على الوقود، محذرة من أن ضرب البنية الاقتصادية المدنية يؤدي إلى نقل كلفة المواجهة إلى السكان.

وهنا تظهر دائرة سببية معقدة :**هجمات الحوثيين الإقليمية تستجلب ضربات خارجية على اليمن، والضربات قد تدمر بنية أساسية يعتمد عليها المدنيون، فيتحمل المواطن كلفة قرار لم يشارك في اتخاذه** .وهذا لا يعفي القوة المهاجمة من التزامها بقواعد القانون الدولي الإنساني، لكنه يبين كذلك مسؤولية الحوثيين عن توسيع نطاق المواجهة واستخدام الجغرافيا والبنية اليمنية ضمن صراع إقليمي أكبر.

وتؤثر هجمات البحر الأحمر كذلك في الاقتصاد الوطني بطرق غير مباشرة. فقد سجل البنك الدولي أكثر من 450 حادثة أمن بحري في 2024، وربط التصعيد بارتفاع تكاليف الشحن والتأمين واضطراب التجارة عبر باب المندب، وهي أعباء تنتقل في بلد يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات إلى أسعار الغذاء والوقود والسلع الأساسية.

6 - الصحة والتعليم والمياه: من الخدمة العامة إلى اقتصاد البقاء

لم تنهَر الخدمات العامة بالطريقة نفسها أو في الوقت نفسه في جميع المناطق، لكن الحرب أضعفت قدرة الدولة على تمويلها وتشغيلها بصورة وطنية متساوية. ومع تراجع الموارد والرواتب والاستثمار العام، بدأت الأسر تدفع بصورة مباشرة مقابل الخدمات التي كان يفترض أن توفرها الدولة أو تدعمها.

في القطاع الصحي، تشير **اليونيسف في اليمن** إلى أن نصف المرافق الصحية تقريبًا أصبحت متضررة أو تعمل بصورة جزئية، وأن أكثر من عشرة ملايين طفل ونحو خمسة ملايين امرأة لا يحصلون بصورة كاملة على الخدمات الصحية. كما أدى ضعف الرواتب والأدوية والمعدات إلى زيادة اعتماد المرافق على المساعدات والمنظمات الدولية.

وفي 2025 تعرض النظام الصحي لضغط إضافي نتيجة موجات القصف والتصعيد الإقليمي؛ فقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الضربات الجوية والبحرية بين مارس/آذار وأكتوبر/تشرين الأول 2025 رفعت أعداد الإصابات وأثرت في خدمات الإحالة والطوارئ في صنعاء والحديدة وتعز وغيرها.

أما التعليم، فقد تحول من خدمة عامة ضعيفة إلى نظام مجزأ يعاني نقص الرواتب وتضرر المدارس وتعدد السلطات والمناهج. وتقدر اليونيسف أن **2,916مدرسة** دمرت أو تضررت أو استخدمت في أغراض غير تعليمية، في وقت حُرم نحو 172 ألف معلم من رواتب منتظمة خلال مراحل طويلة من النزاع.

وتكشف المياه عن الصورة نفسها بصورة أكثر مباشرة. فاليونيسف تشير إلى أن أكثر من **16مليون شخص** يحتاجون إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي، وأن نحو ثلث السكان فقط يحصلون على المياه عبر شبكات تصل إلى المنازل. ويعني ضعف الكهرباء والوقود والبنية الأساسية أن ضخ الماء نفسه أصبح مرتبطًا بالمساعدات والتمويل الخارجي.

ومن هنا نشأ ما يمكن تسميته **اقتصاد البقاء**: الأسرة تشتري الكهرباء من مولد خاص، والمياه من ناقلة، والتعليم من مدرسة خاصة أو دروس إضافية، والعلاج من منشأة خاصة، والأمن أحيانًا من علاقات الحماية المحلية. وكل خدمة تتراجع عنها الدولة تفتح سوقًا بديلة يستطيع من يملك المال الدخول إليها، بينما يزداد حرمان الفقير.

وهكذا تحول انهيار الخدمة إلى مسألة مساواة وحقوق؛ فالفرق بين الغني والفقير لم يعد في جودة الخدمة فقط، بل في **إمكانية الوصول إليها أصلًا**.

7 - المساعدات الإنسانية والاعتماد الممتد عليها

كان يفترض أن تكون المساعدات استجابة استثنائية لأزمة مؤقتة، لكنها تحولت مع طول الحرب إلى أحد أكبر مكونات الاقتصاد الاجتماعي في اليمن. وتعتمد ملايين الأسر بدرجات مختلفة على الغذاء والنقد والرعاية الصحية والمياه والخدمات التي تمولها المنظمات الدولية، في وقت تراجعت فيه قدرة المؤسسات العامة والاقتصاد المحلي على توفير البديل.

لكن هذا الاعتماد يحمل مشكلتين متوازيتين. الأولى أن المساعدة أنقذت حياة ملايين الأشخاص ومنعت انهيارًا أكبر؛ والثانية أن استمرارها لسنوات دون تعافٍ اقتصادي جعل حياة قطاعات واسعة مرتبطة بقرار المانح ودورة التمويل السنوية.

وفي 2026 أصبح هذا الاعتماد أكثر خطورة مع تراجع التمويل. فقد أشار **البنك الدولي في مايو/أيار 2026** إلى أن تمويل خطة الاستجابة الأممية لم يغط في 2025 سوى **28في المائة من الاحتياجات، مقارنة بـ56.5 في المائة في 2024**. ويأتي ذلك بينما يحتاج أكثر من 22.3 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بحسب مجلس الأمن في يونيو/حزيران 2026.

وفي الوقت نفسه، تعرض العمل الإنساني للتدخل والضغط. وقد تناول تقرير سام **«نازحون في العراء»** تدخل أطراف الحرب في المساعدات، بما يشمل تحويلها أو بيعها أو استخدامها لتفضيل مجموعات معينة، وربط ذلك بمنطق اقتصاد الحرب.

وتبرز مسؤولية الحوثيين بصورة خاصة في السنوات الأخيرة. فمنذ 2024 نفذت الجماعة حملات اعتقال واسعة ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع المدني، وبلغ عدد موظفي الأمم المتحدة المحتجزين تعسفيًا **73موظفًا في يونيو/حزيران 2026** . وقال الأمين العام إن هذه الاعتقالات قيدت بصورة شديدة قدرة الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المساعدة لملايين المحتاجين.

وفي يناير/كانون الثاني 2026 أعلنت الأمم المتحدة أن سلطات الحوثيين دخلت ستة مكاتب أممية في صنعاء ونقلت معدات اتصالات ومركبات إلى أماكن غير معلومة دون إذن المنظمة. كما أدانت سام في 2025 مصادرة الحوثيين أصولًا تابعة لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، معتبرة ذلك تقويضًا مباشرًا للعمل الإنساني.

وهنا يصبح التدخل في المساعدات انتهاكًا مضاعفًا: فهو يصيب العامل أو المنظمة مباشرة، لكنه يصل في النهاية إلى **المريض والنازح والطفل والأسرة التي تعتمد على الخدمة التي توقفت**.

ولا يمكن أن يكون الحل في توسيع الإغاثة إلى ما لا نهاية. فالمطلوب انتقال تدريجي من اقتصاد يبقي الإنسان حيًا إلى اقتصاد يسمح له بأن يعيش من عمله وإنتاجه، دون قطع شبكات الأمان قبل وجود البديل.

8 - المياه والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية

لم تبدأ أزمة المياه في اليمن مع الحرب، لكنها أصبحت أكثر خطورة بسبب انهيار المؤسسات وضعف الاستثمار والفقر وتغير المناخ. واليمن من أكثر دول العالم شحًا في المياه، فيما تعتمد غالبية المجتمعات الريفية على الزراعة وتربية المواشي والموارد الطبيعية.

وتشير **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – مكتب اليمن** إلى أن سحب المياه الجوفية يتجاوز معدل تغذيتها السنوية بنحو الثلث، ما يخلق عجزًا يقدر بـ **1.4مليار متر مكعب سنويًا** .كما تستهلك الزراعة نحو 90 في المائة من المياه المسحوبة، ويذهب نحو 30 في المائة من هذه المياه إلى زراعة القات.

وهذا يعني أن أزمة الموارد ليست نتيجة الحرب وحدها؛ فهي نتاج تراكم سوء الإدارة والنمو السكاني والزراعة غير المستدامة وشح المياه وتغير المناخ. لكن الحرب أضعفت المؤسسات التي كان يفترض أن تدير هذه الضغوط، وأضرت بشبكات الري والطرق والأسواق والخدمات البيطرية والزراعية، وأعاقت الاستثمار والتخطيط طويل المدى.

وتظهر أهمية القطاع في أن نحو **16مليون شخص يعتمدون على الزراعة** بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحسب منظمة الأغذية والزراعة، فيما تعرضت منشآت الري لأضرار كبيرة بفعل النزاع والفيضانات والتدهور البيئي. ولهذا يؤدي الجفاف أو الفيضان أو تلف قناة ري إلى نتيجة تتجاوز خسارة المحصول: فقد يعني فقدان الدخل والغذاء والنزوح وارتفاع احتمال النزاع المحلي على المورد.

وتتداخل البيئة مع الحرب كذلك عبر الساحل والصيد والنفط. فقد هددت ناقلة صافر لسنوات بكارثة بيئية واسعة في البحر الأحمر قبل نجاح الأمم المتحدة في نقل النفط منها، فيما أدت الحرب والقيود والعمليات العسكرية إلى أضرار بسبل عيش مجتمعات الصيادين. كما أعاد التصعيد في موانئ الحديدة ورأس عيسى إلى الواجهة مخاطر تلوث البحر والوقود والمنشآت النفطية.

وتزيد التغيرات المناخية من هذه الضغوط. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تزايد شدة الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة، في بلد يعاني أصلًا من نزاع طويل وخدمات ضعيفة. ولذلك لا ينبغي التعامل مع البيئة بوصفها ملفًا لاحقًا للسلام؛ فشح المياه وتدهور الزراعة والموارد يمكن أن تصبح بدورها **مصادر جديدة للنزوح والنزاع**.

9 - الاقتصاد والحقوق والاستقرار

قد يبدو التضخم أو سعر الصرف أو انخفاض الإيرادات مسائل اقتصادية تقنية، لكنها في واقع الحياة مسائل حقوقية. فعندما تنخفض قيمة العملة إلى النصف، ينخفض عمليًا حق الموظف في مستوى معيشي لائق؛ وعندما تتوقف الإيرادات والرواتب، تتأثر الصحة والتعليم؛ وعندما تفرض نقاط وجبايات متعددة على الشاحنة، تنتقل كلفتها إلى سعر الغذاء؛ وعندما يغلق طريق أو ميناء، لا تتأثر التجارة فقط بل قدرة المريض على الوصول إلى المستشفى والأسرة على شراء احتياجاتها.

وتوضح أحدث بيانات البنك الدولي هذه العلاقة؛ فبعد أكثر من عقد من النزاع تراجع نصيب الفرد الحقيقي من الناتج بنحو **58في المائة مقارنة بعام 2015** وفق مرصد 2025، بينما بقي الاقتصاد منقسمًا إلى منطقتين ماليتين ومؤسساتيتين مختلفتين. وفي مايو/أيار 2026 قدر البنك أن الاقتصاد سيواصل الانكماش، وأن ما يقارب ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر.

ولهذا فإن الخطر في اقتصاد الحرب ليس فقط أنه يجعل اليمن فقيرًا؛ بل أنه **يعيد توزيع القوة**. فالجهة التي تسيطر على الوقود والميناء والجباية والحوالة والمساعدة تستطيع تحويل السيطرة الاقتصادية إلى سلطة سياسية وأمنية، بينما يصبح المواطن أكثر اعتمادًا عليها وأقل قدرة على الاعتراض.

وفي الحالة الحوثية تظهر هذه العلاقة بصورة خاصة في الجمع بين السيطرة على المؤسسات والإيرادات والجبايات والموانئ والمصادرات من جهة، وبين استمرار تعبئة الموارد للحرب من جهة أخرى. وقدّر فريق خبراء مجلس الأمن، كما سبق، أن قطاع الوقود والجمارك وحده وفر للجماعة موارد ضخمة خلال 2022–2024، بينما وثقت سام توسع الضرائب والرسوم والمصادرات في مناطق سيطرتها.

وفي مناطق الحكومة، يأتي الخطر من اتجاه مختلف: ضعف تحصيل الموارد، وانهيار العملة، والفساد، وتعدد مراكز النفوذ، وعجز الحكومة عن دمج كامل الإيرادات والنفقات في مؤسسة مالية واحدة. ولذلك فإن إعادة بناء الاقتصاد لا يمكن أن تكون مجرد زيادة في الأموال المتاحة؛ بل تحتاج إلى **إعادة توحيد السلطة المالية وإخضاع الإيرادات والجبايات للشفافية والمساءلة**.

خلاصة الفصل

أنتجت اثنا عشر عامًا من الحرب اقتصادًا مختلفًا عن الاقتصاد الذي دخل به اليمن النزاع. فقد انقسم البنك والعملة والسياسة النقدية، وتوقفت أهم صادرات الدولة، وتعددت أنظمة الضرائب والرسوم والجبايات، ونشأت شبكات مصالح تستفيد من الوقود والعقارات والمنافذ والمساعدات والأسواق غير الرسمية، بينما انتقلت الخدمات الأساسية بصورة متزايدة من الحق العام إلى القدرة الفردية على الدفع.

وتحملت الأطراف مسؤوليات مختلفة في هذا التحول. فقد أضعفت الحكومة المعترف بها دوليًا مؤسساتها بسبب سوء الإدارة والفساد وتعدد مراكز القرار وعدم قدرتها على جمع الموارد وصرف الرواتب وتقديم الخدمات بصورة منتظمة، كما أسهم تعدد التشكيلات والسلطات المحلية في تفتيت الإيرادات والنفوذ الاقتصادي. وأدت هجمات التحالف والضربات الأمريكية والإسرائيلية في مراحل مختلفة إلى تضرر منشآت اقتصادية وخدمية وإلى أعباء إضافية على المدنيين.

وفي المقابل، تبرز **مسؤولية الحوثيين بصورة خاصة عن تحويل أدوات اقتصادية ومؤسساتية إلى عناصر في منظومة الحكم والحرب**: فرض الجبايات والرسوم المتعددة، ومصادرة أموال وممتلكات الخصوم، والسيطرة على إيرادات الموانئ والوقود، والتدخل في النشاط التجاري، واستمرار حجب رواتب قطاعات من الموظفين رغم تحصيل موارد واسعة، إضافة إلى الهجمات على موانئ تصدير النفط الحكومية منذ 2022 التي ساهمت في وقف المصدر الأكبر للإيرادات العامة، والهجمات البحرية التي نقلت كلفة التصعيد إلى التجارة والبنية الاقتصادية اليمنية نفسها. وتدعم هذه الصورة بصورة مستقلة تقارير سام وفريق خبراء مجلس الأمن والبنك الدولي.

لكن الخطر الأكبر لا يتعلق بمن جمع الموارد خلال الحرب فقط؛ بل بما إذا كانت المؤسسات والشبكات التي تشكلت خلالها ستبقى بعدها. فالطرف الذي يمتلك شركة أو منفذًا أو جباية أو سوق وقود أو شبكة مالية بسبب وضع الحرب قد لا يرى في توحيد المؤسسات مكسبًا اقتصاديًا. ولهذا فإن اقتصاد الحرب يمكن أن يتحول من **نتيجة للنزاع إلى أحد أسباب استمراره**.

ولا يكفي لذلك أن تتوقف المعارك حتى يعود الاقتصاد إلى طبيعته. فالتعافي يحتاج إلى توحيد البنك والسياسة النقدية، وإعادة الإيرادات إلى الموازنة العامة، واستئناف صادرات النفط والغاز ضمن إدارة وطنية شفافة، ودفع الرواتب، وإلغاء الجبايات غير القانونية، وحماية الملكية الخاصة، وإعادة تنظيم القطاع المصرفي، وفتح الطرق والمنافذ، واستعادة الخدمات الأساسية، والانتقال التدريجي من المساعدة الإنسانية إلى العمل والإنتاج.

والأهم أن استعادة الاقتصاد يجب أن تُقاس بقدرة المواطن على استعادة **حقه في الحياة الكريمة** لا بحجم الناتج المحلي وحده. فالسلام الاقتصادي الحقيقي يبدأ عندما لا يحدد مكان إقامة اليمني قيمة راتبه وعملته، ولا يستطيع السلاح فرض ضريبة عليه، ولا يضطر إلى شراء الماء والتعليم والصحة لأن الدولة غابت عنها، ولا يصبح حصوله على الغذاء مرهونًا بمساعدة خارجية. عندئذ فقط يبدأ المال والموارد في العودة من اقتصاد الحرب إلى **اقتصاد الدولة والمواطنة والاستقرار**.

أعدت هذا الفصل بحيث لا يكرر فصل «العدالة المؤجلة»، بل يركز على **العلاقة السببية بين غياب المساءلة واستمرار الانتهاك**، ويجيب مباشرة عن الأسئلة التي وضعتها: ماذا فعلت الآليات الوطنية؟ ماذا وصل إلى القضاء؟ ماذا حدث لفريق الخبراء؟ ماذا فعل مجلس الأمن؟ وما الذي حدث لحقوق الضحايا وملف المعتقلين داخل المفاوضات؟

الفصل العاشر

الإفلات من العقاب — الانتهاك الذي ينتج الانتهاك التالي



ليس الإفلات من العقاب مرحلة تأتي بعد وقوع الانتهاك، ولا مشكلة تؤجل إلى ما بعد انتهاء الحرب. ففي النزاعات الطويلة يمكن أن يتحول غياب المحاسبة نفسه إلى أحد العوامل التي تسمح باستمرار العنف؛ لأن الفاعل الذي لا يواجه تحقيقًا مستقلًا، ولا عقوبة، ولا مساءلة داخل مؤسسته، يتلقى عمليًا رسالة بأن كلفة تكرار الفعل محدودة.

ويمكن اختصار هذه العلاقة في مسار متكرر:

انتهاك ← غياب التحقيق الفعال ← غياب المساءلة ← تطبيع الممارسة ← تكرار الانتهاك.

وبذلك يصبح الإفلات من العقاب **آلية لإعادة إنتاج الانتهاك** .فالاعتقال التعسفي الذي يمر بلا تحقيق يمكن أن يتحول إلى سياسة احتجاز، والتعذيب الذي لا يحاسب مرتكبوه ينتقل من ممارسة فردية إلى أسلوب تحقيق، والهجوم الذي يقتل مدنيين دون مراجعة جادة يجعل تكرار الأسلوب أكثر احتمالًا. ولهذا فإن المساءلة ليست عقوبة للماضي فقط، بل وسيلة لحماية الضحية المقبلة.

وقد أكدت منظمة سام هذا المعنى في دعوتها إلى إعادة إنشاء آلية تحقيق دولية لليمن في مجلس حقوق الإنسان في مارس/آذار 2025، معتبرة أن ضعف آليات المساءلة الوطنية وإنهاء الآلية الدولية السابقة أسهما في اتساع بيئة الإفلات من العقاب واستمرار الانتهاكات.

1 - التحقيق الوطني: تراكم الملفات وبطء الانتقال إلى القضاء

لم يخل اليمن من محاولات وطنية للتحقيق ، فقد استمرت **اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان** منذ بدء عملها الفعلي في 2016 في الرصد والتحقيق في الانتهاكات المنسوبة إلى مختلف الأطراف. ووفق بياناتها المنشورة، بلغ مجموع ما وثقته حتى يوليو/تموز 2025 **32,953واقعة انتهاك طالت 67,538 ضحية**، موزعة على عشرات الأنماط، بينها استهداف المدنيين والاعتقال والإخفاء والألغام والقتل خارج القانون وتجنيد الأطفال.

وهذا التراكم مهم؛ لأنه يحفظ أدلة وشهادات وملفات كان يمكن أن تضيع. لكنه يكشف في الوقت نفسه الفارق بين **التحقيق الحقوقي أو شبه القضائي وبين المحاسبة القضائية الفعلية** .ففي أغسطس/آب 2022 أعلنت اللجنة أنها سلمت النائب العام نحو خمسة آلاف ملف استكملت التحقيق فيها، وطالبت بإنشاء نيابة ومحكمة مختصتين بانتهاكات حقوق الإنسان، كما أشارت إلى صعوبات في التعاون مع مؤسسات حكومية، بما فيها وزارتا الداخلية والدفاع.

وحتى 2026 استمرت اللجنة في زيارة السجون وأجهزة الأمن والاجتماع بالنيابات والقضاء في عدن وتعز ومأرب ومناطق أخرى، وهو تطور إيجابي من حيث الرقابة والوصول إلى المحتجزين. لكن هذه الأنشطة لا تعوض غياب مسار قضائي قادر على تحويل الكم الكبير من الملفات إلى أحكام نهائية ومساءلة متدرجة تصل إلى المسؤولين عن إصدار الأوامر أو الإشراف على الأنماط المتكررة.

وفي المواد الرسمية والعامة التي راجعها التقرير حتى سبتمبر/أيلول 2026، لا تظهر **حصيلة وطنية موحدة ومحدثة تبين كم ملفًا من آلاف الملفات المحالة انتهى إلى حكم قضائي نهائي، وكم مسؤولًا عسكريًا أو أمنيًا رفيعًا أدين بسبب انتهاكات مرتبطة بالنزاع**. وهذه الفجوة نفسها ذات دلالة: فقياس المساءلة لا يكون بعدد الانتهاكات التي جرى توثيقها فقط، بل بنسبة ما انتقل منها من الملف إلى النيابة، ومن النيابة إلى المحكمة، ومن الحكم إلى التنفيذ.

وهذا لا يقلل من أهمية اللجنة الوطنية؛ لكنه يحدد حدودها. فاللجنة تستطيع التحقيق وتحديد المسؤوليات الأولية وإحالة الملفات، لكنها لا تستطيع أن تحل محل نيابة مستقلة وقضاء نافذ وأجهزة أمن تطيع أحكامه.

2 - لماذا لا يصل التحقيق إلى المساءلة؟

ترتبط محدودية المحاسبة بعوامل متعددة: انقسام القضاء، وعدم قدرة مؤسسات الحكومة على الوصول إلى مناطق الحوثيين، وتعدد القوات والأجهزة الأمنية، وضعف تعاون بعض المؤسسات، ونقص الموارد والحماية، واستمرار الحرب، والخشية من أن يؤدي فتح ملفات قيادات عسكرية وسياسية إلى صدام داخل التحالفات القائمة.

وتظهر هنا مشكلة أكثر عمقًا، **فقد تكون الجهة المطلوب منها التحقيق جزءًا من البنية التي يشتبه في تورطها في الانتهاك** .ولذلك حذرت سام في يناير/كانون الثاني 2026، بعد توجيهات مجلس القيادة بحصر أماكن الاحتجاز غير القانونية في عدن ولحج والضالع، من الاكتفاء بإجراءات إدارية أو تكليف الأجهزة ذاتها التي تحيط بها ادعاءات الانتهاك بالتحقيق في تلك الانتهاكات، وطالبت بتحقيق قضائي مستقل .

كما حذرت سام في فبراير/شباط 2026 من أن تعيين مسؤولين أمنيين ارتبطت بالتشكيلات التي قادوها ادعاءات اعتقال وإخفاء وتعذيب، قبل إجراء تحقيق مستقل في تلك الادعاءات، يمكن أن يقوض ثقة الضحايا في المساءلة. ولا يعني وجود ادعاءات ثبوت المسؤولية الفردية، لكنه يجعل **التحقيق المسبق في السجل الحقوقي جزءًا من ضمان عدم التكرار**.

وفي مناطق سيطرة الحوثيين تبدو المشكلة أكثر بنيوية؛ لأن الجماعة تسيطر على أجهزة الأمن والنيابة والقضاء التي يفترض أن تحقق في الانتهاكات المنسوبة إلى أجهزتها. وقد وثقت منظمة العفو الدولية منذ السنوات الأولى نمطًا من الاعتقال التعسفي والإخفاء والتعذيب والمحاكمات الجائرة بحق معارضين وصحفيين ومدافعين وأقليات دينية.

واستمرار الممارسة بعد أكثر من عقد يوضح أثر الإفلات من العقاب. فحتى فبراير/شباط 2026 ظل **73موظفًا في الأمم المتحدة** وعشرات العاملين في المجال الإنساني محتجزين لدى الحوثيين، بحسب منظمة العفو الدولية، رغم النداءات الدولية المتكررة، وكان أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي قد توفي أثناء احتجازه في فبراير/شباط 2025.

وهنا تتحول المسألة من سلسلة انتهاكات منفصلة إلى نمط مؤسسي: عندما تستمر أجهزة السلطة في الاعتقال والإخفاء رغم سنوات من التقارير والبيانات دون تحقيق مستقل فعلي، يصبح **غياب المساءلة نفسه جزءًا من الظروف التي تسمح باستمرار الاعتقال**.

3 - من الفعل الفردي إلى ثقافة المؤسسة

لا يكفي في الانتهاكات الجسيمة البحث عن الشخص الذي ضغط الزناد أو نفذ الاعتقال. فالمساءلة الفعالة تبحث كذلك في من أصدر الأمر، ومن كان يعلم، ومن كان يملك القدرة على منع الممارسة أو وقفها ولم يفعل، وما إذا كانت المؤسسة نفسها سمحت بالسلوك أو شجعته.

وتبرز أهمية هذا المستوى في اليمن بسبب تكرار الأنماط. فإذا تكررت الاعتقالات خارج القانون في الجهاز نفسه، أو عمل سجن غير قانوني سنوات، أو استمر القنص والقصف من مواقع تابعة لتشكيل واحد، يصبح الاكتفاء بمحاسبة عنصر منخفض الرتبة غير كافٍ لفهم المسؤولية المؤسسية.

كما أن عدم التحقيق في المسؤولية القيادية يستطيع أن ينتج نتيجة عكسية: يستمر المسؤول في موقعه أو ينتقل إلى موقع آخر، بينما يفهم المرؤوسون أن المؤسسة لا ترى في الانتهاك سببًا لفقدان المنصب. وتحدثت سام في تقريرها **«الغيبة الطويلة»** عن حالات رأت فيها أسر وضحايا أن استمرار أشخاص ارتبطت أسماؤهم بادعاءات انتهاكات في مناصب عامة يمثل بالنسبة إليهم صورة من صور مكافأة الإفلات من العقاب.

والأمر لا يقتصر على الأطراف اليمنية. ففي أبريل/نيسان 2026 قالت منظمة العفو الدولية إنه بعد مرور عام على الغارة الأمريكية التي أصابت مركز احتجاز للمهاجرين في صعدة في 28 أبريل/نيسان 2025، لم تكن السلطات الأمريكية قد أعلنت تحقيقًا شفافًا أو نتائج تقييم أضرار المدنيين رغم سقوط عشرات القتلى والجرحى، وهو ما اعتبرته المنظمة استمرارًا لمشكلة الإفلات من المساءلة عن الضرر المدني.

وهكذا ينبغي أن يكون المعيار واحدًا: **لا تعفي شرعية الحكومة، ولا مقاومة الحوثيين، ولا مكافحة الإرهاب، ولا الدفاع عن الملاحة، أي جهة من واجب التحقيق في انتهاكات قواتها وجبر ضرر المدنيين عندما يثبت وقوعه.**

4 - ماذا حدث للآلية الدولية؟

شكل إنشاء **فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن** عام 2017 أهم محاولة دولية مستقلة للتحقيق بصورة منتظمة في انتهاكات جميع الأطراف. وعلى امتداد أربع سنوات وثق الفريق هجمات على المدنيين، واعتقالًا وإخفاء وتعذيبًا، وعنفًا جنسيًا، وتجنيد أطفال، وغيرها من الانتهاكات، وخلص إلى أن بعض الأفعال قد ترقى إلى جرائم حرب. وكانت ولايته تسمح له كذلك، حيثما أمكن، بتحديد الأشخاص الذين قد يتحملون المسؤولية.

لكن في أكتوبر/تشرين الأول 2021 رفض مجلس حقوق الإنسان تجديد ولاية الفريق. ووثقت منظمات دولية الضغوط التي مارستها السعودية، بدعم من الإمارات، ضد تجديد الولاية، فانتهى بذلك عمل الآلية الدولية الوحيدة في ذلك الوقت التي كانت تحقق بصورة مستقلة ومنتظمة في انتهاكات جميع أطراف النزاع.

وكان أثر القرار أكبر من إنهاء إصدار تقرير سنوي. فقد فقد اليمن آلية دولية تستطيع الوصول إلى مصادر متعددة، ومقارنة روايات الأطراف، وتطبيق منهج موحد على الحكومة والحوثيين والتحالف والقوات الأخرى، وإبقاء احتمال تحديد المسؤولين حاضرًا.

ولهذا دعت عشرات المنظمات اليمنية والدولية بعد انتهاء الولاية إلى إنشاء آلية مستقلة جديدة لا تكتفي بالرصد، وإنما **تجمع الأدلة وتحفظها وتحللها وتعد ملفات قابلة للاستخدام في إجراءات جنائية مستقبلية**.

واستمرت هذه المطالبة بعد أربع سنوات من إنهاء الفريق. ففي مارس/آذار 2025 أعادت سام، مع منظمات يمنية ودولية أخرى، الدعوة في جنيف إلى إنشاء آلية تحقيق دولية جديدة، معتبرة أن إغلاق مسار المساءلة الدولية لم يقابله بديل قادر على سد الفجوة.

ومن المهم هنا التمييز بين **فريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان** وبين **فريق الخبراء التابع للجنة عقوبات مجلس الأمن** .فالأخير ما يزال قائمًا، لكنه يعمل أساسًا لدعم نظام العقوبات ورصد التهديدات للسلام وتنفيذ تدابير مجلس الأمن، ولا يمثل بديلًا عن آلية مستقلة للتحقيق الشامل في حقوق الإنسان وإعداد ملفات العدالة الجنائية.

5 - ماذا فعل مجلس الأمن؟ وما حدود العقوبات؟

لم يكن مجلس الأمن غائبًا تمامًا عن المساءلة. فقد أنشأ بموجب القرار 2140 لعام 2014 نظام عقوبات يشمل تجميد الأصول وحظر السفر ضد أشخاص وكيانات تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، ثم أضاف القرار 2216 حظرًا مستهدفًا على الأسلحة. وتشمل معايير الإدراج كذلك التخطيط لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو ارتكابها، وعرقلة المساعدات الإنسانية، كما توسعت لاحقًا لتشمل العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع.

وتضم قائمة العقوبات الخاصة باليمن حاليًا **عشرة أفراد وكيانًا واحدًا** وفق مواد اللجنة المنشورة، بينهم عدد من القيادات الحوثية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025 مدد مجلس الأمن بموجب القرار 2801 تجميد الأصول وحظر السفر حتى **14نوفمبر/تشرين الثاني 2026**، ومدد ولاية فريق خبراء العقوبات حتى **15ديسمبر/كانون الأول 2026**.

وقد خضع عبد الملك الحوثي للعقوبات منذ 2015 باعتباره، بحسب مجلس الأمن، زعيم جماعة قامت بأعمال تهدد السلام والاستقرار واستولت قواتها على صنعاء، كما أدرجت لاحقًا قيادات حوثية أخرى مرتبطة بالعمليات العسكرية والأمنية.

لكن **العقوبة الدولية المستهدفة ليست عدالة جنائية**. فالتجميد وحظر السفر يمكن أن يفرضا تكلفة سياسية ومالية ويقيدا حركة المسؤول، لكنهما لا يثبتان المسؤولية الجنائية وفق محاكمة، ولا يسمحان للضحية بعرض قضيتها، ولا يكشفان مصير المخفي، ولا يعوضان أسرة القتيل، ولا يصلحان المؤسسة التي سمحت بالتعذيب.

كما أن نطاق القائمة، مقارنة بحجم الانتهاكات الموثقة خلال اثني عشر عامًا وتعدد مرتكبيها المحليين والخارجيين، يوضح حدود العقوبات باعتبارها أداة للمساءلة. فهي **أداة ضغط دولية مكملة، لا بديلًا عن التحقيق والقضاء والحقيقة وجبر الضرر**.

6 - ملف المعتقلين: حق إنساني أم ورقة تفاوض؟

يكشف ملف المعتقلين والمخفيين بصورة خاصة التوتر بين منطق الحقوق ومنطق التفاوض. فمن الناحية القانونية، الشخص المعتقل تعسفيًا يجب الإفراج عنه لأنه محتجز دون أساس قانوني، والمخفي قسريًا يجب الكشف عن مصيره، ولا يحتاج أي منهما إلى "صفقة" مقابل الإفراج عن شخص لدى الطرف الآخر.

وقد أدرك **اتفاق ستوكهولم لعام 2018** هذا البعد صراحة؛ إذ سمى الاتفاق نفسه اتفاقًا بشأن "الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفيًا والمخفيين قسريًا والموضوعين تحت الإقامة الجبرية"، ونص على أن الملف **إنساني ولا يخضع للحسابات السياسية**، وأن الهدف هو الإفراج عن جميع هذه الفئات دون استثناء.

لكن التنفيذ العملي سار بدرجة كبيرة من خلال **مفاوضات متبادلة وقوائم وصفقات إفراج** .ففي 2020 اتفق الطرفان على الإفراج عن 1,081 محتجزًا، وفي 2023 اتفقا على خطة للإفراج عن 887، ثم توصلت الأطراف في مايو/أيار 2026، بعد أربعة عشر أسبوعًا من المفاوضات في عمّان، إلى اتفاق لإطلاق أكثر من **1,600محتجز مرتبط بالنزاع**، وهو أكبر اتفاق من نوعه منذ بداية الحرب.

وهذه العمليات ذات قيمة إنسانية كبيرة، فقد أعادت آلاف الأشخاص إلى أسرهم، وينبغي استمرارها وتوسيعها. لكن المشكلة تظهر عندما يؤدي **منطق التبادل إلى محو الفروق القانونية بين المقاتل الذي أُسر في المعركة، والمحتجز لأسباب مرتبطة بالنزاع، والصحفي المعتقل بسبب رأيه، والشخص المخفي قسرًا**.

والتمييز الذي قدمته الأمم المتحدة نفسها في مايو/أيار 2026 مهم في هذا السياق؛ فبينما رحب الأمين العام باتفاق الإفراج عن أكثر من 1,600 محتجز، طالب في البيان نفسه الحوثيين بالإفراج **الفوري وغير المشروط** عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع المدني المحتجزين تعسفيًا.

وهذا هو الفارق الذي ينبغي أن يحكم الملف مستقبلًا: **الأسر والتبادل يمكن أن يكونا موضوع تفاوض في سياق النزاع، أما إنهاء الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري فهو التزام قانوني لا ينبغي أن يصبح ثمنًا لمقايضة سياسية.**

7 - أين حقوق الضحايا في مفاوضات السلام؟

ركز الجزء الأكبر من المسارات السياسية خلال السنوات الأخيرة على وقف إطلاق النار، والرواتب، والطرق، والموانئ، والصادرات، وترتيبات العملية السياسية. وفي الالتزامات التي جرت مناقشتها ضمن خارطة الطريق في 2023–2024، برز وقف إطلاق النار، ودفع الرواتب، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق، وانسحاب القوات غير اليمنية، واستئناف عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

هذه أولويات ضرورية، لكن **الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر لم تحتل الموقع نفسه من البنية الأساسية المعلنة لخارطة الطريق** .وقد حذرت سام في إحاطتها لعام 2023 من أن السعي إلى إنجاز تسوية سياسية يدفع الوسطاء أحيانًا إلى تجنب ملف المساءلة خشية أن يؤدي إلى تعطيل المفاوضات، وهو ما يترك مستقبل العدالة معلقًا على ما بعد الاتفاق.

غير أن السنوات الأخيرة شهدت توسعًا في النقاش الأممي والمجتمعي بشأن العدالة الانتقالية. ففي حوارات نظمها مكتب المبعوث، طالب ممثلو المجتمع المدني بإدخال الاعتراف بالانتهاكات وجبر الضرر وإنهاء الإفلات من العقاب ضمن مفهوم السلام المستدام، كما بدأت مناقشات فنية تربط الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية بمفاهيم العدالة الانتقالية.

وتؤكد دراسة "**الطريق نحو السلام**" التي أعدتها سام ورابطة أمهات المختطفين أن الضحايا والمجتمعات لا يطرحون خيارًا بسيطًا بين السلام والعدالة؛ بل يبحثون عن صيغة تمنع استمرار الحرب دون تحويل السلام إلى حصانة عامة للمنتهكين .

والخطر هنا هو أن تصبح حقوق الضحايا جزءًا من «اليوم التالي» بدل أن تكون جزءًا من تصميم الاتفاق ذاته. فالحصانات، ودمج القوات، والتعيينات، والسجون، والأرشيفات، والممتلكات، والمفقودون، كلها قرارات يمكن أن تتخذ أثناء التسوية، وإذا اتخذت دون منظور للعدالة فقد يصبح من الصعب تصحيحها لاحقًا.

8 - من الإفلات الفردي إلى إعادة إنتاج العنف

ليس أثر الإفلات من العقاب قانونيًا فقط. فهو يعيد تشكيل سلوك الأفراد والمؤسسات والمجتمع. فعندما لا يعاقب التعذيب، يصبح ضابط الأمن المقبل أكثر استعدادًا لاستخدامه؛ وعندما لا يُسأل قائد عن سجن سري، تصبح إمكانية إنشاء سجن جديد أكبر؛ وعندما يظل الاعتقال السياسي بلا تكلفة، يصبح إسكات الخصم أسهل من الحوار معه.

وتكشف حادثة اغتيال وسام قايد في عدن في مايو/أيار 2026 نموذجًا لهذا الأثر. فقد رأت سام أن الاختطاف والقتل جاءا في بيئة تتعدد فيها مراكز القوة وتضعف فيها مؤسسات إنفاذ القانون، وبعد سلسلة من الاغتيالات التي لم تحصل على تحقيقات معلنة قادرة على ردع التكرار.

وفي مناطق الحوثيين يظهر المنطق نفسه من خلال استمرار أنماط الاعتقال والإخفاء والمحاكمات الجائرة رغم توثيقها منذ سنوات، ثم توسعها لاحقًا لتشمل العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات. وليس المقصود أن غياب المحاسبة هو السبب الوحيد لهذه الانتهاكات؛ فهناك أيديولوجيا ومصالح أمنية وسياسية وصراع على السلطة. لكنه **يزيل أحد أهم القيود التي كان يمكن أن تحد من السلوك..**

9 - ما الذي يكسر الحلقة؟

لا تستطيع آلية واحدة إنهاء الإفلات من العقاب في واقع شديد الانقسام مثل اليمن. فالمطلوب منظومة متكاملة تبدأ من التحقيق ولا تنتهي عند السجن.

وهي تحتاج أولًا إلى استقلال حقيقي للنيابة والقضاء وقدرتهما على التحقيق في الانتهاكات المنسوبة إلى جميع الأطراف والقوات، بما فيها المؤسسات الحكومية نفسها. كما تحتاج إلى نظام معلن لمتابعة الملفات المحالة من اللجنة الوطنية يبين عدد القضايا التي استلمتها النيابة، وما الذي حفظ منها، وما أحيل إلى المحاكم، وما صدر فيه من أحكام، حتى يمكن قياس المساءلة بدل الاكتفاء بقياس التوثيق.

وتحتاج كذلك إلى **إعادة آلية دولية مستقلة** قادرة على التحقيق وجمع الأدلة وحفظها وإعداد ملفات للمساءلة المستقبلية، مع استمرار عمل فريق خبراء مجلس الأمن والعقوبات باعتبارهما أداتين مختلفتين ومكملتين، لا بديلتين عن العدالة.

وفي داخل المؤسسات، ينبغي أن يكون فحص السجل الحقوقي جزءًا من تعيين القيادات الأمنية والعسكرية ودمج القوات، وأن يسبق دمج الأشخاص الذين تدور حولهم ادعاءات جدية تحقيق مستقل بدل منح المنصب باعتباره طريقًا لتجاوز الماضي.

أما بالنسبة للضحايا، فيجب فصل الحقوق التي لا يجوز التفاوض عليها عن المقايضات السياسية: الكشف عن مصير المخفيين، والإفراج عن المحتجزين تعسفيًا، وحفظ السجلات، والتحقيق في التعذيب والوفاة في الاحتجاز، ورد الممتلكات، وجبر الضرر.

خلاصة الفصل

توضح تجربة اليمن خلال اثني عشر عامًا أن الإفلات من العقاب لم يكن مجرد نتيجة لضعف الدولة والحرب، بل أصبح في حالات كثيرة **أحد الشروط التي سمحت للانتهاك بأن يتحول من واقعة إلى نمط ومن نمط إلى أداة حكم**.

فقد تراكمت عشرات الآلاف من الوقائع الموثقة، وأحيلت آلاف الملفات إلى القضاء، لكن الفجوة بين التحقيق والمحاسبة بقيت واسعة. واستمرت انتهاكات لدى مختلف الأطراف، مع بروز واضح لمسؤولية الحوثيين عن أنماط واسعة ومتكررة من الاعتقال والإخفاء والتعذيب والمحاكمات الجائرة وتجنيد الأطفال وغيرها، في ظل غياب مؤسسة مستقلة داخل مناطق سيطرتهم قادرة على التحقيق في مسؤولية أجهزة الجماعة نفسها. وفي مناطق الحكومة والجنوب ظلت بدورها السجون غير القانونية، والاغتيالات، والانتهاكات المرتبطة بتشكيلات أمنية، وضعف تنفيذ القانون ملفات تكشف عن قصور في المساءلة يستوجب معالجته.

وعلى المستوى الدولي، أدى إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين عام 2021 إلى إغلاق أهم آلية مستقلة كانت تحقق بصورة متساوية في انتهاكات أطراف النزاع. واستمر مجلس الأمن في استخدام العقوبات وفريق الخبراء، لكن هذه الأدوات بقيت محدودة في قدرتها على تحقيق العدالة للضحايا؛ فهي تستطيع تجميد أصول مسؤول أو منعه من السفر، لكنها لا تستطيع أن تخبر أمًا أين اختفى ابنها أو أن تعوض أسرة فقدت منزلها أو أن تحاكم من عذب محتجزًا.

كما كشف ملف المعتقلين عن مفارقة أخرى: فقد أعلن اتفاق ستوكهولم أنه **ملف إنساني لا سياسي**، لكن التطبيق انتقل في جانب كبير منه إلى قوائم ومفاوضات وتبادلات متبادلة. وقد نجحت هذه العمليات في إعادة آلاف الأشخاص إلى أسرهم، لكنها لا ينبغي أن تجعل الإفراج عن المحتجز تعسفيًا مرهونًا بوجود شخص يمكن مبادلته به.

ولهذا فإن المساءلة لا ينبغي أن توضع في نهاية وثيقة السلام باعتبارها شأنًا لمرحلة لاحقة. فقرارات السلام نفسها ستحدد ما إذا كان اليمن سينتقل إلى دولة القانون أو يعيد توزيع القوة بين أطراف الحرب مع الإبقاء على أدواتها القديمة.

والاختبار الحقيقي لأي تسوية ليس فقط :**هل توقف إطلاق النار؟** بل أيضًا: هل أصبح من الممكن التحقيق مع من يملك السلاح؟ هل يستطيع القاضي إصدار حكم على مسؤول أمني وتنفيذه؟ هل يعرف ذوو المخفيين الحقيقة؟ وهل يستطيع الضحية أن يرى أن ما وقع له لن يقع لغيره؟

الفصل الحادي عشر

العدالة الانتقالية من الأسفل

ما الذي بناه المجتمع المدني أثناء الحرب؟



لم تمر اثنا عشر عامًا من الحرب في اليمن في فراغ كامل من محاولات البحث عن الحقيقة والعدالة. ففي الوقت الذي انقسمت فيه مؤسسات الدولة، وضعفت المحاكم، وغابت آلية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية، وخرجت المساءلة من صلب المفاوضات السياسية، نشأت من داخل المجتمع جهود متفرقة قامت بوظائف تشبه، في جوهرها، أجزاءً من العدالة الانتقالية: وثقت الانتهاكات، وحفظت أسماء الضحايا وشهاداتهم، وبحثت عن المفقودين، وقدمت ملفات إلى آليات دولية، وأنشأت مساحات للذاكرة، ونظمت وساطات ومصالحات محلية، وبدأت في بناء تصور يمني للحقيقة والجبر والإصلاح وعدم التكرار.

ولم تُقدَّم كل هذه الجهود منذ بدايتها تحت اسم «العدالة الانتقالية». فكثير منها نشأ استجابة مباشرة لحاجة الضحية: أم تبحث عن ابنها، منظمة توثق مقتل مدني، محامٍ يتابع محتجزًا، مجتمع يحاول وقف نزاع محلي، أو ناشط يحفظ صورة منزل دمر قبل أن تختفي آثاره. لكن تراكم هذه الوظائف يكشف أن المجتمع المدني كان، بصورة جزئية وغير مكتملة، **يبني من الأسفل عناصر عملية كان يفترض أن تقوم بها لاحقًا منظومة وطنية للعدالة الانتقالية**.

وهذه ليست قصة نجاح مكتملة. فالمجتمع المدني استطاع حفظ أجزاء مهمة من الحقيقة، لكنه لم يملك قوة استدعاء المتهم أو فتح السجن أو تنفيذ الحكم أو رد الممتلكات أو إلزام الأطراف بالتعويض. كما ظلت قواعد البيانات والمبادرات موزعة بين منظمات ومشاريع مختلفة، وتفاوتت جودة التوثيق وقدرته على التحول إلى دليل قضائي. ولذلك ينبغي قراءة هذه التجربة من زاويتين في الوقت نفسه: **ما الذي أنقذته من النسيان، وما الذي عجزت عن تحويله إلى عدالة فعلية؟**

1 - التوثيق: بناء الحقيقة قبل وجود مؤسسة للحقيقة

كان التوثيق أول أشكال العدالة التي مارسها المجتمع المدني أثناء الحرب. فمنظمات يمنية مثل سام ورابطة أمهات المختطفين ومواطنة وغيرها بنت، على مدى سنوات، ملفات عن القتل والقصف والاعتقال والإخفاء والتعذيب وتجنيد الأطفال والألغام وهدم المنازل والاستيلاء على الممتلكات والانتهاكات المرتبطة بالحريات. ولم تكن أهمية هذا العمل في إصدار التقارير فقط؛ بل في تثبيت واقعة ربما لم تكن أي مؤسسة رسمية راغبة أو قادرة على تسجيلها.

وتظهر تجربة **رابطة أمهات المختطفين** هذا التحول بوضوح. فقد بدأت الرابطة عام 2016 من تجربة أسر تبحث عن أبنائها، ثم بنت فرقًا للرصد والتوثيق وأصدرت سلسلة «أمهات على أبواب العدالة» وتقارير متخصصة عن الاعتقال والإخفاء والتعذيب لدى الحوثيين والتشكيلات الأمنية في عدن والجهات الحكومية. وفي تقريرها عن 2019، على سبيل المثال، استمعت الرابطة إلى شهادات 200 محتجز مفرج عنه و331 من أسر الضحايا، وزار فريقها عشرات الأسر ومواقع مرتبطة بانتهاكات موثقة. رابطة أمهات المختطفين – التقارير الحقوقية

وطورت منظمة سام بدورها خلال الحرب قاعدة واسعة من الملفات الميدانية التي انتقلت من توثيق الانتهاك المفرد إلى دراسة الأنماط والمسؤوليات؛ من القنص والألغام والإخفاء والتعذيب إلى الممتلكات وتجنيد الأطفال والسجون غير القانونية. وفي السنوات الأخيرة اتجه جزء من هذا العمل إلى جعل الملفات أكثر قابلية للاستخدام أمام آليات المساءلة الدولية، بدل بقائها مجرد مادة للنشر والمناصرة.

وتوضح دراسة حالة نشرها **ميثاق العدالة من أجل اليمن في يوليو/تموز 2026** حجم هذا التطور؛ إذ أفادت بأن منظمات التحالف حفظت أكثر من **874ألف سجل رقمي**، وتحققت من 4,252 سجلًا رقميًا جديدًا للانتهاكات، مع تطوير إجراءات لحفظ البيانات الوصفية وسلسلة حيازة الأدلة وإدارة المعلومات بصورة أكثر أمانًا. كما أشارت إلى استخدام معلومات أنتجتها المنظمات اليمنية في تقارير وآليات دولية وفي ملفات مرتبطة بعقوبات على أفراد .[ميثاق العدالة من أجل اليمن – من التوثيق إلى المساءلة والعدالة الانتقالية]

وتبرز هنا مسؤولية الحوثيين بصورة خاصة في جانبين متوازيين :**حجم الانتهاكات التي تطلبت توثيقًا مستمرًا، والقيود التي فرضتها الجماعة على الجهات القادرة على توثيقها** .فمنذ 2024 اعتقلت سلطات الحوثيين عشرات العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع المدني، وهو ما قلص الوصول إلى الضحايا ورفع مخاطر جمع المعلومات المستقلة في مناطق سيطرتها. وهذه الممارسة لا تستهدف الضحايا المباشرين فقط؛ بل تضرب إحدى الآليات القليلة القادرة على حفظ الأدلة عن الانتهاكات نفسها.

ومع ذلك، يكشف التوثيق أيضًا أول حدود تجربة المجتمع المدني :**وجود الملف لا يعني وجود العدالة** .فوثيقة الشاهد والصورة والتقرير الطبي تستطيع إثبات واقعة، لكنها لا تستدعي المتهم ولا تصدر حكمًا. ولذلك كان التوثيق شرطًا للعدالة، لكنه لم يكن العدالة ذاتها.

2 - الحقيقة والذاكرة: منع الضحية من الاختفاء للمرة الثانية

لا تتعلق العدالة الانتقالية فقط بإثبات من ارتكب الجريمة، بل كذلك بمنع الجريمة والضحية من الاختفاء من الذاكرة العامة. وفي بلد تتعدد فيه الروايات السياسية للحرب، يصبح حفظ الأسماء والشهادات والأماكن أحد أشكال مقاومة الإنكار وإعادة كتابة الماضي.

ولهذا انتقلت بعض المبادرات اليمنية من التقرير المكتوب إلى **الذاكرة العامة**: صور الضحايا، قصص الأسر، الأفلام القصيرة، المعارض، الأرشيفات، النصب والمبادرات الفنية. وفي سبتمبر/أيلول 2025 أقامت سام ورابطة أمهات المختطفين وشركاؤهما في تعز "متحف الذاكرة" بوصفه مساحة لتوثيق معاناة المدنيين خلال سنوات الحصار والحرب. وضم المعرض أكثر من 250 لوحة و165 صورة فوتوغرافية و20 مجسمًا فنيًا، إلى جانب مواد وشهادات مرتبطة بتجربة المدينة .

وتكتسب هذه المبادرة معناها الحقوقي لأن حصار تعز والقصف والقنص والألغام التي تعرض لها سكانها ارتبطت، في جانب واسع من الوقائع التي وثقتها سام ومنظمات أخرى، بقوات الحوثيين. لكن حفظ ذاكرة هذه الانتهاكات لا ينبغي أن يتحول إلى ذاكرة حزبية مضادة؛ فالغاية من الذاكرة الحقوقية ليست إنتاج عدو أبدي، بل **حفظ حقيقة الضحية ومنع إنكار الانتهاك مع الفصل بين المسؤولية عن الجريمة والانتماءات الاجتماعية الأوسع**.

وفي تجربة أخرى ضمن برنامجSPARK ، أعيد توثيق ما عرف بحادثة "محرقة صهريج الوقود" في تعز، المرتبطة بظروف الحصار الحوثي للمدينة عام 2015. وأفادت دراسة ميثاق العدالة في 2026 بأن العمل أدى إلى توثيق 71 انتهاكًا وتحديد 111 ضحية وجمع 40 شهادة وفاة، بل والتنسيق مع السجل المدني لإصدار شهادات وفاة لضحايا لم تكن وفياتهم مسجلة رسميًا.

وهذه الخطوة الصغيرة تكشف المعنى العملي للذاكرة :**أن يتحول الشخص من حكاية عائلية إلى اسم موجود في سجل عام** .فالذاكرة ليست مجرد نصب أو معرض؛ إنها إعادة إدخال الضحية في التاريخ القانوني والاجتماعي للدولة.

لكن الذاكرة تحمل بدورها مخاطرة إذا بقي لكل منطقة ولكل طرف متحفه وضحاياه فقط. فإذا تحولت الذاكرة إلى سرديات مغلقة، قد تصبح امتدادًا للحرب بدل وسيلة لتجاوزها. ولهذا يحتاج اليمن مستقبلًا إلى ذاكرة وطنية متعددة تعترف بضحايا الحوثيين والتحالف والحكومة والمجلس الانتقالي وسائر الأطراف، من دون مساواة مصطنعة بين حجم الأنماط أو طمس المسؤوليات.

3 - البحث عن المفقودين: حين تحولت الأسرة إلى مؤسسة للحقيقة

أوضح أشكال العدالة المبنية من الأسفل يظهر في ملف المفقودين والمخفيين. ففي كثير من الحالات لم تكن الأسرة تتلقى معلومة من الشرطة أو النيابة أو السجن؛ بل كانت هي التي تجمع الاسم والصورة وتاريخ الاعتقال ومكانه المحتمل وتطرق أبواب الأجهزة والسجون والوسطاء والمنظمات.

ومن هذه التجربة ولدت روابط الضحايا، وعلى رأسها رابطة أمهات المختطفين، التي انتقلت من البحث الفردي إلى **قوائم منظمة للمختطفين والمخفيين والمعتقلين**، وقدمت أسماء وملفات إلى مكتب المبعوث الأممي والوسطاء المشاركين في مفاوضات المحتجزين. ويذكر ميثاق العدالة في دراسته لعام 2026 أن هذه القوائم ساعدت في التحقق من أسماء أشخاص أدرجوا في مفاوضات التبادل، وساعدت الأسر في مواجهة التضليل والابتزاز ومحاولات إسقاط بعض الحالات من القوائم.

وتظل هذه الوظيفة شديدة الأهمية في مناطق الحوثيين، حيث استمر الإخفاء والاحتجاز بمعزل عن الضمانات القضائية، وفي الجنوب حيث كشفت تقارير متكررة وجود مراكز احتجاز غير رسمية. وفي يناير/كانون الثاني 2026 حذرت رابطة أمهات المختطفين من أن إغلاق بعض السجون السرية في الجنوب دون إشراف قضائي وحفظ السجلات يمكن أن يؤدي إلى **طمس أدلة الإخفاء والتعذيب بدل كشف مصير الضحايا**.

والمفارقة أن الأسر قامت بجزء من وظيفة كان ينبغي أن تضطلع بها الدولة: إنشاء السجل، والبحث، ومتابعة أماكن الاحتجاز، وحماية حق الأسرة في المعرفة. لكنها لا تستطيع بمفردها فتح الأرشيف الأمني أو مواقع الدفن أو إجبار الطرف المسؤول على تسليم السجلات. ولذلك يظل عملها **بنية أولية للجنة وطنية مستقبلية للمفقودين، لا بديلًا عنها**.

4 - من التوثيق إلى المساءلة: محاولة جعل الملف قابلًا للاستخدام

لم تكتف بعض المنظمات بنشر التقارير؛ فقد بدأت في تحويل المواد إلى ملفات يمكن تقديمها إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومجموعات العمل وهيئات المعاهدات وفريق خبراء مجلس الأمن والجهات التي تفرض العقوبات، كما بدأت مناقشة إمكان الاستفادة من الولاية القضائية العالمية في الدول التي تسمح قوانينها بذلك.

وتشير دراسة ميثاق العدالة لعام 2026 إلى أن منظمات يمنية ضمن تحالفاته ساهمت في تقديم عشرات الملفات القانونية إلى آليات دولية مختلفة، وأن التوثيق المتعلق بأشخاص محددين أسهم في جهود دولية للمساءلة والعقوبات. ومن الأمثلة التي أوردتها الدراسة معلومات جمعتها سام بشأن مسؤولين وفاعلين ارتبطوا بانتهاكات، بينهم قيادات حوثية متهمة بالتعذيب والانتهاكات ضد المحتجزين.

وهذا تطور مهم؛ لأنه ينقل المنظمة من توثيق «ماذا حدث؟» إلى أسئلة أصعب :**من أصدر الأمر؟ ما سلسلة القيادة؟ هل تكررت الممارسة؟ ما الأدلة التي تربط المسؤول بالانتهاك؟ وهل يمكن استخدام الملف أمام آلية قضائية أو شبه قضائية؟**

لكن دراسة ميثاق العدالة نفسها تقر بوجود فجوة بين حجم التوثيق اليمني وبين ما يمكن وصفه بالتوثيق **الجاهز للمساءلة**؛ فالملف القضائي يحتاج إلى معايير أشد من التقرير الحقوقي: سلامة الأدلة، وسلسلة الحيازة، والتحقق المتعدد، والموافقة المستنيرة، وتحليل هياكل القيادة والمسؤولية، وتحديث المعلومات بمرور الوقت.

وهذه نقطة أساسية في تقييم تجربة المجتمع المدني. فقد نجحت المنظمات إلى حد كبير في **إثبات وجود الانتهاكات وحفظ أصوات الضحايا**، لكنها ما تزال تحتاج إلى مزيد من الانتقال من «توثيق الضحية» إلى «بناء ملف المسؤولية»، خصوصًا إذا أريد استخدام قواعد البيانات مستقبلًا أمام محاكم وطنية أو أجنبية أو آليات دولية.

5 - المصالحة المحلية: معالجة النزاع قبل اكتمال التسوية الوطنية

لم تقتصر العدالة المبنية من الأسفل على توثيق الماضي؛ فقد ظهرت مبادرات لمعالجة آثار النزاع داخل المجتمعات نفسها. وشملت وساطات بشأن نزاعات الأراضي والديون والاحتجاز وقضايا اجتماعية، ولجان مصالحة ومبادرات لإعادة الثقة وتقليل احتمالات الانتقام.

وتقدم تجربة **لجان الوساطة المجتمعية في عدن** مثالًا على ذلك. فبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة يمنية محلية، أنشئت ست لجان في مديريات عدن تضم وسطاء من المجتمع، بينهم نساء، للتعامل مع النزاعات المدنية غير الخطرة بالتنسيق مع الشرطة والقضاء. وفي الربع الأول من 2023 حصل 1,296 محتجزًا قبل المحاكمة على استشارات قانونية بمساعدة ست محاميات و60 وسيطًا مجتمعيًا، وأُفرج عن 138 شخصًا في قضايا مدنية وبسيطة عبر الوساطة .

كما جُرّبت في تعز مبادرات محلية مرتبطة ببرنامج SPARK لمعالجة أضرار خلفتها الحرب من خلال التوثيق والحوار والذاكرة وإشراك المجتمعات والسلطات المحلية. وتظهر هذه التجارب أن العدالة الانتقالية لا تبدأ دائمًا من لجنة حقيقة وطنية؛ فقد تبدأ من **نزاع صغير يحتاج إلى اعتراف بالضرر، ومن ضحايا يريدون سماع الحقيقة، ومن مجتمع يحاول منع الثأر وتكرار الانتهاك**.

وتكتسب مشاركة النساء هنا أهمية خاصة. فقد حافظت منظمات وشبكات نسائية ووسيطات ومحاميات طوال سنوات الحرب على أدوار في الوساطة والدفاع عن المحتجزين والحوار وبناء السلام. وفي مشاورات أجراها مكتب المبعوث الأممي مع نساء يمنيات في 2025، وضعت المشاركات العدالة الانتقالية والمعتقلين وإصلاح مؤسسات الدولة وسيادة القانون ضمن أولويات السلام، لا بوصفها «قضايا نسائية» منفصلة.

لكن المصالحة المحلية لها حدود واضحة. فلا يجوز لوساطة قبلية أو مجتمعية أن تكون بديلًا عن المساءلة في التعذيب أو الإخفاء القسري أو القتل أو الجرائم الجسيمة. قيمتها الأساسية هي **إصلاح الروابط ومنع الانتقام وحل ما يمكن حله محليًا، لا منح العفو عن الجرائم التي تستوجب التحقيق والمحاسبة**.

6 - بناء تصور يمني للعدالة الانتقالية

أحد التحولات المهمة في السنوات الأخيرة هو انتقال المجتمع المدني من العمل على أجزاء العدالة بصورة منفصلة إلى محاولة الإجابة عن سؤال أشمل :**أي عدالة انتقالية يريدها اليمنيون؟**

وفي 2025 أصدرت سام ورابطة أمهات المختطفين دراسة "**الطريق نحو السلام**"، اعتمدت على 122 مقابلة و20 جلسة نقاش بؤرية شارك فيها 203 أشخاص في صنعاء وعدن وتعز والحديدة ومأرب وحضرموت. وأظهرت الدراسة أن الأولويات التي طرحها المشاركون لم تقتصر على محاكمة الجناة؛ فقد أيد 82 في المائة تعويض الضحايا، و79 في المائة إصلاح المؤسسات، و75 في المائة المصالحة والتعايش وكشف الحقيقة، و70 في المائة المحاسبة والرقابة الدولية.

وتكشف هذه النتائج عن نضج مهم في تصور العدالة. فالضحايا والمجتمعات لا يرونها عقوبة وحدها، بل منظومة تجمع:

الحقيقة ← المساءلة ← جبر الضرر ← إصلاح المؤسسات ← المصالحة ← ضمان عدم التكرار.

كما كشفت الدراسة عن العقبات التي تواجه الضحايا؛ إذ اعتبر 91 في المائة من المشاركين أن الخوف من الجناة والانتقام عائق أمام السعي للعدالة، وأشار 76 في المائة إلى غياب الضمانات القانونية. والأكثر دلالة أن 4.2 في المائة فقط ممن ناقشوا الحلول شددوا صراحة على ضرورة إشراك الضحايا أنفسهم في إدارة عملية العدالة، وهو رقم يمكن قراءته بوصفه مؤشرًا إلى أن **الحديث عن مركزية الضحية لا يعني أن الضحية أصبحت فعليًا مركز صناعة القرار**.

وفي 2026 توسعت الحوارات حول تجارب دول أخرى ومخاطر التسييس. وفي ندوة نظمتها سام ورابطة أمهات المختطفين في أبريل/نيسان، طُرح بوضوح أن العدالة الانتقالية ينبغي ألا تُصمم باعتبارها تسوية بين النخب، بل عملية يكون الضحايا في مركزها وتوازن بين الحقيقة والمساءلة والمصالحة والإصلاح.

وبذلك بدأ يتكون تدريجيًا **خطاب يمني للعدالة الانتقالية**، لا يكتفي باستيراد نماذج جنوب أفريقيا أو المغرب أو رواندا أو سوريا، وإنما يحاول تحديد ما يحتاجه اليمن تحديدًا: ملف المفقودين، الممتلكات، تعدد الأطراف، القضاء المنقسم، القوات المسلحة المتعددة، المظالم المناطقية، الحصار، السجون السرية، ونطاق واسع من الضحايا يمتد عبر مختلف مناطق البلاد.

7 - ما الذي حققته هذه الجهود؟

أول ما حققته هو أن **جزءًا مهمًا من الحقيقة لم يختفِ** .فهناك اليوم شهادات وأسماء وصور وتقارير طبية وخرائط وقوائم معتقلين وسجلات رقمية ومواد مفتوحة المصدر كان يمكن أن تضيع لو انتظر الجميع قيام مؤسسة رسمية للحقيقة بعد الحرب.

وثانيًا، منحت الضحايا وسيلة للظهور في المجال العام. فالأسرة التي كانت تبحث وحدها أصبحت عضوًا في رابطة، والواقعة التي كانت معروفة في قرية أصبحت تقريرًا يصل إلى الأمم المتحدة، والقضية التي لم تكن مسجلة رسميًا أصبح لها ملف وربما شهادة وفاة أو مطالبة قانونية.

وثالثًا، حافظ المجتمع المدني على **فكرة المساءلة نفسها** في مرحلة دفعتها السياسة الدولية إلى الهامش. فبعد إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين في 2021، استمرت المنظمات في تقديم الملفات والدعوة إلى آلية تحقيق مستقلة وإثارة المسؤوليات أمام الإجراءات الخاصة والعقوبات والجهات الدولية.

ورابعًا، وسعت التجربة معنى العدالة لدى قطاع من المجتمع. فلم يعد الحديث مقتصرًا على «محاكمة المجرمين»، بل دخلت مفاهيم جبر الضرر ورد الممتلكات والذاكرة وإصلاح المؤسسات والمصالحة وعدم التكرار إلى النقاش اليمني. وتظهر المشاورات التي أجراها مكتب المبعوث في 2025 أن العدالة الانتقالية أصبحت مطروحة من قبل نساء وناشطين وخبراء ومكونات مجتمعية ضمن تصورهم للعملية السياسية المستقبلية.

وخامسًا، أثبتت بعض التجارب أن العمل المحلي يستطيع تحقيق نتائج صغيرة لكنها ملموسة: الإفراج عن محتجز في قضية بسيطة، إصدار شهادة وفاة لضحية لم تكن مسجلة، إدخال اسم مفقود في قائمة تفاوض، حفظ آلاف السجلات، أو تحويل مأساة إلى ذاكرة عامة. وهذه النتائج لا تحقق العدالة الانتقالية كاملة، لكنها تبني **بنيتها التحتية البشرية والمعرفية**.

8 - وما الذي لم يستطع المجتمع المدني تحقيقه؟

المشكلة الأولى هي **التشتت** .فكل منظمة بنت قاعدة بياناتها وفق أهدافها وتمويلها وقدراتها ومنهجيتها، ولم ينشأ حتى الآن أرشيف وطني مستقل يجمع المواد وفق معايير موحدة ويحميها ويحدد قواعد استخدامها في المستقبل. وهذا لا يعني أن دمج جميع البيانات في مكان واحد هو الحل بالضرورة؛ فالاعتبارات الأمنية وخصوصية الضحايا قد تجعل المركزية المطلقة خطرة. لكن غياب بروتوكولات مشتركة للتوافق والتبادل والتحقق قد يجعل آلاف الملفات أقل قابلية للاستخدام عندما تبدأ آلية وطنية للحقيقة أو القضاء في العمل.

والمشكلة الثانية هي الفجوة بين **التوثيق والمساءلة** .وقد أقرت دراسة ميثاق العدالة لعام 2026 بهذه الفجوة، مشيرة إلى الحاجة إلى تطوير الملفات بحيث تصبح أكثر قدرة على إثبات هياكل القيادة والمسؤولية الفردية وحفظ سلسلة الأدلة، لا مجرد إثبات الضرر الواقع على الضحية.

أما المشكلة الثالثة فهي طبيعة التمويل القائم على المشاريع. فكثير من المبادرات تبدأ وتنتهي مع دورة تمويل، بينما تحتاج العدالة الانتقالية إلى عمل يمتد سنوات وربما عقودًا. وقد يؤدي تعدد الجهات المانحة والمشاريع إلى تكرار التدريبات والدراسات والحوارات، من دون أن يتراكم دائمًا ناتجها في مؤسسة يمنية مستدامة.

والمشكلة الرابعة تتعلق **بموقع الضحية** .فالمنظمة تحتاج شهادة الضحية للتوثيق، وصورتها للمناصرة، وتجربتها للدراسة؛ لكن هذا لا يعني تلقائيًا أن الضحية تشارك في تحديد الأولويات أو إدارة المشروع أو تقرير ما الذي سيحدث لبياناتها. وتكشف دراسة «الطريق نحو السلام» نفسها عن الحاجة إلى فتح المجال أمام الضحايا للمشاركة الفعلية في تصميم آليات العدالة، لا إبقائهم مصدرًا للمعلومات أو مستفيدين منها فقط.

كما يظل الوصول متفاوتًا. فعمل المنظمات داخل مناطق سيطرة الحوثيين أصبح أكثر خطورة مع الاعتقالات والمراقبة والقيود على المجتمع المدني، وهو ما يؤثر في القدرة على إجراء المقابلات والتحقق الميداني وحماية الشهود. وفي مناطق أخرى يحد تعدد القوى المسلحة والسلطات المحلية من الوصول إلى السجون والأرشيفات والمواقع.

أما التنافس بين المنظمات فهو خطر ينبغي الاعتراف به دون تعميم. فالتنافس على التمويل والظهور والملفات يمكن أن يعيق تبادل المعلومات، لكن نشوء تحالفات مثل **ميثاق العدالة من أجل اليمن** و**شبكة العدالة اليمنية** يظهر في المقابل اتجاهًا إلى تقليل التجزؤ وبناء موقف جماعي حول المساءلة وحقوق الضحايا. وتعرف شبكة العدالة اليمنية نفسها باعتبارها ائتلافًا لمنظمات يمنية ودولية يسعى إلى إدخال العدالة والمصالحة في عملية السلام وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة.

9 - هل وصل خطاب العدالة إلى السياسة والمجتمع؟

ظل هذا هو الاختبار الأصعب. فقد توسع النقاش الحقوقي حول العدالة الانتقالية، لكن الأحزاب والسلطات لم تجعلها حتى الآن أساسًا ثابتًا لتصورها عن التسوية. وكشفت دراسة سام ورابطة أمهات المختطفين أن المشاركين يشككون في استعداد الأحزاب لإعطاء العدالة الأولوية على حساب مصالحها، رغم اعتبار التشريعات والمصالحة والتعويض من مسؤولياتها الأساسية.

وفي المقابل، بدأت العدالة الانتقالية تدخل تدريجيًا في مشاورات أوسع مرتبطة بعملية السلام. ففي 2025 ناقش مكتب المبعوث مع النساء والمجتمع المدني والخبراء قضايا العدالة والمصالحة وإصلاح المؤسسات، وظهرت مطالب بربط الاعتراف بالانتهاكات وجبر الضرر وإنهاء الإفلات من العقاب بالسلام المستدام.

لكن وجود العدالة في المشاورات لا يعني أنها أصبحت بعدُ **جزءًا ملزمًا من هندسة التسوية السياسية**. وما تزال ملفات وقف إطلاق النار والرواتب والطرق وترتيبات السلطة أكثر حضورًا في المفاوضات من الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية: **المجتمع المدني بنى أجزاءً من العدالة الانتقالية قبل أن تتبناها العملية السياسية، لكنه لا يستطيع بمفرده تحويلها إلى نظام وطني للعدالة.**

خلاصة الفصل

تكشف تجربة السنوات الاثنتي عشرة أن المجتمع المدني اليمني لم ينتظر نهاية الحرب كي يبدأ مواجهة إرثها. فمن داخل الانهيار المؤسسي ظهرت وظيفة توثيق، ومن عجز الأجهزة عن البحث عن المخفيين ظهرت روابط الأسر، ومن الخوف من النسيان ظهرت مبادرات الذاكرة، ومن غياب المساءلة ظهرت المناصرة الدولية، ومن تمزق المجتمعات ظهرت الوساطات المحلية، ومن غياب تصور رسمي للمستقبل بدأت دراسات وحوارات تحاول صياغة عدالة انتقالية يمنية.

وفي مناطق سيطرة الحوثيين اكتسبت هذه المهمة صعوبة خاصة، لأن الجماعة لم تكن فقط من الأطراف التي وثقت ضدها أنماط واسعة من الاعتقال والإخفاء والتعذيب والقنص والألغام وتجنيد الأطفال وغيرها، بل فرضت كذلك قيودًا متزايدة على المجتمع المدني والعاملين في المنظمات، ووصل ذلك منذ 2024 إلى موجات اعتقال واسعة. وهذا يجعل الدفاع عن استقلال المجتمع المدني نفسه جزءًا من حماية إمكانية العدالة المستقبلية.

لكن تقييم التجربة يمنع المبالغة في الاحتفاء بها. فالمنظمات لم تستطع محاكمة المسؤولين أو فتح الأرشيفات الأمنية أو رد الممتلكات أو إنشاء صندوق وطني للتعويض أو إصلاح القضاء والأمن. وظلت البيانات موزعة، واختلفت مستويات التوثيق، واعتمدت مبادرات كثيرة على تمويل مؤقت، ولم يصبح الضحايا دائمًا شركاء متساوين في صنع القرار. كما لم يتحول خطاب العدالة الانتقالية بعد إلى التزام سياسي وطني واضح.

ومع ذلك، فإن قيمة ما جرى كبيرة؛ لأنه ترك لليمن **بنية تحتية للحقيقة** يمكن البناء عليها. هناك ضحايا موثقون، وشهادات محفوظة، وروابط أسر، ومحامون وناشطون اكتسبوا خبرة، وأرشيفات رقمية، وتجارب وساطة، ومبادرات للذاكرة، ودراسات عن أولويات الضحايا، وشبكات وطنية ودولية بدأت تربط التوثيق بالمساءلة.

ولهذا تصل تجربة المجتمع المدني إلى نتيجة مركزية في هذا التقرير ، ان **المجتمع المدني اليمني استطاع أن يحفظ جزءًا مهما من الحقيقة، وأن يبني أجزاءً من العدالة الانتقالية من الأسفل، لكنه لم يكن قادرًا — ولا ينبغي أن يُطلب منه — أن يحول الحقيقة وحده إلى عدالة.**

فالمرحلة التالية تحتاج إلى انتقال ما تراكم من **مبادرات إلى مؤسسات، ومن قواعد بيانات متفرقة إلى بنية وطنية آمنة للحقيقة، ومن الضحية بوصفها مصدر شهادة إلى الضحية بوصفها شريكًا، ومن المصالحة المحلية إلى سياسة وطنية، ومن المناصرة إلى مساءلة، ومن الذاكرة إلى ضمان عدم التكرار.**

وهذا هو الحد الفاصل بين الدور الذي يستطيع المجتمع المدني القيام به والدور الذي لا تستطيع أن تقوم به إلا دولة يعاد بناؤها على القانون: يستطيع المجتمع المدني أن يحفظ الحقيقة من الضياع، لكنه يحتاج إلى قضاء ومؤسسات وإرادة سياسية كي تصبح تلك الحقيقة عدالة.

الفصل الثاني عشر

انكماش المجال المدني

حين تتسع سلطة السلاح وتضيق مساحة المجتمع



لم يكن ما تعرض له المجتمع المدني في اليمن خلال اثني عشر عامًا مجرد سلسلة من حالات «التضييق» على صحفي أو منظمة أو نشاط. فالتضييق يوحي بحوادث منفصلة يمكن إزالتها بقرار إداري، بينما تكشف الوقائع عن تحول أوسع أصاب **المجال المدني نفسه**: المساحة التي يستطيع فيها المواطن أن يتكلم وينظم نفسه وينشئ جمعية أو نقابة، ويراقب السلطة، ويوثق الانتهاك، ويتظاهر، ويتنقل، ويحصل على المعلومات، ويعمل في الإغاثة أو الدفاع عن الحقوق دون أن يصبح نشاطه سببًا للاشتباه أو الاعتقال أو التشهير.

ولهذا يستخدم التقرير مفهوم **انكماش المجال المدني**. ويمكن قياس هذا الانكماش من خلال الاعتقال والإخفاء، وإغلاق وسائل الإعلام، وحجب المواقع، والتدخل في تسجيل الجمعيات وتمويلها، واشتراط التصاريح الأمنية للأنشطة، ومراقبة الصحفيين والنشطاء، والقيود على السفر، وحملات التشهير، والضغط على النقابات والمنظمات النسوية، والاعتداء على مقرات المؤسسات، والتدخل في العمل الإنساني. وتختلف الأدوات والجهات بين مناطق السيطرة، لكن القاعدة العامة التي كرستها الحرب واضحة: **كلما ازدادت قدرة القوة المسلحة على إدارة الشأن العام خارج رقابة القانون، تقلصت المساحة التي يستطيع المجتمع العمل فيها بصورة مستقلة عنها.**

ومع ذلك، لم تؤد الحرب إلى اختفاء المجتمع المدني. ففي مفارقة لافتة، تراجع المجال السياسي والمدني المستقل بينما توسعت بعض أشكال المبادرات الإنسانية والمحلية التي نشأت لتعويض غياب الدولة: منظمات للإغاثة، وروابط للضحايا، ومبادرات شبابية ونسائية، ولجان وساطة، وفرق للتوثيق، وشبكات للمساعدة القانونية. وبذلك أنتجت الحرب في الوقت نفسه **انكماشًا في المجال المدني الحر، وتوسعًا في الوظائف التي اضطر المجتمع المدني إلى تحملها بسبب انهيار المؤسسات العامة.**

1 - من التضييق على الأفراد إلى إعادة تشكيل المجال العام

لا يقاس المجال المدني بعدد المنظمات المسجلة، وإنما بقدرتها الفعلية على العمل باستقلال. فقد توجد جمعية قانونيًا ولكن لا تستطيع عقد اجتماع دون تصريح أمني، وقد تعمل صحيفة لكن محرريها يعرفون أن انتقاد جهة معينة قد يؤدي إلى الاستدعاء، وقد توجد منظمة حقوقية لكنها لا تستطيع دخول السجن أو مقابلة الضحايا، وقد يستطيع المواطن استخدام شبكة اجتماعية لكنه يراقب كلماته خوفًا من أن تتحول منشوراته إلى ملف أمني.

وتكشف تجربة الصحافة بوضوح حجم هذا التحول. فقد وثقت **نقابة الصحفيين اليمنيين** أكثر من ألفي انتهاك للحريات الصحفية خلال السنوات العشر الأولى من الحرب، ونسبت **1,178انتهاكًا، أي نحو 58.5 في المائة، إلى الحوثيين**، مقابل 376 انتهاكًا للحكومة المعترف بها دوليًا و113 للمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى جهات أخرى. كما أدت الحرب إلى توقف 165 وسيلة إعلامية، بينما حجبت سلطات الحوثيين **212موقعًا إلكترونيًا محليًا وخارجيًا** خلال الفترة التي يغطيها رصد النقابة .

ولا يقتصر الأثر على من تعرض للانتهاك مباشرة؛ فالاعتقال أو التعذيب الذي يصيب صحفيًا واحدًا يمكن أن ينتج رقابة ذاتية لدى عشرات غيره. وقد خلصت هيومن رايتس ووتش، بعد مقابلات مع صحفيين يمنيين في 2024 و2025، إلى أن الحوثيين والمجلس الانتقالي والحكومة استخدموا الاعتقال والإخفاء والتهديد والتصاريح الأمنية والاستيلاء على المؤسسات الإعلامية لتقييد الصحافة، وأن بعض الصحفيين أصبحوا يغيرون مهنتهم في الوثائق أو يتجنبون حمل مواد صحفية عند عبور نقاط التفتيش. كما وثقت أن الحوثيين استولوا منذ 2014 على غالبية المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة في صنعاء أو أغلقوها، واستبدلوا موظفين بآخرين موالين لهم، فيما اتبع المجلس الانتقالي ممارسات مماثلة تجاه مؤسسات إعلامية ونقابية في الجنوب .

وهنا يصبح الانتهاك أوسع من حرية الصحفي نفسه؛ لأنه يحدد **كمية المعلومات المستقلة المتاحة للمجتمع كله**،فالمجال المدني ينكمش حين يخاف الصحفي من السؤال، كما ينكمش حين لا يستطيع المواطن الوصول إلى الإجابة.

2 - المنظمات والجمعيات: من التنظيم المدني إلى الإذن الأمني

يضمن قانون الجمعيات والمؤسسات اليمني من حيث الأصل حق الجمعيات في ممارسة نشاطها باستقلال، لكن انقسام السلطة أدى إلى نشوء أنظمة مختلفة للتسجيل والترخيص والرقابة. وأصبحت القدرة على تنفيذ مشروع أو فعالية في مناطق مختلفة مرتبطة في كثير من الأحيان بموافقات إضافية تتجاوز الإطار القانوني الأصلي.

وفي عدن وثقت منظمة العفو الدولية في 2024 اشتراط سلطات مرتبطة بالمجلس الانتقالي على منظمات المجتمع المدني الحصول على تصاريح لتنفيذ الأنشطة، مع تقديم تفاصيل عن مكان النشاط وموعده وأهدافه ومصدر التمويل وأعداد المشاركين، وفي بعض الحالات أسماء المشاركين أو المستفيدين. وقال ممثلو ست منظمات قابلتهم المنظمة إن اثنتين منها منعتا من تنفيذ أنشطة لعدم الحصول على تلك التصاريح .

واتسعت المشكلة داخل مناطق الحكومة نفسها خلال 2025. ففي نوفمبر/تشرين الثاني أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قرارًا يمنع الجهات المدنية من التعامل مع منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان"، وتعامل معها باعتبارها غير مرخصة. ووقعت **سام إلى جانب سبع منظمات حقوقية أخرى** بيانًا اعتبر القرار جزءًا من نمط أوسع شمل صعوبات في تجديد تسجيل منظمات ونقابات، بينها اتحاد نساء اليمن ونقابة الصحفيين. وأشارت المنظمات إلى مقابلات مع ست منظمات لم تتمكن أي منها من تقديم طلب التجديد أصلًا بعد رفضها شفهيًا من الجهات الرسمية.

وتوضح هذه الوقائع تحولًا خطيرًا: عندما تستطيع السلطة تقرير أي منظمة «مسموح بها» على أساس موقفها السياسي أو مقدار انتقادها، يتحول التسجيل من **إجراء لتنظيم الشخصية القانونية إلى أداة محتملة لتنظيم المجال العام نفسه**.

أما في مناطق الحوثيين، فقد اتخذ انكماش المجال المدني صورة أشد ارتباطًا بالأمن والسيطرة المباشرة. فمنذ سيطرة الجماعة على صنعاء خضعت أنشطة المنظمات لإجراءات واسعة للموافقة والرقابة على المشاريع والتمويل والمستفيدين، ثم انتقل الأمر منذ منتصف 2024 إلى موجة واسعة من الاعتقالات شملت موظفي الأمم المتحدة والمنظمات اليمنية والدولية والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والتنمية والسلام والتعليم. وفي يونيو/حزيران 2026 أدان مجلس الأمن استمرار احتجاز الحوثيين لموظفي المنظمات والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية، وطالب بالإفراج عنهم، وكان من بينهم **73موظفًا تابعًا للأمم المتحدة**.

وأكدت سام أن استمرار هذه الاعتقالات يعكس **نمطًا من القيود يستهدف العمل المدني والإنساني نفسه**، وليس حقوق الأفراد المحتجزين فحسب؛ لأن الخوف الناتج عنها يؤثر في قدرة المؤسسات والعاملين الآخرين على مواصلة أنشطتهم .

3 - الرقابة والمراقبة والفضاء الرقمي

وفر الإنترنت مساحة بديلة للمجال العام بعد انهيار جزء كبير من الإعلام التقليدي، لكنه لم يبق خارج الصراع. فقد امتدت الرقابة من الصحيفة والمقر إلى الهاتف والحساب الشخصي والموقع الإلكتروني.

وتظهر بيانات نقابة الصحفيين أن حجب المواقع أصبح أحد أكثر أشكال الرقابة الرقمية اتساعًا، مع توثيق حجب الحوثيين أكثر من مئتي موقع خلال الحرب. كما سجلت النقابة حالات محاكمة واستدعاء بسبب محتوى صحفي ورقمي، وأشارت إلى تدخل أجهزة أمنية واستخباراتية بصورة متزايدة في التعامل مع الصحفيين.

ولا تعني المراقبة الرقمية بالضرورة استخدام برامج تجسس متطورة في كل حالة؛ فقد يكون أثرها أبسط وأكثر انتشارًا: تفتيش الهاتف عند نقطة أمنية، ومراقبة الحسابات العامة، ومصادرة الأجهزة أثناء المداهمات، وتحويل منشور على فيسبوك إلى سبب للاستدعاء أو الاعتقال. وقد أفاد صحفيون لهيومن رايتس ووتش بأن السلطات في مناطق مختلفة تراقبهم وتفرض عليهم تصاريح أمنية وتعرقل وصولهم إلى الأحداث والمعلومات.

وفي حملات الحوثيين ضد العاملين في المنظمات، اقترنت المداهمات بمصادرة أجهزة ووثائق وبحملات إعلامية تتهم العاملين بالتجسس والتآمر. وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن الاعتقالات صاحبتها حملة دعائية ضد المنظمات والعاملين فيها، بما يزيد الخطر على المحتجزين وعلى زملائهم وعائلاتهم.

وهكذا يخلق المجال الرقمي مفارقة جديدة: يستطيع المواطن أن يصل إلى جمهور أكبر من أي وقت سابق، لكنه يعرف كذلك أن **كلمته قابلة للتخزين والمراقبة وإعادة تفسيرها ضده**. وعندما تصبح هذه المخاطرة عالية، لا تحتاج السلطة إلى حذف كل منشور؛ إذ يبدأ الأفراد بحذف أفكارهم قبل كتابتها.

4 - التشهير والابتزاز والتهديد: العقوبة قبل المحكمة

ليس كل تقييد للمجال المدني صادرًا في صورة قرار رسمي. فقد أصبحت الحملات الإعلامية والاتهامات بالعمالة والخيانة والفساد والتجسس وسيلة لإضعاف شرعية الصحفي أو المنظمة قبل اتخاذ أي إجراء رسمي ضدهما.

وفي مناطق الحوثيين ظهر هذا النمط بصورة واضحة في حملات استهداف موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ فقد سبقت وصاحبت الاعتقالات اتهامات بالتجسس والعمل لمصلحة جهات أجنبية، ثم بثت الجماعة تسجيلات لبعض المحتجزين باعتبارها "اعترافات" قبل وجود محاكمة مستقلة تستوفي ضماناتها. ووثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو هذا الأسلوب، إلى جانب تقارير عن حرمان بعض المحتجزين من المحامين وأسرهم .

وفي عدن وثقت سام في فبراير/شباط 2026 حملة تهديد وتحريض ضد الصحفي عمر المقرمي، تضمنت تهديدات بالاختطاف والتعذيب، وجاءت بعد اقتحام عناصر مسلحة مرتبطة بالمجلس الانتقالي مقر صحيفة «عدن الغد» وتحطيم ونهب محتوياته والاعتداء على موظفين. واعتبرت سام الواقعتين مؤشرًا على تدهور بيئة العمل الصحفي في ظل تعدد مراكز القوة وضعف المساءلة) .

وتكمن خطورة التشهير في أنه قد ينتج **عقوبة اجتماعية وأمنية قبل القضاء**: يفقد الشخص عمله أو يصبح هدفًا للتهديد، وتتجنب المؤسسات التعامل معه، ويبدأ الآخرون في الابتعاد عنه. وإذا كانت الجهة التي تشهر به تملك أجهزة أمن وسجونًا، تصبح المسافة بين الخطاب والانتهاك أقصر.

5 - النساء: المجال المدني عندما يصبح الوصول إليه مشروطًا بالجنس

تتعرض النساء لجميع القيود التي تواجه الرجال في المجال المدني، لكنهن يواجهن إضافة إليها قيودًا مرتبطة بالنوع الاجتماعي والحركة والسفر والاختلاط والعمل العام. وقد اتخذت هذه القيود في مناطق الحوثيين صورة أكثر انتظامًا من خلال سياسة «المحرم» واشتراط موافقة ولي الأمر في عدد من الأنشطة والتنقلات.

وثقت منظمة سام في تقريرها **"قيود تمييزية"** أن الحوثيين فرضوا تدريجيًا قيودًا على سفر النساء وتنقلهن ومشاركتهن العامة، وربطوا بعض الأنشطة بموافقة الولي أو وجود محرم، ورأت أن الجماعة استخدمت السيطرة الأمنية والاجتماعية لإعادة ترتيب حضور المرأة في المجال العام بما يتفق مع رؤيتها العقائدية) .

لكن انتقال هذه الممارسات إلى مناطق أخرى يكشف خطر تطبيعها خارج الجغرافيا الحوثية. ففي مايو/أيار 2025 وثقت سام توقيف المحامية أفنان البطاطي عند مدخل عدن من أفراد تابعين للحزام الأمني ومنعها من الدخول دون «محرم»، رغم عدم وجود سند قانوني لذلك. واعتبرت المنظمة أن الحادثة تكشف كيف تستطيع الممارسة غير القانونية، إذا لم تواجه بالمساءلة، أن تنتقل من سلطة إلى أخرى ومن عرف اجتماعي إلى قيد أمني.

وهذه القيود ليست هامشية في قياس المجال المدني؛ فالمرأة التي لا تستطيع السفر إلى تدريب أو مؤتمر أو مقابلة ضحية، أو تحتاج إلى موافقة رجل للعمل، ليست فقط امرأة حُرمت من حرية الحركة، بل **فاعلة مدنية أُخرجت جزئيًا من المجال العام**.

6 - العمل الإنساني: عندما يصبح تقديم المساعدة نشاطًا عالي المخاطر

كان العمل الإنساني أحد المجالات التي توسعت بشدة نتيجة انهيار الدولة، لكنه تحول بدوره إلى مساحة للصراع على السيطرة. فقد فرضت السلطات المختلفة إجراءات وموافقات على المنظمات الدولية والمحلية، إلا أن التطور الأكثر خطورة ظهر منذ 2024 في مناطق الحوثيين مع الانتقال من التحكم البيروقراطي إلى الاعتقال الواسع للعاملين أنفسهم.

فمنذ 31 مايو/أيار 2024 احتجز الحوثيون في الموجة الأولى **13موظفًا في الأمم المتحدة وما لا يقل عن 50 موظفًا في منظمات مجتمع مدني يمنية ودولية**، ثم تواصلت الاعتقالات في 2025 و2026، وفي مارس/آذار 2026 أكدت سام أن هذا الاستهداف أدى إلى تهديد استمرارية عمليات الإغاثة، وأشارت إلى أن الأمم المتحدة أوقفت حركة موظفيها في مناطق الحوثيين مؤقتًا بعد موجة اعتقالات يناير/كانون الثاني 2025، فيما توفي موظف في برنامج الأغذية العالمي أثناء احتجازه في الشهر التالي) .

وقد أصبح للأثر المؤسسي لهذه الاعتقالات نتائج قابلة للقياس في سلوك المنظمات؛ فبعض العاملين غادروا مناطق سيطرة الحوثيين، ونقلت جهات جزءًا من موظفيها أو مواردها إلى مناطق أخرى، فيما قلصت منظمات أو علقت برامج لا تتصل مباشرة بالمساعدة المنقذة للحياة. وتشير تحليلات يمنية إلى أن البرامج المرتبطة بحقوق الإنسان والحوكمة وبناء السلام والنساء كانت من بين المجالات الأكثر تأثرًا بهذا التراجع.

وهذه النتيجة تكشف أثرًا يتجاوز العامل المعتقل. فعندما يجبر الخوف المنظمة على تقليص برنامج حماية أو تنمية أو حقوق إنسان، **يصبح الاعتقال أداة لإعادة تشكيل نوع المجتمع المدني الذي تسمح به السلطة**: مساعدات يمكن التحكم فيها، مقابل مساحة أقل للمساءلة والتنظيم المستقل.

7 - كيف غيرت الحرب المجتمع المدني نفسه؟

لم يكن المجتمع المدني مجرد ضحية للحرب؛ فقد تغير هو نفسه تحت ضغطها. انتقل نشطاء وصحفيون ومنظمات إلى الخارج، وظهرت شبكات للعمل عن بعد، ونقلت مؤسسات أجزاء من إدارتها أو تسجيلها إلى دول أخرى، وخسر الداخل كفاءات انضمت إلى المنظمات الدولية أو غادرت اليمن. وفي الوقت نفسه، تغيرت أولويات التمويل من التنمية والمشاركة السياسية إلى الإغاثة والاستجابة الإنسانية.

وتبين دراسة عربية عن المجتمع المدني اليمني أن نمط **الإدارة عن بعد** توسع بعد 2015 مع مغادرة المانحين والعاملين الدوليين، كما لجأت بعض المنظمات اليمنية إلى محاولة التسجيل خارج البلاد للحصول على حسابات مصرفية والوصول إلى التمويل، وغادر عدد من الكوادر المؤهلة البلاد أو انتقل إلى المؤسسات الدولية. كما أدى توجه التمويل نحو الإغاثة إلى تغيير أولويات منظمات كانت تعمل سابقًا في الشباب والمناصرة والتنمية.

ومع ذلك، أنتج انهيار الدولة اتجاهًا معاكسًا أيضًا، ففي مأرب مثلًا ازداد عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة بعد 2015، وظهرت جمعيات ومبادرات تستجيب للنازحين وتوفر الصحة والمياه والغذاء والخدمات التي عجزت المؤسسات العامة عن توفيرها. وتشير دراسة ميدانية إلى تسجيل نحو 120 منظمة جديدة في المحافظة بين 2015 و2020، إضافة إلى منظمات نقلت مقارها أو افتتحت فروعًا فيها.

وبذلك لا يمكن وصف المجتمع المدني اليمني بأنه تقلص ببساطة. الأدق أن الحرب أنتجت تحولين متناقضين:

انكمش المجال المتاح للنقد والتنظيم السياسي والحقوقي المستقل، وفي الوقت نفسه توسعت الحاجة إلى المجتمع المدني بوصفه مقدم خدمة ووسيطًا ومُوثقًا وبديلًا جزئيًا عن الدولة.

لكن هذا التوسع الوظيفي يحمل خطرًا آخر: الاعتماد الممتد على المانحين. فعندما تتشكل أولويات المنظمة بدرجة كبيرة وفق دورات التمويل الدولية، يمكن أن تنتقل من الاستجابة لمطالب مجتمعها إلى الاستجابة لموضوعات التمويل المتاحة. وهذا لا يلغي قيمة التمويل الدولي، الذي حافظ على وجود مؤسسات كثيرة أثناء الحرب، لكنه يجعل **استقلال المجتمع المدني المالي والمؤسسي** سؤالًا ضروريًا لمرحلة ما بعد الحرب.

كما أن ظهور مئات المبادرات لا يعني بالضرورة وجود مجال مدني أقوى. فقد يستطيع المجتمع تنظيم حملة غذاء بينما يعجز عن تنظيم احتجاج، أو تنفيذ مشروع ممول بينما لا يستطيع انتقاد السلطة التي أصدرت له التصريح. ولذلك يجب التمييز بين **اتساع النشاط المدني وانفتاح المجال المدني**؛ فقد يحدث الأول بينما يتراجع الثاني.

8 - المجال المدني والسلام: لماذا لا يصنع السلاح وحده تسوية مستقرة؟

ليست حماية المجال المدني قضية حقوقية منفصلة عن السياسة. فالمجتمع الذي لا يستطيع مناقشة خياراته أو الاعتراض أو التنظيم أو مراقبة حكامه لن يملك قنوات سلمية كافية لتسوية مصالحه المتعارضة.

ويظهر هذا في أبسط معادلة سياسية: إذا كان الحزب يستطيع إنشاء صحيفة والناشط يستطيع تنظيم حملة والعمال يستطيعون بناء نقابة والسكان يستطيعون الاحتجاج، فإن المجتمع يمتلك أدوات متعددة لتقديم مطالبه. أما إذا أغلقت هذه الأدوات، تصبح **القوة المسلحة أكثر فاعلية نسبيًا من التنظيم المدني** في الحصول على النفوذ والموارد.

ولهذا أشار مكتب المبعوث الأممي نفسه، في عرضه لسلسلة الحوارات السياسية 2024–2025، إلى أن الاعتقالات التعسفية والترهيب والخطابات التصعيدية والانقسامية ضيقت مساحة المشاركة الهادفة وبناء السلام .

وتظهر مسؤولية الحوثيين هنا بصورة خاصة؛ فالمجال السياسي في مناطق سيطرتهم لا يعاني فقط من قيود متفرقة، وإنما من غياب تعددية سياسية وإعلامية مستقلة قابلة للعمل بصورة طبيعية، إلى جانب اعتقال الصحفيين والناشطين والعاملين الإنسانيين والسيطرة على المؤسسات الإعلامية وحجب المواقع والقيود على النساء. وهذا يجعل بناء سلام تعددي أكثر صعوبة؛ لأن الطرف الذي يفاوض باسم منطقة واسعة لا يضمن بالضرورة وجود فضاء يسمح لسكان تلك المنطقة أنفسهم بالتعبير بحرية عن مواقف مختلفة عنه.

لكن المشكلة موجودة كذلك في مناطق الحكومة والجنوب؛ فالتدخل في تسجيل المنظمات، والقيود على الصحفيين، واقتحام المؤسسات الإعلامية، والاستيلاء على النقابات أو منع نشاطها، كلها تنتج المجال نفسه بدرجات مختلفة :**سلطة تريد مجتمعًا مدنيًا يعمل تحت إشرافها أكثر مما تريد مجتمعًا يستطيع مراقبتها**.

ومن هنا فإن إعادة فتح المجال المدني يجب أن تكون أحد بنود الانتقال إلى السلام: ضمان حرية الجمعيات والنقابات، وإلغاء القيود الأمنية غير القانونية على الأنشطة، وحماية الصحفيين والمدافعين، وإعادة المؤسسات الإعلامية المصادرة، وضمان حرية التنقل، وإصلاح قواعد التسجيل والتمويل، ووقف الاعتقال بسبب الرأي والعمل المدني.

9 - الضحايا خارج طاولة السلام

تصل مشكلة المجال المدني إلى صورتها السياسية الأكثر وضوحًا عند النظر إلى عملية السلام نفسها. فمنذ سنوات تركز التفاوض الأساسي على الحكومة والحوثيين والقوى السياسية والعسكرية، وعلى وقف إطلاق النار والرواتب والطرق والموانئ والمطار والموارد والترتيبات الأمنية. وهي قضايا أساسية، لكنها لا تجيب وحدها عن أسئلة من نوع آخر :**من يمثل أسرة المخفي؟ ومن يمثل ضحية التعذيب؟ ومن يمثل مصاب اللغم؟ ومن فقد منزله؟ ومن فقدت زوجها وأصبحت تعيل أسرتها؟**

ولا يعني ذلك أن المجتمع المدني والضحايا غابوا بصورة كاملة عن جهود الأمم المتحدة. فقد نظم مكتب المبعوث سلسلة مشاورات وحوارات مع منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب ومكونات سياسية واجتماعية، وناقش المشاركون في حوارات 2024 قضية المحتجزين باعتبارها قضية إنسانية عميقة، وطالبوا بضغط دولي للإفراج عنهم، كما وسعت مشاورات 2025 النقاش ليشمل العدالة الانتقالية والاعتراف بالانتهاكات وجبر ضرر الضحايا وإنهاء الإفلات من العقاب .

لكن هناك فرقًا بين **أن يُستشار الضحايا والمجتمع المدني وبين أن يمتلكوا موقعًا مؤثرًا في اتخاذ القرار التفاوضي** .فالمفاوضات التنفيذية المتعلقة بالمحتجزين، على سبيل المثال، تجري أساسًا بين أطراف النزاع برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي مايو/أيار 2026 توصلت الأطراف إلى اتفاق لإطلاق أكثر من 1,600 محتجز بعد أربعة عشر أسبوعًا من المفاوضات، وأشاد المبعوث بالدور الذي لعبته عائلات المحتجزين في الدفع نحو هذه النتيجة، لكن القرار النهائي ظل نتاج تفاوض الأطراف نفسها

وهذا التفاوت ليس مسألة بروتوكولية. فالطرف المسلح يدخل المفاوضات وهو يحمل مطالبه العسكرية والسياسية، بينما يدخل صوت الضحية غالبًا عبر ورشة أو استشارة أو مذكرة أو حملة مناصرة. ولذلك يمكن أن تُبحث صفقة لإطلاق المحتجزين دون معالجة مسؤولية من أخفاهم أو عذبهم، ويمكن التفاوض على دمج قوات دون نقاش كافٍ حول فرز المتورطين في الانتهاكات، ويمكن توزيع الموارد دون تصميم برنامج لتعويض من دمرت ممتلكاتهم.

ومن المفيد هنا استحضار أن **وثيقة مؤتمر الحوار الوطني** قبل الحرب كانت قد نصت صراحة على احترام مصالح الضحايا وضمان مشاركتهم في برامج العدالة الانتقالية، وعلى إنشاء هيئة مستقلة تتولى الحقيقة والجبر والذاكرة والمصالحة، وهذا يجعل المفارقة أكثر وضوحًا: كان الضحية حاضرًا في التصور الانتقالي قبل الحرب، لكنه دخل حربًا جديدة أوسع نطاقًا بينما بقيت الآلية التي يفترض أن تحمي موقعه غير موجودة.

وتكشف تجربة المحتجزين الفرق بوضوح. فقد نجحت المفاوضات في إطلاق آلاف الأشخاص، وهي نتيجة إنسانية بالغة الأهمية، لكن الأمم المتحدة نفسها تميز بين المحتجز المرتبط بالنزاع الذي يجري التفاوض على إطلاقه وبين موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني الذين يعتقلهم الحوثيون تعسفيًا، إذ استمرت في المطالبة **بالإفراج الفوري وغير المشروط** عنهم خارج منطق المقايضة.

وهذا هو جوهر الفجوة بين مسار السلام ومسار العدالة: السلام التفاوضي يسأل غالبًا **كيف نوقف الصراع بين الأطراف؟**، بينما تسأل العدالة **ماذا نفعل بالضرر الذي أحدثته هذه الأطراف في الناس؟**

10 - من تمثيل الضحايا إلى مشاركتهم

لا يعني وضع الضحايا في مركز السلام أن يتحول كل تفاوض عسكري إلى مؤتمر جماهيري، ولا أن تحل المنظمات محل الأطراف التي تستطيع تنفيذ وقف إطلاق النار. لكنه يعني أن حقوق الضحايا يجب ألا تكون نتيجة لاحقة لما تتفق عليه القوى المسلحة.

وهذا يتطلب قنوات مؤسسية واضحة تسمح لروابط الضحايا والمنظمات النسوية والمدافعين والمحامين والمجتمعات المتضررة بالمشاركة في تصميم ملفات العدالة والمفقودين وجبر الضرر وإصلاح الأمن واسترداد الممتلكات، وأن تكون لهذه المشاركة صلة فعلية بمسار صنع القرار، لا وظيفة استشارية منفصلة عنه.

وتكتسب هذه النقطة أهمية أكبر لأن المجتمع المدني اليمني راكم خلال الحرب معرفة لا تملكها الأطراف السياسية بالضرورة: قوائم المحتجزين والمفقودين، وملفات الانتهاكات، وشهادات النساء، وخرائط الألغام، ونزاعات الممتلكات، وأولويات الضحايا. وإذا دخلت التسوية دون هذه المعرفة، فإنها قد تنجح في **إدارة علاقة الأطراف ببعضها بينما تفشل في إدارة علاقتها بالمجتمع الذي حكمته وحاربت فوق أرضه**.

كما أن توسيع المشاركة يحمي السلام نفسه؛ لأن المجتمع الذي يرى الاتفاق مجرد صفقة بين من حملوا السلاح قد ينظر إليه باعتباره إعادة توزيع للسلطة لا تسوية للمظالم. أما عندما يرى الضحايا مسارًا للحقيقة والجبر والمساءلة، والمجتمعات مجالًا للتعبير والتنظيم، يصبح السلام قادرًا على اكتساب شرعية تتجاوز توقيع القادة.

خلاصة الفصل

تكشف الحرب اليمنية أن «التضييق» لا يكفي لوصف ما أصاب المجتمع المدني. فقد حدث **انكماش بنيوي للمجال العام**: اعتُقل صحفيون ونشطاء، وأُغلقت واستولي على مؤسسات إعلامية، وحُجبت مواقع، وفرضت تصاريح ورقابة على المنظمات، وضُيّق على النقابات، وتعرضت النساء لقيود على السفر والعمل العام، وتحولت الهواتف والمنصات الرقمية إلى أدوات يمكن استخدامها في المراقبة والتحقيق، وأصبح العامل الإنساني نفسه في بعض المناطق معرضًا للاعتقال.

وتظهر المسؤوليات بدرجات مختلفة. فقد مارست الحكومة والمجلس الانتقالي قيودًا على الصحافة والمنظمات والنقابات، ووثقت السنوات الأخيرة إجراءات إدارية وأمنية تقوض استقلال المجتمع المدني في عدن ومناطق الحكومة. غير أن **الحوثيين يتحملون مسؤولية أوسع وأكثر انتظامًا عن إعادة تشكيل المجال المدني في المناطق التي يسيطرون عليها**: السيطرة على الإعلام، وحجب المواقع، والاعتقال المتكرر للصحفيين والنشطاء، والقيود المنهجية على النساء، والتدخل في العمل الإنساني، ثم الحملات الواسعة منذ 2024 ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع المدني. وتظهر بيانات نقابة الصحفيين، التي تضع الحوثيين في مقدمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات الصحفية خلال الحرب، حجم هذا النمط واستمراره.

لكن الحرب أنتجت في الاتجاه المقابل مجتمعًا مدنيًا أكثر اضطرارًا إلى العمل. فقد ظهرت منظمات وروابط ومبادرات جديدة لتوفير الخدمات، والبحث عن المفقودين، وتوثيق الانتهاكات، والوساطة، والدفاع عن الضحايا، بينما غادر في الوقت نفسه صحفيون ونشطاء وكفاءات البلاد وتحولت منظمات إلى العمل عن بعد أو الاعتماد المتزايد على المانحين. ولهذا لا يمكن قياس قوة المجتمع المدني بعدد المنظمات وحده؛ فقد يزداد عددها بينما تضيق المساحة التي تستطيع أن تعمل فيها بحرية.

والنتيجة السياسية تتجاوز الحقوق المدنية. فـ**إغلاق المجال المدني أحد العوائق البنيوية أمام السلام**؛ لأنه يقلل الوسائل السلمية المتاحة للتعبير عن المصالح، ويمنح السلاح قيمة سياسية أكبر. والمجتمع الذي لا يستطيع أن يناقش ويعترض وينظم نفسه ويراقب السلطة لن يستطيع بسهولة إدارة خلافاته بعد توقيع الاتفاق.

وينطبق الأمر نفسه على الضحايا. فقد توسعت المشاورات معهم ومع المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، لكن عملية السلام ما تزال، في جوهرها التنفيذي، أكثر تمركزًا حول الأطراف المنظمة والمسلحة. ولا يكفي أن يُسمع صوت الضحية في جلسة استشارية إذا كانت القرارات المتعلقة بالمحتجزين ودمج القوات والممتلكات والمساءلة تُتخذ في مكان آخر.

ولهذا فإن السؤال الذي تواجهه المرحلة المقبلة ليس فقط **من سيجلس إلى طاولة السلام؟**، بل **من ستكون له قدرة فعلية على التأثير فيما يوضع فوقها؟**

فالسلام الذي يتفاوض فيه حاملو السلاح على إنهاء حربهم دون أن يفتح المجال لمن تحملوا كلفتها قد ينجح في وقف النار، لكنه يظل معرضًا لأن يعيد إنتاج أحد اختلالات الحرب الأساسية :**أن تكون القوة أكثر حضورًا في تقرير المستقبل من المواطن الذي يفترض أن يقوم السلام من أجله.**

هذا الفصل يضيف إلى بنية التقرير فكرة مهمة :**المجال المدني ليس مجرد أحد الحقوق التي تضررت بالحرب، بل البنية التي تسمح للمجتمع بإدارة الصراع دون سلاح، وللضحايا بأن يتحولوا من موضوع للمفاوضات إلى شركاء في السلام.**

أقترح أن يكون الفصل بعنوان **«حقوق الأطفال وعسكرة الطفولة»**، لأن التجنيد هو قلب المشكلة، لكنه يرتبط بمنظومة أوسع تبدأ بالتعليم والتعبئة والمراكز الصيفية وقد تنتهي بالجبهة. وهذا يسمح أيضًا باختصار فقرة الأطفال في فصل «الإنسان وكلفة الحرب» والإحالة إلى هذا الفصل بدل تكرارها.

الفصل الثالث عشر

حقوق الأطفال وعسكرة الطفولة

من المدرسة إلى التعبئة والجبهة



لم يكن الأطفال في اليمن مجرد فئة أكثر هشاشة أمام الحرب؛ فقد أصبحوا، خلال اثني عشر عامًا، إحدى ساحاتها الرئيسية. قُتلوا وأصيبوا ونزحوا وخرج ملايين منهم من التعليم، لكن أخطر ما طرأ على وضعهم هو انتقال بعض أطراف النزاع من **إيذاء الطفل بنتائج الحرب إلى إدخاله نفسه في بنيتها** :تجنيده، وتدريبه، واستخدامه في القتال والمهام المساندة، وتعريضه لخطاب التعبئة، واستخدام المدرسة والمركز الصيفي والمناهج في تشكيل وعيه السياسي والعسكري.

وتظهر هذه الظاهرة بصورة خاصة في مناطق سيطرة الحوثيين؛ حيث لم يبق التجنيد، وفق الأدلة المتراكمة، عملية استقطاب عسكري عند الحاجة إلى المقاتلين، وإنما تطور إلى شبكة تتقاطع فيها المدرسة والمراكز الصيفية والتعبئة الدينية والإعلام والمشرفون المحليون ومؤسسات السلطة. وقد وصف **فريق خبراء مجلس الأمن المعني باليمن في تقريره لعام 2025** تجنيد الحوثيين للأطفال بأنه **منهجي ويجري عبر نظام منظم ومتعدد المستويات**، يشمل وزارة التعليم والمراكز الصيفية والمدارس القرآنية، ويرتبط بتغييرات في المناهج تستهدف إدماج أهداف الجماعة الأيديولوجية في وعي الأطفال .

ولا تعني مركزية المسؤولية الحوثية في هذا النمط أن تجنيد الأطفال اقتصر عليها. فقد وثقت الأمم المتحدة التجنيد والاستخدام لدى القوات الحكومية وتشكيلات موالية لها، والمجلس الانتقالي والحزام الأمني وقوى أخرى. ولهذا ينبغي أن يقوم الفصل على قاعدة واضحة :**لا طفل يجوز أن يصبح جنديًا لأي طرف، لكن اختلاف حجم الانتهاك وتنظيمه ووسائل ارتكابه يجب أن يظهر في تحديد المسؤولية ولا يذوب في مساواة شكلية بين الأطراف.**

1 - الطفل في النزاع: حماية خاصة لا مقاتل صغير

ينطلق القانون الدولي من أن الطفل يحتاج إلى حماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة. وتنص اتفاقية حقوق الطفل على حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات، بينما يرفع البروتوكول الاختياري الملحق بها مستوى الحماية؛ فيحظر التجنيد القسري لمن هم دون الثامنة عشرة، وينص على أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة **لا ينبغي لها، تحت أي ظرف، تجنيد أو استخدام أشخاص دون الثامنة عشرة في الأعمال العدائية** .وانضم اليمن إلى هذا البروتوكول في مارس/آذار 2007 .

ويكتسب العمر أهمية إضافية في القانون الجنائي الدولي؛ فتجنيد أو ضم الأطفال **دون الخامسة عشرة** إلى القوات أو الجماعات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية يمكن أن يشكل جريمة حرب متى توافرت عناصرها القانونية. أما بالنسبة إلى الأطفال بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، فتظل حمايتهم من التجنيد والاستخدام مقررة بموجب منظومة أوسع من قانون حقوق الطفل والالتزامات الدولية، ولا ينبغي الخلط بين الحد الذي يعرّف بعض جرائم الحرب وبين تعريف الطفل الذي يمتد حتى الثامنة عشرة.

والأهم أن "استخدام الطفل" لا يعني حمل السلاح فقط. فقد يعمل الطفل حارسًا أو رسولًا أو سائقًا أو جاسوسًا أو ناقلًا للذخائر، أو يؤدي أعمالًا لوجستية أو مهام مراقبة. وتؤكد اليونيسف أن مفهوم استخدام الأطفال في النزاعات يشمل هذه الأدوار أيضًا، لأن الخطر الذي يتعرض له الطفل لا يتوقف على ما إذا كان قد أطلق النار بنفسه.

ومن هنا فإن السؤال الحقوقي لا ينبغي أن يكون فقط :**كم طفلًا قاتل؟** بل أيضًا: كيف وصل الطفل إلى القوة المسلحة؟ ومن أقنعه أو أكرهه؟ وهل استخدمت المدرسة أو الفقر أو المساعدة أو الخطاب الديني في استقطابه؟ وماذا حدث له بعد خروجه من القوات؟

2 - تجنيد الأطفال: من الحالات الفردية إلى النمط الواسع

تشير البيانات اليمنية والدولية إلى أن تجنيد الأطفال ظل مستمرًا رغم انخفاض العمليات العسكرية الواسعة بعد هدنة 2022. وفي فبراير/شباط 2026 أعلن **ميثاق العدالة من أجل اليمن**، استنادًا إلى الرصد الميداني لمنظمة سام، أن سام وثقت **تجنيد 11,310 أطفال في 19 محافظة بين 2014 وفبراير/شباط 2023**؛ بينهم 6,269 طفلًا بين الثامنة والحادية عشرة، و580 بين الثانية عشرة والرابعة عشرة، و4,461 بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة. كما أظهر الرصد ارتباط التجنيد بالفقر والانقطاع عن التعليم والدعاية والتحريض.

وفي تقريرها **"ما زالوا في الجبهة"** وثقت سام شهادات لأطفال جُنّدوا ودُربوا في مواقع منفصلة عن أسرهم، وتحدثت عن استخدام الإغراء بالسلاح والمال والخطاب الديني والسياسي، وعن أطفال انتقلوا من التدريب إلى جبهات القتال، وبعضهم عاد بإصابات وصدمات نفسية أو لم يعد إلى أسرته أصلا.

وتؤكد الأمم المتحدة اتساع المشكلة مع اختلاف الأرقام بسبب تشدد معيار التحقق الأممي وصعوبة الوصول. ففي تقرير الأمين العام الخاص باليمن الذي يغطي **2021–2023**، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام **564طفلًا**؛ نُسب 345 منهم، أي نحو 61 في المائة، إلى الحوثيين، و210 إلى القوات المسلحة اليمنية والقوات والتشكيلات المرتبطة بها، والبقية إلى جهات أخرى. وأشار التقرير إلى أن الأطفال استخدموا في القتال والحراسة ونقاط التفتيش والاستطلاع وأدوار الدعم .

أما في **2025**، فتحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام **262طفلًا** 135 :لدى القوات المسلحة اليمنية والقوات والتشكيلات التابعة أو المرتبطة بها، و127 لدى الحوثيين. وكان 188 طفلًا منهم مستخدمين في أدوار قتالية، وقُتل أو أصيب 52 طفلًا أثناء ارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة. وتؤكد هذه البيانات أن منع التجنيد يجب أن يشمل جميع التشكيلات دون استثناء. وفي الوقت نفسه، أعرب الأمين العام بصورة خاصة عن القلق إزاء تجنيد الحوثيين وتنظيمهم «مراكز صيفية» تعرض آلاف الأطفال لمحتوى وأنشطة عسكرية.

كما وثقت **مواطنة لحقوق الإنسان** خلال 2025 ما مجموعه 141 واقعة تجنيد واستخدام أطفال، نسبت 62 منها إلى الحوثيين، و40 إلى الحكومة وتشكيلات مرتبطة بحزب الإصلاح، و35 إلى المجلس الانتقالي، و4 إلى القوات المشتركة. وتؤكد هذه الأرقام، رغم اختلاف منهجيتها عن بيانات الأمم المتحدة وسام، أن الطفل ظل موردًا عسكريًا لدى أكثر من طرف حتى بعد أكثر من عقد من الحرب.

3 - التجنيد الحوثي: عندما تتحول العملية إلى منظومة

تكمن خصوصية حالة الحوثيين في أن التجنيد لم يعد يعتمد فقط على أفراد يجوبون القرى للبحث عن مقاتلين. فالأدلة الأممية الحديثة تشير إلى **بناء شبكة تعبئة تستخدم مؤسسات الحكم نفسها**.

فقد خلص فريق خبراء مجلس الأمن لعام 2025 إلى أن تجنيد الحوثيين للأطفال **منهجي، ويعمل من خلال بنية منظمة ومتعددة المستويات تحت قيادة هيئة التعبئة العامة التابعة لوزارة الدفاع في صنعاء** .وذكر أن النظام يستخدم قنوات رسمية وغير رسمية، بما فيها وزارة التعليم التي تنظم المراكز الصيفية والمدارس القرآنية للتأثير في الأطفال منذ أعمار مبكرة، وأن تغييرات المناهج التي أعدتها الجهات التعليمية التابعة للجماعة تستهدف غرس أهدافها الأيديولوجية .

وهذا الاستنتاج مهم لأنه ينقل تحليل التجنيد من **"من جند الطفل؟" إلى "ما المؤسسات التي أوصلته إلى التجنيد؟"** .فإذا كانت المدرسة، والمشرف المحلي، والمركز الصيفي، والمنبر الديني، والإعلام، والسلطة الإدارية تعمل في اتجاه تعبوي متقارب، فإن الطفل لا يواجه مجندًا واحدًا، بل بيئة كاملة تقلل المسافة بين الحياة المدنية والعسكرية.

وقد وثق فريق خبراء مجلس الأمن منذ تقريره لعام 2022 استخدام الحوثيين للمراكز الصيفية في المدارس والمساجد لنشر أيديولوجيتهم بين الأطفال وتشجيعهم على القتال وتقديم تدريب عسكري أساسي لهم، ووثق في أحد المراكز أطفالًا في **سن السابعة** يتعلمون تنظيف الأسلحة وكيفية التعامل مع الهجمات الصاروخية، إضافة إلى حالات انتقل فيها أطفال من الدورات الثقافية إلى ساحات القتال.

وأظهر التقرير نفسه أن التجنيد يستطيع الجمع بين الإقناع والإكراه. فقد وثق حالات ارتبطت فيها المساعدات الإنسانية أو مصالح الأسرة بمشاركة الأطفال أو التزام المعلمين بالمناهج التي تفرضها الجماعة. وفي تقرير 2025 أشار فريق الخبراء مجددًا إلى وسائل ضغط تشمل الحرمان من بعض الخدمات أو المساعدات عند عدم المشاركة في أنشطة التعبئة.

وهكذا تصبح هشاشة الأسرة نفسها أداة للاستقطاب: **الفقر يوفر الحاجة، والمدرسة توفر الوصول، والخطاب يوفر المبرر، والمركز الصيفي يوفر الانتقال من التلقين إلى التدريب، والجبهة تكمل المسار.**

4 - المراكز الصيفية: من النشاط التعليمي إلى بوابة التعبئة

ليس "المركز الصيفي" في ذاته انتهاكًا؛ فالبرامج الصيفية التعليمية والترفيهية والدعم النفسي يمكن أن تكون أدوات مهمة لحماية الأطفال، وتنفذ اليونيسف نفسها برامج صيفية تعليمية في مناطق يمنية مختلفة، المشكلة هي **استخدام مراكز تابعة لسلطة أو جماعة مسلحة في التلقين العسكري أو الاستقطاب والتدريب والتجنيد**.

وفي الحالة الحوثية أصبحت المراكز الصيفية إحدى أكثر قنوات التعبئة إثارة للقلق. ففي أبريل/نيسان 2022 وقع الحوثيون مع الأمم المتحدة **خطة عمل** التزموا بموجبها بإنهاء ومنع تجنيد واستخدام جميع الأطفال دون الثامنة عشرة، بما في ذلك في مهام الدعم، وتحديد الأطفال الموجودين في صفوفهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم خلال ستة أشهر(.

لكن التقارير الأممية اللاحقة واصلت تسجيل التجنيد والمراكز الصيفية. ففي التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام 2026، أعربت الأمم المتحدة مجددًا عن قلقها من تقارير بشأن **مراكز صيفية حوثية تعرض آلاف الأطفال لأنشطة ومحتوى عسكري**، رغم استمرار التواصل بين الجماعة والأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة العمل .

كما وثق فريق الخبراء في تقاريره المتعاقبة أن بعض المراكز المفتوحة تستقبل أطفالًا صغارًا، بينما تفصل مراكز مغلقة مراهقين عن أسرهم لفترات أطول وتقدم لهم تدريبات أكثر كثافة، وأن الأطفال قد ينتقلون بعد ذلك إلى تدريب عسكري أو إلى وحدات قتالية. وتبين هذه الممارسة أن الخطر ليس فقط في درس أيديولوجي داخل المركز، وإنما في **تحويله إلى مرحلة وسيطة بين المدرسة والقوة المسلحة** .

ولا يصح اعتبار جميع الأطفال الملتحقين بهذه المراكز مجندين عسكريًا؛ فهذا استنتاج لا تسمح به الأدلة. لكن عندما تقترن المراكز بمحتوى عسكري وتدريب على السلاح واستقطاب للجبهات وضغوط على الأسر، تصبح جزءًا من **بيئة التجنيد والتعبئة** حتى بالنسبة للأطفال الذين لا ينتقلون مباشرة إلى القتال.

5 - تغيير المناهج: حين تصبح المدرسة أداة لإنتاج المقاتل المقبل

تمثل المناهج مستوى أعمق من التجنيد المباشر. فالتجنيد يأخذ طفلًا موجودًا بالفعل إلى الجماعة المسلحة، أما المنهج فيستطيع أن يؤثر في **طريقة فهم جيل كامل للسلطة والتاريخ والعدو والعنف**.

وقد وثقت تقارير يمنية ودولية تغييرات واسعة أدخلتها سلطات الحوثيين على التعليم في المناطق الخاضعة لها منذ 2014. وفي تقرير فريق خبراء مجلس الأمن لعام 2025، لم يكتف الفريق بالإشارة إلى المراكز الصيفية؛ بل ذكر أن **التغييرات التي تطورها إدارة المناهج في وزارة التعليم الخاضعة للحوثيين تهدف إلى جعل الأطفال يستبطنون الأهداف الأيديولوجية للجماعة**.

كما خلصت تقارير فريق الخبراء السابقة إلى أن التعديلات التعليمية وحملات التلقين تغذي بيئة قائمة على العنف والكراهية والتمييز وعنصر عسكري واضح، بما يؤثر على السلام والأمن طويلي المدى. وتوصل التقرير إلى أن المدرسة والمناهج والأنشطة الثقافية والمراكز الصيفية لا تعمل باعتبارها مسارات منفصلة، بل يمكن أن تشكل أجزاءً مترابطة من عملية التعبئة.

ورصدت سام بدورها التدخل الحوثي في قطاع التعليم، بما في ذلك تغيير قيادات تربوية ومعلمين وتعديل المحتوى التعليمي وإدخال أنشطة وفعاليات مرتبطة بخطاب الجماعة السياسي والديني. وترى المنظمة أن الخطر لا يقتصر على جودة التعليم، بل يمتد إلى **حياد المدرسة وحق الطفل في تعليم ينمي شخصيته وقدرته على التفكير بدل إعداد ولائه لسلطة مسلحة**.

ويحتاج التقرير هنا إلى تمييز ضروري: ليست كل إضافة دينية أو وطنية إلى كتاب دراسي انتهاكًا لحقوق الطفل. تصبح القضية حقوقية عندما يستخدم المنهج **لتمجيد العنف، أو التمييز على أساس النسب أو المذهب، أو نزع الإنسانية عن الخصوم، أو ربط الفضيلة والمواطنة بالقتال والولاء السياسي، أو إعداد الطفل للتعبئة العسكرية**.

وهكذا لا يعود السؤال فقط ماذا يتعلم الطالب في الرياضيات واللغة، بل :**أي تصور عن الإنسان والآخر والوطن والحرب يتشكل في المدرسة؟**

6- المدرسة من مساحة للحماية إلى مساحة للتعبئة والاستخدام العسكري

المدرسة في النزاع ليست مجرد مبنى تعليمي؛ فهي إحدى أهم مؤسسات حماية الطفل. فوجود الطفل فيها يقلل تعرضه للعمل والتجنيد والزواج المبكر وغيره من المخاطر. ولذلك فإن تحويل المدرسة إلى موقع عسكري أو أداة تعبئة يضرب وظيفتين في الوقت نفسه: التعليم والحماية.

وتكشف أحدث بيانات الأمم المتحدة حجم المشكلة. ففي 2025 تحققت الأمم المتحدة من **الاستخدام العسكري لـ71 مدرسة ومستشفى، بينها 63 مدرسة**، ونسبت 54 واقعة من إجمالي الاستخدام العسكري لهذه المنشآت إلى الحوثيين و17 إلى القوات المسلحة اليمنية والتشكيلات المرتبطة بها. كما أعرب الأمين العام صراحة عن القلق من استخدام الحوثيين المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية .

وفي رصد **مواطنة** لعام 2025، وثقت المنظمة 51 واقعة اعتداء على مدارس أو استخدامها، نسبت 46 منها إلى الحوثيين، مقابل أربع إلى الحكومة وتشكيلات مرتبطة بحزب الإصلاح وواقعة إلى المجلس الانتقالي.

ولا يتمثل عسكرة المدرسة في تحويل مبناها إلى ثكنة فقط. فقد تبدأ من الإذاعة المدرسية والشعارات والفعاليات، وتمتد إلى الحشد للمراكز الصيفية وتكريم القتلى والمقاتلين وإدخال الأنشطة العسكرية أو التعبوية إلى البيئة التعليمية. وفي هذا المستوى تصبح الحدود بين **المعلم والمعبئ، والمدرسة ومركز التعبئة، والتعليم والإعداد للحرب** أقل وضوحًا.

ويؤدي هذا التحول إلى أثر يمتد بعد انتهاء النزاع؛ فالمدرسة التي تعلّم الطفل أن الاختلاف خيانة وأن السلاح طريق للمكانة الاجتماعية قد تستمر في إنتاج ثقافة الحرب حتى بعد توقف الجبهة.

7 - عسكرة الطفولة ليست تجنيدًا فقط

يظل التجنيد أخطر أشكال عسكرة الطفل، لكنه يعمل داخل بيئة أكبر من الانتهاكات. ففي 2025 تحققت الأمم المتحدة من **742انتهاكًا جسيمًا بحق 652 طفلًا في اليمن**، بينها قتل 150 طفلًا وإصابة 281، إلى جانب التجنيد والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من المساعدات. ونسبت 97 من حالات قتل وإصابة الأطفال إلى الحوثيين، و80 إلى القوات الحكومية والقوى المرتبطة بها، بينما تسببت الغارات الأمريكية في 57 حالة، والقوات الإسرائيلية في 45، ونُسبت أعداد أخرى إلى جهات مجهولة والقاعدة.

وتكشف هذه الأرقام أن الطفل قد يكون في الوقت نفسه معرضًا لأكثر من خطر: قد يخرج من المدرسة بسبب الفقر، ثم يعمل، ثم يستقطبه طرف مسلح؛ أو ينجو من التجنيد لكنه يصاب بلغم؛ أو يُجند ثم يقتل في الجبهة. ولهذا سجل التقرير الأممي أن 52 فتى من الأطفال المجندين أو المستخدمين في 2025 قُتلوا أو أصيبوا أثناء ارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة.

ويزيد انهيار التعليم من هذا الخطر. ففي فبراير/شباط 2026 قدرت **اليونيسف في اليمن وجود نحو 3.2 مليون طفل خارج المدرسة**، مع ارتباط التسرب بالفقر والنزوح والحاجة إلى العمل وتدهور المدارس وعدم انتظام رواتب المعلمين. وتشير اليونيسف كذلك إلى أن الفتيان المنقطعين عن المدرسة يصبحون أكثر عرضة للتجنيد، بينما تزداد لدى الفتيات مخاطر الزواج المبكر والعنف

ولهذا فإن حماية الطفل من التجنيد لا تبدأ عند نقطة التفتيش العسكرية؛ بل تبدأ **بإبقائه في المدرسة، وبحماية أسرته من الفقر، وبضمان مدرسة محايدة، وبمنع استخدام المساعدات أو النفوذ الاجتماعي للضغط على أسرته**.

8 - ماذا فعلت الأطراف تجاه التزاماتها؟

وقعت الحكومة اليمنية مع الأمم المتحدة في 2014 خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال، ثم اعتمدت في 2018 خارطة طريق لتسريع التنفيذ. وتشير الأمم المتحدة في تقاريرها الحديثة إلى استمرار تعاون الحكومة واللجنة الفنية المشتركة، وإن ظل التجنيد موجودًا لدى القوات الحكومية وبعض التشكيلات التابعة أو المرتبطة بها. ولذلك فإن وجود خطة عمل لا يعفي الحكومة من التحقيق في الحالات التي تقع ومحاسبة المسؤولين عنها والتأكد من أن جميع القوات التي تعمل باسمها تخضع لمعيار واحد.

أما الحوثيون فوقعوا خطة عملهم مع الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2022، متعهدين بإنهاء التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات، وتسريح الأطفال. وكان التوقيع خطوة إيجابية، لكن استمرار تحقق الأمم المتحدة من تجنيد الأطفال، واستمرار التقارير بشأن المراكز الصيفية والتدريب العسكري، ونتائج فريق الخبراء لعام 2025 بشأن التنظيم المنهجي للتعبئة، تظهر أن **الفجوة بين الالتزام المعلن والممارسة لم تُغلق**.

ويجب ألا يتحول التعاون مع الأمم المتحدة إلى شهادة براءة لأي طرف. فالاختبار الحقيقي ليس توقيع الوثيقة، بل: هل خرج الأطفال فعلًا من الوحدات؟ هل توقف تجنيدهم الجديد؟ هل أمكن للأمم المتحدة الوصول المستقل؟ هل أُغلق التدريب العسكري داخل المراكز؟ وهل حوسب من جند طفلًا؟

9 - الطفل المجند ضحية قبل أن يكون موضع مساءلة

يترك التجنيد آثارًا لا تنتهي بخروج الطفل من الجبهة. فقد يتعرض للإصابة أو الإعاقة، ويحمل آثارًا نفسية ناتجة عن مشاهدة الموت أو المشاركة في القتال، ويجد صعوبة في العودة إلى التعليم، وقد يواجه رفضًا أو وصمًا داخل مجتمعه.

ولهذا تؤكد المعايير الدولية أن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة ينبغي التعامل معهم **باعتبارهم ضحايا في المقام الأول**، وأن تكون إعادة التأهيل والإدماج والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي هي نقطة الانطلاق. ويؤكد تقرير الأمين العام لعام 2026 أن الطفل لا ينبغي أن يحتجز أو يحاكم لمجرد ارتباطه الفعلي أو المفترض بجماعة مسلحة، وأن الاعتقال يجب أن يكون الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة .

وتحتاج إعادة الإدماج في اليمن إلى أكثر من تسريح الطفل وتسليمه إلى أسرته؛ فهي تتطلب العودة إلى المدرسة أو التدريب المهني، والدعم النفسي، ومعالجة الإعاقة، وحماية الطفل من إعادة التجنيد، ومساعدة الأسرة اقتصاديًا، ومواجهة الوصمة، وإزالة المواد التعبوية التي تربط المكانة الاجتماعية بالقتال.

كما ينبغي توثيق سلسلة التجنيد نفسها: من استقطب؟ من موّل؟ من درّب؟ من نقل الطفل؟ من استقبله في الوحدة؟ لأن محاسبة مجند صغير السن أو مشرف محلي وترك الشبكة التنظيمية التي تصنع التجنيد يعني الإبقاء على الآلية التي ستجند طفلًا آخر.

10 - استعادة المدرسة من الحرب

لا يكفي منع الطفل من حمل البندقية إذا بقيت الحرب داخل كتابه ومدرسته ومخيمه الصيفي. ولهذا فإن إنهاء تجنيد الأطفال في اليمن يحتاج إلى مشروع أوسع يمكن وصفه بـ **نزع عسكرة الطفولة**.

ويشمل ذلك منع تجنيد واستخدام أي شخص دون الثامنة عشرة من قبل الجماعات المسلحة؛ والتحقق من الأعمار في جميع القوات الرسمية؛ وتسريح الأطفال الموجودين في الوحدات؛ وإغلاق أي معسكر أو برنامج يستخدم الأطفال في التدريب العسكري؛ ومنع استخدام المدارس لأغراض عسكرية؛ ومراجعة المناهج والمواد التعليمية والأنشطة المدرسية وفق معايير مهنية مستقلة؛ وإبعاد التعليم عن التعبئة الحزبية والمذهبية؛ وإعادة الأطفال المتسربين إلى المدارس.

كما ينبغي أن تشارك في هذه العملية وزارة التربية والمعلمون والأسر ومنظمات حماية الطفل والباحثون والمتخصصون في المناهج، لا السلطات السياسية والعسكرية وحدها. فالمشكلة التي تراكمت على مدى اثني عشر عامًا ليست مجرد عدد من الصفحات المضافة إلى الكتب؛ بل **طريقة استخدام التعليم في تشكيل الذاكرة والهوية والموقف من العنف**.

وتحتاج المرحلة المقبلة كذلك إلى آلية وطنية مستقلة لتوثيق تجنيد الأطفال ومراقبته، وتوحيد قواعد البيانات، والتحقيق في الشبكات المسؤولة، وربط ملف التجنيد بإصلاح القوات المسلحة والعدالة الانتقالية. فلا ينبغي أن يُدمج قائد أو وحدة في مؤسسة عسكرية جديدة بينما تبقى ادعاءات تجنيد الأطفال المرتبطة بها دون تحقيق.

خلاصة الفصل

تكشف الحرب في اليمن أن الاعتداء على حقوق الطفل لم يقع فقط عندما أصابت قذيفة مدرسة أو قتل لغم طفلًا. فقد اتخذ شكلًا أعمق حين أصبحت **الطفولة نفسها موردًا للصراع**: طفل يمكن تجنيده، ومدرسة يمكن استخدامها للتعبئة، ومركز صيفي يمكن أن يصبح بوابة للتدريب، ومنهج يمكن أن يعيد تعريف العنف والعدو والولاء.

وقد مارست أطراف متعددة تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولا تزال بيانات الأمم المتحدة لعام 2025 تثبت وجود أطفال لدى القوات الحكومية والتشكيلات المرتبطة بها، وهو ما يوجب استمرار التحقيق والمنع والمساءلة لدى جميع الأطراف. لكن الأدلة المتراكمة تكشف في الوقت نفسه **مسؤولية نوعية وأوسع للحوثيين عن بناء منظومة تجمع التجنيد بالتلقين والتعبئة التعليمية والمراكز الصيفية**. وقد وصف فريق خبراء مجلس الأمن في 2025 هذه العملية بأنها منهجية ومتعددة المستويات وتستفيد من مؤسسات تابعة لسلطة الجماعة، بما فيها وزارة التعليم، وهو ما يخرج المسألة من نطاق التجاوزات الفردية إلى مستوى السياسة والبنية.

وتزداد خطورة ذلك بسبب حدوثه رغم توقيع الحوثيين في أبريل/نيسان 2022 خطة عمل مع الأمم المتحدة تتضمن إنهاء التجنيد وتسريح جميع الأطفال من صفوفهم. وبعد أربع سنوات، ما تزال الأمم المتحدة تتحقق من حالات جديدة وتبدي قلقها من المراكز الصيفية والمحتوى العسكري الموجه إلى آلاف الأطفال) .

ولذلك لا ينبغي التعامل مع المراكز الصيفية وتغيير المناهج بوصفهما قضايا ثقافية هامشية إلى جانب «الانتهاك الحقيقي» المتمثل بالتجنيد. إنهما مهمان لأنهما يمكن أن يشكلا **المراحل التي تسبق التجنيد وتطبّع فكرته**. فالطفل لا ينتقل دائمًا من منزله إلى

الجبهة دفعة واحدة؛ قد يبدأ المسار من درس وشعار وإذاعة مدرسية، ثم دورة ثقافية، ثم مركز صيفي، ثم تدريب، قبل أن ينتهي إلى وظيفة عسكرية.

والخطر الأبعد أن الطفل الذي لا يصل إلى الجبهة قد يتأثر هو الآخر. فإذا تعلم جيل كامل أن المواطنة تقاس بالولاء للجماعة، وأن الخصم عدو وجودي، وأن حمل السلاح فضيلة، فإن الحرب تكون قد نقلت نفسها من الجبهة إلى الذاكرة.

ولهذا فإن حماية الأطفال في اليمن ليست بندًا إنسانيًا جانبيًا في أي تسوية مقبلة. إنها مسألة تتعلق **بأي مجتمع سيخرج من الحرب** .فاستعادة المدرسة من السلاح، والمناهج من التعبئة، والمركز الصيفي من التدريب العسكري، والطفل من الجبهة، ليست حماية لجيل حاضر فقط؛ بل إحدى أهم ضمانات ألا يصبح أطفال حرب اليوم مقاتلي حرب الغد.

هذا الفصل يمكن أن يحل محل الجزء الموسع عن الأطفال في فصل **"الإنسان وكلفة الحرب الممتدة"**، ونترك هناك فقط فقرة مختصرة تحيل إليه؛ وبذلك نتجنب التكرار ونمنح **عسكرة الطفولة** وزنها الحقيقي داخل التقرير.

الفصل الرابع عشر

نهب الممتلكات وتفجير المنازل والجبايات

حين يصبح المال والسكن أداة للعقاب والسيطرة



لم تكن خسارة الممتلكات في اليمن مجرد أثر مادي للمعارك. فقد دمرت الغارات والقذائف منازل ومحالًا ومزارع ومنشآت، لكن الحرب أنتجت كذلك نمطًا مختلفًا من الاعتداء على الملكية :**تفجير منازل بصورة متعمدة، ونهب محتوياتها، والاستيلاء على أموال وعقارات الخصوم، ومصادرة شركات، وفرض جبايات ورسوم خارج الأطر القانونية، واستخدام أجهزة الأمن والقضاء أحيانًا لإضفاء غطاء على الاستيلاء** .وعند هذه النقطة لا يعود الاعتداء على الملكية نتيجة للحرب فقط، بل يصبح وسيلة للحكم وإعادة توزيع الموارد ومعاقبة الخصم.

ويكتسب المنزل في هذا السياق معنى يتجاوز قيمته المالية. فهو مكان السكن والذاكرة والملكية ومصدر الأمان الاقتصادي، وقد يكون أهم أصل تمتلكه الأسرة طوال حياتها. ولهذا فإن تفجير منزل أو مصادرته لا يصيب شخصًا واحدًا؛ فهو يطرد الأسرة من المكان، ويدمر مدخراتها، ويقطع علاقتها بالأرض والجيران، وقد يجعل العودة مستحيلة حتى بعد توقف الحرب. وينطبق الأمر نفسه على المحل والمزرعة والشركة: فالاستيلاء عليها لا ينتزع مالًا فقط، بل ينتزع **وسيلة للعيش والاستقلال عن السلطة**.

1 - الملكية في القانون: الحرب لا تلغي حرمة المال والمنزل

يحمي القانون اليمني الملكية الخاصة بصورة صريحة. فالدستور ينص على حماية واحترام الملكية الخاصة، وألا تمس إلا للضرورة والمصلحة العامة وبتعويض عادل وفق القانون، ويحظر المصادرة العامة للأموال، ولا يجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي. كما ينص على أن إنشاء الضرائب والرسوم والتكاليف العامة أو تعديلها لا يكون إلا بقانون، وهو تمييز مهم عند تقييم الجبايات التي تفرضها سلطات الحرب.

ويفرض القانون الدولي الإنساني قيودًا إضافية أثناء النزاع. فقاعدة القانون الدولي الإنساني العرفي تحظر **تدمير ممتلكات الخصم أو الاستيلاء عليها إلا إذا استلزمت ذلك ضرورة عسكرية قهرية**، كما يحظر النهب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتوضح اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الحظر يشمل الاستيلاء المنظم على الممتلكات كما يشمل أعمال السلب الفردية.

وهذا التمييز ضروري في الحالة اليمنية. فالمنزل الذي يدمر عرضًا في هجوم يستوجب تقييمًا وفق قواعد التمييز والتناسب والاحتياطات، بينما **تلغيم منزل مدني وتفجيره بعد السيطرة على المنطقة بقصد العقاب** فعل مختلف من حيث طبيعته ودلالته القانونية. وبالمثل، لا يجوز وصف كل ضريبة بأنها إتاوة؛ فالمعيار هو وجود أساس قانوني وسلطة مختصة وإجراءات معلنة، مقابل جباية تفرض بالقوة أو خارج القانون أو لخدمة جهة مسلحة ومصالحها.

2 - تفجير المنازل: العقاب الذي يمتد من الفرد إلى الأسرة

برز تفجير المنازل بوصفه أحد الأنماط الأكثر ارتباطًا بجماعة الحوثيين خلال سنوات الحرب، ويمتد تاريخ هذه الممارسة إلى حروب صعدة قبل 2014. وخلافًا للمنزل الذي يتضرر خلال اشتباك أو قصف، تقوم هذه الممارسة على دخول المنزل أو السيطرة عليه، وإخلائه أو نهبه في حالات عديدة، ثم تلغيمه بمواد متفجرة وهدمه عمدًا، وغالبًا بسبب موقف صاحبه السياسي أو نشاط أحد أفراد أسرته أو الصراع مع الجماعة.

وينقل تقرير سام **"عقد من الانهيار"** عن المركز الأمريكي للعدالة توثيق **713منزلًا تعرضت للتفجير الكلي على يد الحوثيين حتى ديسمبر/كانون الأول 2023**. ووفق البيانات التي أوردها التقرير، أدى التفجير إلى مقتل 27 شخصًا وإصابة 24، بينما تعرض نحو 89 في المائة من ضحايا هذه الوقائع للتهجير القسري. كما وثقت اللجنة الوطنية للتحقيق خلال الفترة من أغسطس/آب 2023 إلى يوليو/تموز 2024 وحدها **22حالة تفجير منازل نسبت جميعها إلى جماعة الحوثيين** .

وتكتسب هذه الأرقام معناها الأهم من طبيعة الفعل المتكرر، فتفجير المنزل لا يستهدف في العادة قدرة عسكرية داخله بعد انتهاء القتال، وإنما **يجعل البيت نفسه وسيلة للعقوبة والرسالة السياسية**: من يعارض السلطة قد لا يفقد حريته أو حياته فقط، بل قد تفقد أسرته المنزل الذي لم تشارك بالضرورة في أي نشاط.

واستمرت الممارسة حتى السنوات الأخيرة. ففي مارس/آذار 2024 أدانت سام تفجير الحوثيين منازل في رداع بمحافظة البيضاء، واعتبرت الواقعة امتدادًا لنمط متكرر من العقاب الجماعي باستخدام تفجير المساكن. وفي يناير/كانون الثاني 2025، وثقت هيومن رايتس ووتش وسام خلال الهجوم الحوثي على **حنكة آل مسعود** في البيضاء تدمير منازل ونهب ممتلكات ونزوح أسر، وقالت هيومن رايتس ووتش إن بعض الوقائع التي حققت فيها قد ترقى إلى جرائم حرب .

ولا يعني ذلك أن كل منزل دمر في اليمن مسؤولية الحوثيين؛ فقد دمرت غارات التحالف بقيادة السعودية والإمارات آلاف المباني والمنشآت خلال سنوات الحرب، ووثقت منظمة العفو الدولية منذ 2015 هجمات على منازل لم تجد فيها دليلًا على وجود أهداف عسكرية، وأثارت بشأنها مخاوف جدية تتعلق بالتمييز والتناسب، غير أن **تفجير المنازل بعد السيطرة عليها وتلغيمها عمدًا يمثل نمطًا مختلفًا برزت فيه المسؤولية الحوثية بصورة واضحة ومتكررة**.

3 - النهب قبل التفجير: حين يفقد المنزل والجدران وما بداخلها

تكشف بيانات تفجير المنازل أن الدمار لم يكن دائمًا نهاية الانتهاك بل سبقه في حالات كثيرة نهب محتويات البيت. وينقل تقرير «عقد من الانهيار» أن **513منزلًا من أصل 713 منزلًا موثقًا تعرضت محتوياتها للنهب قبل التفجير**، أي أكثر من سبعة من كل عشرة منازل في تلك المجموعة من الحالات.

وهذا يجعل الانتهاك مركبًا. فالأسرة لا تفقد البناء فقط، بل الأثاث والوثائق والمدخرات والذهب والمركبات والأدوات التي قد تكون مصدر رزقها. كما قد تضيع وثائق الملكية والسجلات المدنية والشهادات التعليمية، وهو ضرر تصبح آثاره أكثر تعقيدًا بعد سنوات عندما تحاول الأسرة إثبات ملكيتها أو العودة إلى أرضها.

وقد وثقت سام حالات مشابهة في سياقات متعددة. ففي قضية التاجر أحمد يحيى اللهبي بمحافظة صعدة، قالت المنظمة إن قوة حوثية داهمت منزله ومزارعه عام 2021 وصادرت، وفق الوثائق والشهادات التي جمعتها، سيارات وأموالًا ومجوهرات وسيطرت على المنازل والمزارع ومحاصيلها، رغم عدم وجود حكم قضائي بالمصادرة بحسب إفاداته التي تحققت منها سام .

وعندما يقترن النهب بالتفجير أو التهجير، تصبح العودة أكثر صعوبة؛ لأن الأسرة قد تعود إلى أرض لا منزل فيها، ولا أثاث، ولا أدوات عمل، وربما لا وثائق ملكية. ولهذا يرتبط ملف الممتلكات مباشرة **بالنزوح والعودة والعدالة الانتقالية، لا بقانون الأموال وحده**.

4 - من النهب بالقوة إلى المصادرة بأدوات السلطة

أحد أهم التحولات في مناطق سيطرة الحوثيين هو انتقال الاستيلاء على الأموال من المداهمة المباشرة إلى **إضفاء شكل مؤسساتي وقضائي على المصادرة** .ويظهر ذلك بصورة خاصة في ما يعرف بـ«الحارس القضائي»، الذي استخدم لإدارة أموال وممتلكات أشخاص ومؤسسات اعتبرتهم الجماعة خصومًا أو موالين للحكومة والتحالف.

وفي تقرير **"إقطاعية الحارس وماكينة التضليل"** خلصت سام إلى أن ممارسة الاستيلاء تطورت من النهب المباشر بالقوة إلى استخدام قرارات محاكم خاضعة لسلطات الحوثيين ووضع الأموال والشركات تحت الحراسة، بما سمح للجماعة بالسيطرة على شركات وعقارات ومؤسسات ومنازل وأرصدة تعود إلى خصوم سياسيين وأشخاص غادروا مناطق سيطرتها .

ووسعت سام تحليل هذا النمط في تقريرها **"نهب منظم"** الصادر في 2025. وخلصت إلى أن مصادرة ممتلكات الخصوم أصبحت، وفق تحقيقاتها، إحدى أدوات تثبيت السيطرة، باستخدام ما وصفته بالقضاء المسيّس و"الحارس القضائي"، وجمع التقرير أسماء أكثر من **38شركة ومؤسسة وجامعة ومستشفى** قال إن الحارس القضائي استولى عليها أو أدارها أو فرض الحراسة عليها في صنعاء، فضلًا عن فروع وأصول أخرى في المحافظات. كما أشار التقرير إلى أحكام وقرارات استهدفت ممتلكات أعداد كبيرة من المعارضين.

وتكمن خطورة هذه الممارسة في أنها تربط بين **الأمن والقضاء والمال** .فقد يبدأ الأمر باتهام سياسي أو أمني، ثم حجز الأموال، ثم تعيين جهة لإدارتها، قبل أن تكون أمام المتضرر وسيلة فعالة للطعن أمام قضاء مستقل. وفي بعض القضايا جاءت المصادرة مرتبطة بأحكام صادرة عن المحكمة الجزائية المتخصصة بحق أشخاص حوكموا غيابيًا أو بتهم سياسية وأمنية.

ومن الأمثلة التي وثقتها سام قضية طه المعمري، إذ أفاد بأن شركاته وممتلكاته تعرضت للاستيلاء منذ 2021، ثم صدر بحقه لاحقًا حكم بالإعدام ومصادرة الأموال في 2024. وتعتبر سام أن القضية تكشف كيف يمكن أن تنتقل المصادرة من **فعل أمني واقع بالفعل إلى حكم قضائي يحاول إضفاء الشرعية عليه لاحقًا**.

وهذا يربط ملف الملكية مباشرة بفصل القضاء والسجون في هذا التقرير: فحين تستخدم المحكمة لإضفاء الصفة القانونية على مال أصبح تحت يد السلطة بالفعل، لا يعود السؤال فقط من يملك العقار، بل **هل تحمي المؤسسة القضائية الملكية من السلطة أم تساعد السلطة على انتزاعها؟**

5 - الشركات والتجار: الاستيلاء بوصفه إعادة توزيع للاقتصاد

لا يقتصر أثر المصادرة على أصحاب الشركات. فحين تستولي سلطة مسلحة على شركة، يمتد الأثر إلى العمال والموردين والمستهلكين والضرائب والسوق، ويمكن أن تتحول الأصول التي كانت تنتج دخلًا خاصًا إلى مورد مالي أو سياسي للجهة المسيطرة.

وفي تقرير "نهب منظم"، وثقت سام النزاع حول شركتي **الدوائية الحديثة والعالمية لصناعة الأدوية** في صنعاء. وبحسب الشهادات والوثائق التي جمعتها المنظمة، تعرضتا لضغوط ممتدة من "الحارس القضائي"، تضمنت مطالبات بحصة من الأرباح، ثم مداهمات واحتجاز موظفين ومحاولات السيطرة على الإدارة والمعلومات المالية. وأورد التقرير أن إحدى الشركات كانت تدفع، وفق مصادره، ما يعادل **13في المائة من الأرباح المرتبطة بأربعة مساهمين** تفاديًا لتصعيد النزاع، ثم تصاعدت المطالب لاحقًا.

كما وثقت سام إصدار توجيه في يونيو/حزيران 2024 بتجميد حسابات **150موظفًا** في الشركتين، وهو ما نقل النزاع على الملكية من أصحاب رأس المال إلى العامل الذي يعتمد على راتبه) ..

والدلالة هنا أوسع من قضية شركة بعينها. فاقتصاد الحرب يستطيع أن يعيد ترتيب الملكية والسوق :**شركة تُغلق، وأخرى تنتقل إدارتها، وأصل يُصادر، وتاجر يدفع كي يستمر، ومستثمر يغادر لأنه لا يملك ضمانًا بأن القانون سيحمي أمواله** .ومع استمرار هذا النمط، تصبح السيطرة على الاقتصاد وسيلة لتثبيت السيطرة السياسية.

6 - الجبايات والإتاوات: حين تصبح القدرة على التحصيل منفصلة عن تقديم الخدمة

من الضروري التمييز بين الضريبة القانونية وبين الإتاوة. فالضرائب جزء طبيعي من وظيفة الدولة إذا أنشئت بقانون، وفرضت بصورة معلنة وعادلة، ودخلت في الموازنة العامة وخضعت للرقابة. أما حين تفرض جهة مسلحة رسومًا غير منصوص عليها قانونًا، أو تكرر التحصيل على النشاط نفسه، أو تربط استمرار العمل التجاري بدفع مبالغ لمناسبات سياسية أو عسكرية، فإن الأمر ينتقل من الضريبة العامة إلى **الجباية القسرية**.

وينص الدستور اليمني بوضوح على أنه "لا يجوز تكليف أحد بأداء غير الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون" .وهذه القاعدة تسمح بتقييم الرسوم بحسب سندها القانوني بدل إطلاق وصف واحد على جميع الإيرادات.

وفي تقرير "عقد من الانهيار"، أوردت سام شكاوى تجار في صنعاء من تضاعف الضرائب والرسوم المفروضة على الشاحنات والبضائع، ومن جبايات مرتبطة بالمولد النبوي ومناسبات أخرى. ونقل التقرير عن تجار أن المبالغ المفروضة على بعض الشاحنات التجارية ارتفعت عبر مراحل من **خمسة ملايين ريال إلى عشرة ثم عشرين، ووصلت في حالات إلى ثلاثين مليون ريال**، إلى جانب رسوم أخرى على مجموعات تجارية ومحال وخدمات. وهذه أرقام نقلها تقرير سام عن تجار ومصادر صحفية، ولذلك ينبغي التعامل معها بوصفها مؤشرات على حجم العبء لا باعتبارها كشفًا ماليًا رسميًا كاملًا للإيرادات.

وتتمثل المشكلة الحقوقية في أن **الجباية توسعت بينما تراجعت الخدمة العامة** . فالتاجر يدفع، لكن الموظف لا يحصل بالضرورة على راتبه؛ والمواطن يدفع رسومًا متعددة بينما تتدهور الكهرباء والمياه والصحة والتعليم. وهذا يفصل الضريبة عن فكرتها الأصلية باعتبارها مساهمة في تمويل منفعة عامة، ويجعلها أقرب إلى ثمن تدفعه الأسرة أو الشركة كي تتمكن من مواصلة حياتها داخل منطقة السيطرة.

كما يمكن للجباية أن تصبح أداة للولاء. فإذا اقترنت الرسوم بالمناسبات السياسية والدينية التي تتبناها السلطة، أو فرضت بصورة انتقائية على من يُنظر إليه بوصفه خصمًا أو غير موالٍ، فإن المال ينتقل من وظيفة تمويل الدولة إلى **وظيفة الانضباط السياسي والاجتماعي**.

7 - ليست كل الاعتداءات على الممتلكات حوثية

يقتضي التوثيق الحقوقي عدم اختزال الاعتداء على الممتلكات في طرف واحد. فقد دمرت الغارات الجوية للتحالف منازل وأسواقًا ومزارع ومنشآت مدنية، ووثقت منظمة العفو الدولية في السنوات الأولى ضربات لم تجد لها أهدافًا عسكرية واضحة أو رأت أن الضرر المدني فيها أثار مخاوف بشأن احترام القانون الدولي الإنساني.

وفي مناطق الحكومة والجنوب، وثقت سام كذلك نهب منازل والاستيلاء على ممتلكات في سياق الصراع بين التشكيلات المسلحة. ففي تقريرها **"حين تُنتزع البيوت ويبدأ النزوح"** عن سيئون ووادي حضرموت، وثقت خلال ديسمبر/كانون الأول 2025 حالات نسبت إلى قوات يُعتقد ارتباطها بالمجلس الانتقالي الجنوبي، شملت اقتحام مساكن ونهب ممتلكات ونزوح أسر.

وتوجد كذلك نزاعات أراضٍ واستيلاء على عقارات في عدن ومناطق أخرى ارتبطت بنفوذ قيادات أمنية وعسكرية وشبكات محلية، وهو ملف يحتاج إلى تحقيقات وطنية مستقلة لأنه يجمع بين ضعف التسجيل العقاري وتعدد القوات وارتفاع قيمة الأرض.

لكن التمييز بين الأنماط يبقى ضروريًا. **تدمير منزل نتيجة غارة غير قانونية، ونهب جنود لمنزل أثناء عملية عسكرية، والاستيلاء على أرض بواسطة قائد محلي، كلها انتهاكات محتملة لكنها ليست النمط نفسه الذي يمثله تلغيم منازل الخصوم وتفجيرها أو إنشاء بنية قضائية وإدارية دائمة لمصادرة ممتلكاتهم.** وفي النمطين الأخيرين تظهر المسؤولية الحوثية بصورة أوضح وأكثر انتظامًا في البيانات المتاحة.

8 - الممتلكات والتهجير: لا عودة من دون بيت

توضح تجربة تفجير المنازل العلاقة المباشرة بين الملكية والنزوح. فوفق البيانات التي أوردها تقرير سام عن تفجيرات المنازل، تعرض **89في المائة من الضحايا المشمولين بالدراسة للتهجير القسري**.

ولا ينتهي الضرر حين يجد المهجر مسكنًا جديدًا. فقد تمر سنوات يتغير خلالها صاحب السيطرة، ويقيم آخرون في المنزل أو الأرض، وتضيع الوثائق، أو تباع الممتلكات، أو تتغير سجلات الأراضي، أو يموت المالك الأصلي. وفي مجتمع تشكل فيه الأرض والمنزل جزءًا مهمًا من الثروة العائلية والميراث، تستطيع هذه النزاعات أن تتحول بعد الحرب إلى مصدر جديد للعنف والثأر.

كما تحمل الملكية بعدًا خاصًا للنساء والأطفال. فالمرأة التي تفقد زوجها أو يُخفى قسرًا قد تواجه صعوبة في إدارة الممتلكات المسجلة باسمه، والأطفال الذين تهجروا قد يكبرون في محافظة أخرى بينما تبقى حقوق أسرتهم في منزل أو أرض غير محسومة. ولذلك لا يمكن فصل الحق في العودة عن **استرداد السكن والأرض والممتلكات أو التعويض العادل عنها**.

وهذا أحد المواضع التي تتقاطع فيها العدالة الانتقالية مع الحياة اليومية بصورة مباشرة. فقد تكون المحاكمة مهمة للضحية، لكن الأسرة قد تسأل أيضًا: أين منزلي؟ من يسكن أرضي؟ أين أوراقي؟ من يعيد شركتي؟ ومن يعوض عشر سنوات من الدخل الذي فقدته؟

9 - الاعتداء على الملكية كأداة لإدارة السكان

يكشف جمع هذه الممارسات أن الاعتداء على الملكية لم يؤد وظيفة اقتصادية فقط. ففي بعض الحالات أصبح **وسيلة لإدارة السكان** .فالمنزل المفجر يخيف محيطه، والمزرعة المصادرة تحرم صاحبها من الاستقلال الاقتصادي، والشركة المستولى عليها تنقل الموارد إلى شبكات السلطة، والجباية تجعل النشاط التجاري محتاجًا إلى رضا الجهة المسيطرة.

ويظهر هذا الترابط بوضوح في التجربة الحوثية: جهاز أمني يستطيع المداهمة، وقضاء خاضع لسلطة الأمر الواقع يستطيع إصدار أحكام بالمصادرة، و"حارس قضائي" يتولى إدارة الممتلكات، وأجهزة ضريبية وجمركية تجمع الإيرادات، وسلطة سياسية تقرر من هو "خائن" أو "موالٍ للعدوان". وحين تعمل هذه الأدوات في اتجاه واحد، ينتقل الأمر من مخالفات مالية متفرقة إلى **بنية للسيطرة الاقتصادية والسياسية** .وتخلص تقارير سام "إقطاعية الحارس" و"نهب منظم" إلى هذا الترابط بصورة صريحة.

ولا يعني ذلك أن كل إجراء اقتصادي للحوثيين غير قانوني؛ فسلطة الأمر الواقع تتحمل التزامات تجاه السكان وتحتاج إلى إدارة خدمات وإيرادات. لكن السيطرة الفعلية لا تمنح حق مصادرة ممتلكات الخصوم أو تفجير منازلهم أو فرض رسوم بلا أساس قانوني أو استخدام القضاء لمعاقبة المعارضة اقتصاديًا ، وهذا هو الفارق بين **إدارة الموارد لصالح السكان واستخدام الموارد لإدارة السكان**.

10 ما الذي يتطلبه ملف الممتلكات بعد الحرب؟

سيكون ملف الملكية واحدًا من أعقد ملفات ما بعد الحرب اليمنية. فعدد المنازل والعقارات والمزارع والشركات المتضررة أكبر من أن يعالج بقضايا فردية متفرقة، كما أن طول النزاع وتعدد السلطات يجعل إثبات الملكية والمسؤولية أكثر صعوبة.

وتحتاج المعالجة أولًا إلى **سجل وطني للانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات**، يجمع حالات التفجير والهدم والنهب والمصادرة والاستيلاء ويحدد مكان العقار والمالك والجهة المسيطرة والتغيرات التي طرأت عليه. وينبغي حفظ السجلات العقارية والقضائية والضريبية والوثائق التي يحتفظ بها الأفراد والمنظمات، لأن ضياعها يمكن أن يحول الانتهاك المؤقت إلى فقدان دائم للحق.

وتحتاج ثانيًا إلى آلية لرد الممتلكات كلما كان الرد ممكنًا، والتعويض عندما يتعذر، مع حماية المشترين حسني النية ومعالجة الحقوق المتعارضة وفق القضاء، لا من خلال القوة أو الثأر. كما ينبغي إلغاء قرارات المصادرة التي صدرت دون إجراءات قضائية عادلة، وإخضاع القرارات المتنازع عليها لمراجعة قضائية مستقلة.

وثالثًا، يجب أن يدخل ملف الممتلكات في **العدالة الانتقالية وعملية السلام نفسها** . فدمج القوات وإعادة النازحين وإعادة الإعمار لا يمكن أن ينجح إذا عاد أشخاص إلى قرى لا يجدون فيها منازلهم أو وجدوا ممتلكاتهم تحت سيطرة الجهة ذاتها التي هجرتهم.

خلاصة الفصل

تكشف الحرب اليمنية أن الملكية لم تكن مجرد ضحية صامتة للقتال. فقد دمرت الغارات والقذائف منازل ومصالح مدنية، ونهبت قوات وتشكيلات مختلفة ممتلكات في مناطق متعددة، لكن الحرب أنتجت أيضًا أنماطًا أكثر تنظيمًا أصبح فيها **المنزل والمال والشركة والمزرعة أدوات للعقاب والسيطرة وإعادة توزيع النفوذ**.

وتبرز مسؤولية الحوثيين بصورة خاصة في هذا الجانب. فقد وثقت المصادر اليمنية والحقوقية نمطًا واسعًا من تفجير منازل الخصوم بعد السيطرة عليها، ونهب محتوياتها، ومصادرة الأموال والعقارات، واستخدام ما يسمى «الحارس القضائي» والمحاكم الخاضعة للجماعة للسيطرة على شركات ومؤسسات وممتلكات، إضافة إلى توسع الرسوم والجبايات التي اشتكى منها التجار والسكان في مناطق سيطرتها. وينقل تقرير سام «عقد من الانهيار» توثيق 713 منزلًا تعرضت للتفجير حتى نهاية 2023، بينما حققت اللجنة الوطنية في 22 واقعة إضافية نفذها الحوثيون خلال عام واحد بين 2023 و2024.

وفي المقابل، تتحمل قوات التحالف المسؤولية عن تدمير ممتلكات مدنية في ضربات أثارت منظمات دولية بشأن بعضها شبهات انتهاك قوانين الحرب، كما تتحمل القوات الحكومية والمجلس الانتقالي وسائر التشكيلات المسؤولية عن حالات النهب والاستيلاء التي تثبتها الوقائع في مناطقها. لكن اختلاف الفاعلين لا يبرر إخفاء **خصوصية النمط الحوثي في الجمع بين التفجير العقابي والمصادرة المنظمة والجباية وأدوات القضاء والأمن**.

والأثر النهائي لا يقاس بقيمة العقار وحدها. فالبيت الذي يفجر ينتج نازحين، والمزرعة التي تصادر تنتج أسرة بلا دخل، والشركة التي تستولى عليها تفقد موظفين وظائفهم، والرسوم القسرية تنتقل إلى سعر الغذاء والدواء، والممتلكات التي تتغير أيديها بالقوة تنتج نزاعات جديدة حتى بعد توقف الحرب.

ولهذا فإن إعادة بناء اليمن لا تعني إعادة بناء المنازل المهدمة فقط، بل **إعادة بناء حرمة الملكية نفسها** :أن يعرف المواطن أن منزله لا يفجر بسبب موقف أحد أفراد أسرته، وأن شركته لا تنتقل إلى السلطة لأنه معارض، وأن الضريبة لا تفرض إلا بقانون، وأن المحكمة تحمي ماله من القوة بدل أن تستخدم لتسليمه إليها.

وفي هذا المعنى يصبح ملف الممتلكات أحد اختبارات الدولة المقبلة. فالدولة التي لا تستطيع إعادة الحقوق إلى أصحابها أو منع القوي من الاستيلاء عليها قد توقف الحرب، لكنها تترك داخل المجتمع **أسبابًا مادية جديدة للنزاع** .أما استرداد الملكية والجبر والمساءلة، فهي ليست قضايا عقارية هامشية؛ بل جزء من إعادة المواطن إلى المكان، ومن إعادة القانون إلى العلاقة بين السلطة والمال.

SAM
Rights & Liberties

الحرب التي غيرت اليمن

اثنا عشر عامًا من تحولات الدولة والجغرافيا والإنسان والحقوق، 2014–2026

SEP 2026

info@samrl.org

www.samrl.org